

صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق

1939 - 1958

(دراسة تاريخية سياسية)



الدكتور

بشار فتحي جاسم العكيدى





صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق
1939-1958
دراسة تاريخية سياسية

رقم المجلد: 2012-3922

956.305

تصنيف: رواية

معاون الفيزياء في بغداد - قسم الفيزياء في العراق 1939-1958 - استاذ فزياء في جامعة بغداد في العراق
 استاذ الفيزياء في بغداد 2010

(1) 答

2010/3/922 1.1.1

الواحديات - الصالح الاغنيب - سباق القوي - عرقل - هو علقه - فركك انت الحزم

٥ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولى من قبل إدارة المكتبة الوطنية

Copyright ©
All Rights Reserved

جميع الحقوق محفوظة

ISBN 978-9957-480-54-7

في بعض الأحيان، قد يكون من الصعب فهم بعض النصوص في القرآن الكريم، خاصة إذا لم يكن المرء على دراية كافية باللغة العربية أو الثقافة الإسلامية. في هذه الحالة، يمكن اللجوء إلى التفسيرات الحديثة التي تشرح النصوص بطريقة مبسطة وسهلة الفهم، مما يساعد على فهم المعاني الحقيقية للنصوص.



وار في عام النشر والتوزيع

تلفون: +962 6 5353402
فاكس: +962 7 53367145
E-mail: ds@dsd.sd.gov.jo

صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق

1939 - 1958

دراسة تاريخية سياسية

المؤلف

د. بشار فتحي جاسم العكيني

الطبعة الأولى

1431 هـ - 2011 م

إهداء

إلى والدي اعتزازا وإجلالا

إلى وطني العظيم

العراق

الفهرس

المقدمة

11 حدود البحث ونظرة في المصادر.

الفصل الأول

17 جذور المصالح البريطانية والأمريكية في العراق حتى عام 1939 ..

17... .. أولاً: جذور المصالح البريطانية حتى عام 1939. ...

19..... أ. المصالح الإستراتيجية

24..... ب. المصالح الاقتصادية

30..... ج. النفط والتوجه البريطاني نحو العراق

38..... د. الاحتلال البريطاني للعراق

40..... المرحلة الأولى

41..... المرحلة الثانية

43..... المرحلة الثالثة

45..... هـ. الانتداب البريطاني على العراق وتأسيس الحكومة العراقية المؤقتة

49..... و. مؤتمر القاهرة وقيام الحكم الملكي

53..... ثانياً : جذور المصالح الأمريكية حتى عام 1939

55..... أ. المصالح الاقتصادية

58..... الشركات الأمريكية العاملة في العراق

64..... ب. النفط

74..... ج. المصالح البشرية

الفصل الثاني

- تطور العلاقات العراقية-الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية 83
- أولاً: أثر الحرب العالمية الثانية في تسليح النفوذ الأمريكي في العراق ... 83
- أ. تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية 86
- ب. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية 90
1. قيام الأزمة بين العراق وبريطانيا 90
2. تشكيل حكومة الدفاع الوطني وقيام الحرب العراقية-البريطانية 94
3. موقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية
- ج. النشاط التعليمي والثقافي في الولايات المتحدة في العراق . . . 103
1. لجنة مونرو وتأثيرها على التعليم في العراق 105
2. موقف الولايات المتحدة من تشريعات التعليم الوطنية عام 1940 111
3. البعثات العلمية 114
4. التبادل الثقافي 115
- ثانياً: التنافس البريطاني-الأمريكي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية
- أ. التنافس الاقتصادي 116
- ب. التنافس على النفط 129

الفصل الثالث

- مبادئ صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1958 139

139	أولاً: ميدان التسليح والبعثات العسكرية .
161	ثانياً: التنافس في المجال الاقتصادي
168	التنافس البريطاني-الأمريكي في مجلس الأعمار
178	ثالثاً: التنافس في المجالين التعليمي والثقافي
178	أ- التنافس في المجال التعليمي
181	1 مجلس الأعمار والتعليم في العراق
183	2. البعثات العلمية
186	ب. التنافس في المجال الثقافي
187	مشروع النقطة الرابعة بين العراق وأمريكا وموقف بريطانيا منه
191	رابعاً: التنافس في ميدان الخط
203	الخلاصة
209	المصادر والمراجع

مقدمة

حدود البحث ونظرة في المصادر

أ. حدود البحث :

شهد تاريخ العراق المعاصر العديد من الحوادث التي كان لها الأثر الكبير في عدم استقرار حالة البلاد السياسية، ومن هذه الحوادث احتلال بريطانيا للعراق خلال سنوات الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، والسيطرة على مقدرات هذا البلد بكل الطرق والوسائل، مما دفع الدول الأجنبية الأخرى إلى السير على طريق بريطانيا، خصوصاً بعد اكتشاف النفط في العراق، لذلك حاولت الولايات المتحدة الأمريكية وانطلاقاً من أطماعها للسياسة والاقتصادية والثقافية، التدخل في شؤون العراق الداخلية لهذا حصل التنافس بينها وبين بريطانيا على مناطق النفوذ، وكما هو معروف فإن هناك العديد من الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى كيفية دخول المصالح البريطانية إلى العراق والوسائل التي استخدمتها بريطانيا للتدخل في شؤون العراق الداخلية، وكما ظهرت أبحاث ودراسات مشابهة تعلقت بالوجود الأمريكي في العراق وكيفية دخول المصالح الأمريكية إليه، إلا أن التنافس الذي حدث بين الأمريكيين والبريطانيين في العراق لم يحظ في هذه الفترة بالكثير من الاهتمام لذلك ارتأينا التطرق إلى هذا الموضوع في هذه الدراسة التي حملت عنوان (صراع النفوذ البريطاني الأمريكي في العراق 1939-1958 دراسة تاريخية سياسية). وهذا من خلالها التعرف على ميادين وأسباب الصراع المحلي الذي كان دائراً بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للاستحواذ على ما يمكن الاستحواذ عليه من مقدرات العراق وخلال حقبة محددة من تاريخه المعاصر.

تتكون الدراسة من ثلاثة فصول رئيسية، فالفصل الأول يتألف من مبحثين الأول تحت عنوان جذور المصالح البريطانية في العراق حتى عام 1939، وقد تناولنا فيه نشأة المصالح البريطانية على احتلال أنواعها والمتمثلة بالمصالح الإستراتيجية والنفط ودوره في توجيه سياسة بريطانيا نحو العراق، وكذلك نشأة المصالح البريطانية في العراق، وتطرقنا فيه أيضاً إلى الاحتلال البريطاني العسكري في العراق والسيطرة على مدينه وقراء أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه جذور المصالح الأمريكية في العراق والمتمثلة بالمصالح الاقتصادية والنفط والمصالح التبشيرية.

وفي الفصل الثاني تطرقنا إلى أثر الحرب العالمية الثانية في تنامي النفوذ الأمريكي في العراق، وقد احتوى هذا الفصل على مبحثين غمشل المبحث الأول بتطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية خلال سني الحرب العالمية الثانية وموقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحرب العراقية-البريطانية. أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه بعض أوجه المنافسة البريطانية-الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وقد أشرنا إلى الجانب الاقتصادي وخاصة النفط وتطرقنا إلى النشاط التعليمي والثقافي للولايات المتحدة الأمريكية للعراق خلال سنوات الحرب.

أما الفصل الثالث والذي حمل عنوان مبادئ الصراع البريطاني-الأمريكي بعد عام 1945 فقد اشتمل على أربعة مباحث رئيسية تناولت هذه المباحث الصراع الدائر بين الطرفين وفي أربعة جواب مهمة شملت الجانب العسكري والمتمثل بالجيوش ونريجه، الجانب الاقتصادي، الجانب التعليمي وأخيراً النفط

بهد فقرة في المصادر:

اعتمدت الدراسة على العديد من المصادر والمراجع، وقد تنوعت هذه المصادر حسب طبيعة الموضوع واحتياجاته، وكان من الطبيعي أن تكون الوثائق الأساس في عملنا والتي من خلالها استطعنا توثيق عملنا وتأكيد ما ذهبنا إليه، وقد تنوعت هذه الوثائق إذ اعتمدنا الوثائق الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية والتي احتوت على مراسلات بين وزارة الخارجية الأمريكية وبين المفوضية الأمريكية في بغداد، وقد احتوت هذه الوثائق على اتفاقيات موقعة بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والحكومة العراقية خلال الفترة قبل الدراسة.

أما بالنسبة للوثائق العراقية فقد اعتمدت الدراسة على عدد من الوثائق الخاصة بالبلاط الملكي ووزارة الدفاع ووزارة الثقافة والإعلام وغرفة تجارة الموصل، وكان لهذه الوثائق الأثر الكبير في رفع الرسالة بالمعلومات المهمة.

كما اعتمدت الدراسة على عدد كبير من الكتب، وقد تنوعت هذه الكتب حسب حاجة للمواضيع أيضاً، فهناك لكتب العراقية والعربية والكتب العربية والكتب الأجنبية. فبالنسبة للكتب العراقية كان هناك بعض الكتب التي كانت الأساس في سير عملنا في الرسالة حيث كان لكتاب (تاريخ للوزارات العراقية) بأجزاء العشرة لمؤلفة الأستاذ المرحوم عبد الرزاق الحسني الدور الكبير في توضيح جوانب شتى وفي صياغة الرسالة بالصورة الحالية كما أن هناك كتاب (بريطانيا والعراق حتى عام 1914) لمؤلفة الأستاذ المرحوم الدكتور زكي صالح الذي أوضح لنا جذور المصالح البريطانية في العراق، كما لا ننسى دور الأستاذ الدكتور إبراهيم خليل العلاف من خلال كنه القيمة التي احتلت بها صفحات الدراسة والتي كان لها الأثر الكبير في إخراجها بالصورة الحالية ومن هذه الكتب كتاب (تطور التعليم الوطني في العراق 1968-1932) وكذلك كتاب (تاريخ العراق المعاصر) و (تاريخ

الوطن العربي في العهد العثماني). أما الكتب العربية والأجنبية فقد كان لها نصيبها في رفع مواضيع الدراسة بمعلومات أسهمت بتشكيل صورة المحدث التاريخي للموضوع الذي تعالجه، واحتوت الرسالة في طياتها على العديد من الدراسات والبحوث التي تطرقت لموضوع الصراع البريطاني الأمريكي في العراق، والتي كان لها دور لا يقل أهمية عن دور الوثائق والكتب، ويمكن في هذا الصدد أن نشير إلى دراستي الدكتور مظفر الأمين للموسمين (التنافس الأمريكي-البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية) و (الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية) ودراسة الدكتور رافت غنيمي الشبخ والموسومة (الولايات المتحدة الأمريكية والمجاهات التعليم الوطني في العراق).

الفصل الأول

جذور المصالح البريطانية والأمريكية في العراق حتى عام 1939

أولاً: جذور المصالح البريطانية حتى عام 1939

أ. المصالح الإستراتيجية

ب. المصالح الاقتصادية

ج. النفط والتوجه البريطاني نحو العراق

د. الاحتلال البريطاني للعراق

هـ. الانتداب البريطاني على العراق وتأسيس الحكومة العراقية
للمؤقتة

و. مؤتمر القاهرة وقيام الحكم الملكي

ثانياً: جذور المصالح الأمريكية حتى عام 1939

أ. المصالح الاقتصادية

ب. النفط

ج. المصالح التبشيرية

الفصل الأول

جنود المصالح البريطانية والأمريكية في العراق حتى عام 1939

عظمى العراق منذ بدأ العصور الحديثة باعتماد القوى الدولية الكبرى وخاصة بريطانيا ولقد سعت بريطانيا للاستحواذ على العراق بولاياته الثلاث بغداد، الموصل، البصرة، والذي كان خاضعاً لسيطرة الدولة العثمانية (1516-1918). ولقد تنوعت أساليب البريطانيين للوصول إلى العراق وبهت ثرواته. وقد استفادت بريطانيا من ظروف الحرب العالمية الأولى (1914-1918) لاحتلال العراق ووضعه تحت إشرافها. أما الأمريكان فقد كانت لهم مصالح تجارية ومذهبية وتعليمية ونفطية، لذلك سعوا بطرق مختلفة لكي يكون لهم وجود استعماري في العراق، الأمر الذي أدى إلى حدوث بعض التصادم والتنافس بين النفوذتين. البريطاني والأمريكي في بعض الميادين وسعرهن أولاً لجنود هذه المصالح حتى عام 1939.

أولاً : جنود المصالح البريطانية حتى عام 1939

يعود اهتمام بريطانيا بالعراق إلى فترة زمنية سابقة تمتد إلى ثلاثة قرون مضت، حيث أصبح هذا الجزء المهم من الوطن العربي الذي يتوسط منطقة ما يسمى بـ (الشرق الأوسط) يمثل جزءاً كبيراً من تفكير الاستراتيجيين البريطانيين لأهمية موقعه الجغرافي ومركزه الحواري (الاستراتيجي) الذي يربطه بالخليج العربي وإيران⁽¹⁾

(1) محمد حمدي الجعفري، بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914-1958، (بغداد 2000)، ص 13

كانت بداية تطلع البريطانيين إلى منطقة الخليج العربي وبالتحديد إلى العراق في أوائل القرن السادس عشر بلباس تجار ما لم يكونوا يمشون بأنهم لا يهدفون سوى البيع والشراء ولا يبتغون فتحاً أو استعماراً، وهكذا نشأت بريطانيا وكالة تجارية لها في إيران عام 1619 في بندر عباس⁽¹⁾، ثم نقلت الوكالة إلى البصرة أوائل عام 1763 حيث ضم إلى الوكالة القيمة البريطانية التي كانت تتبع الوكالة في بندر عباس وفي عام 1764 اعترف الباب العالي العثماني بها وعدها قنصلية مشمولة بنظام الاميازات⁽²⁾ ويمكن اعتبار نقل الوكالة من بندر عباس إلى البصرة إشارة لبداية التاريخ السياسي البريطاني في الخليج العربي، ونسب هذا النقل بأهمية خاصة حيث قام البريطانيون في تلك الفترة وما بعدها بدور مهم في أحداث المنطقة وكما سرى⁽³⁾.

نقد كانت شركة الهند الشرقية الأداء والوسيلة الحثيثة لنشر السياسة الاستعمارية البريطانية في منطقة الخليج العربي، حيث كانت تنظر منذ بداية تكوّناتها إلى مياه الخليج العربي على أنها ملك لها⁽⁴⁾. خصوصاً بعد انسحاب الهولنديين في عام 1754 والذين كانوا يمثلون المنافس الكبير للتجار البريطانيين، وبموجب السيطرة البريطانية على منطقة الخليج العربي أصبحت البصرة واحدة من

(1) عبد الله محمد خضير، 'الصراع الدولي في الخليج العربي'، مجلة قضايا عربية، المجلد (9-10)، المجلد 8،

بيروت، المجلد - تشرين الثاني 1981، ص 41

(2) جون كورون نورمبر، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمه عن اللغة الانكليزية مكتب أمير دولة قطر، ج 1، (قطر: لا ت)، ص 227.

(3) عبد الأمير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1787، ترجمه عن اللغة الانكليزية هاشم كطع لازم، (بغداد، 1977)، ص 115.

(4) ألبرت م. ميشيفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (بغداد، 1987)، ص 133.

أكثر المراكز التجارية أهمية بالنسبة لبريطانيا في الشرق العربي، فلقد غدت البصرة المحطة الرئيسة لتوزيع كمية كبيرة من السلع في الخليج العربي والمناطق المحيطة بها. كما حقق التجار البريطانيون من وراء ملتجئة في البصرة أرباحاً طائلة، هذا فضلاً عن أن البصرة كانت مركزاً يهمل عبره يربد الشركة بوا⁽¹⁾ إذ تمتعت البصرة منذ أوائل القرن الثامن عشر بميزة غير عادية من حيث الاتصال المباشر وإن كان غير منتظم بأوروبا عن طريق حلب. وكانت مرافق الخليج العربي مع العالم الخارجي تتم عبر زيارات سفن شركة الهند الشرقية البريطانية. وفي نهاية القرن لتسج اتصال يربدي بين بومباي والبصرة وذلك كل أسبوعين بوساطة سفن الشركة. كما تم تنظيم خط من يربد الجمال بين البصرة وحلب وأضيف إليه خط من يربد الخليل إلى استانبول⁽²⁾.

لقد تركزت المصالح البريطانية في العراق في ناحيتين مهمتين أولاهما الناحية الإستراتيجية وثانيهما الناحية الاقتصادية وستعرف أولاً للمصالح الإستراتيجية.

أ. المصالح الإستراتيجية،

كان التجار البريطانيون منذ بداية اتصالهم ببلاد الشرق يمرون عبر أراضي لدولة العثمانية فكان لا بد لهم من نبيل جهود عثمانية تضمن لهم الحماية والمعاملة الحسنة، فهم

عندما أخذوا باستعمال الطريق البحري حول رأس الرجاء الصالح اتصلوا بموانع الخليج العربي واستطاعوا بمرور الزمن إنشاء مراكز لهم هناك وعلى هذا

(1) أمين المصلو المايق، ص 114 .

(2) إبراهيم خليل العلاقة، الخدمات البرقية والبحرية في العراق لبنان العهد العثماني، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، العدد 2، أبريل 2000، ص 176 .

كانت استباؤول من جهة والخليج العربي من جهة أخرى أقدم مركزين أمثل منها
النفوذ البريطاني إلى العراق⁽¹⁾.

حاول التجار البريطانيون جعل تجارهم مع الدول العثمانية بصورة عامة
والعراق بصورة خاصة متسمة بصفة رسمية، حيث قام أدوارد أوزبورن (Sir
Edward Osborn) ورميله ريتشارد ستابر (Richard Staper) من (شركة الشر
الأدنى التجارية) بارسال مندوب عنهما إلى استانبول للحصول على امتياز التجارة
مع الدولة العثمانية، وفعلاً استطاع البريطانيون من الحصول على أول امتياز من
السلطان مراد الثالث (1574-1595) في عام 1580⁽²⁾. فكان هذا الامتياز أقدم
وثيقة بين الطرفين⁽³⁾.

مثل هذا الامتياز الحبر الأساس لاستناد النفوذ البريطاني في المنطقة ولا
سيما أن هذه المنطقة كانت تدخل ضمن الحسابات المهمة للبريطانيين، فبعد أن
ركزوا وجودهم في المنطقة قاموا في 31 كانون الأول 1600 بتأسيس شركة الهند
الشرقية (English East India Company) بموجب الامتياز الذي منحه الملكة
البريطانية إليزابيث الأولى (1558-1603) لاحتكار التجارة
البريطانية في منطقة الخليج العربي⁽⁴⁾.

(1) زكي صالح، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري،
(بغداد، 1968)، ص 35

(2) المصدر نفسه، ص 36

(3) للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية، ينظر المصدر نفسه ص 37-41.

(4) مفيد كاسد الزبيدي، "بريطانيا والشرق العربي في القرن العشرين"، مجلة آفاق حربية، بغداد، المدة،
أيار 1993، ص 18.

وعلى الرغم من الامتيازات التي حصل عليها البريطانيون من الدولة العثمانية التي منحهم حق التجارة إلا أن وضع البريطانيين في العراق كان قلقاً حيث كان العراق تابعاً للسلطان اسماً غير من وجهة عملية كان خاضعاً للشبهة لولاية المستقرين في بغداد حيث كانت للمصالح البريطانية في العراق خلال تلك الفترة غير مستقرة حتى أصبح الأمر بيد السلطة العثمانية المباشرة بعد القضاء على سلطة الولاية للمالك في بغداد⁽¹⁾

كانت بريطانيا خلال تلك الفترة وما بعدها تحاول ترسيخ وجودها في العراق، خصوصاً وأنها كانت تترك ما للعراق من أهمية مستقبلية في السياسة الدولية حيث كانت تعد حلقة اتصال مهمة على طريق جنوب آسيا وإلى الهند التي كان للبريطانيين فيها مصالح اقتصادية وحيوية كبيرة لذلك كانت لشدة تبدي اهتماماً كبيراً للتدخل في شؤون العراق أثناء فترة الحكم العثماني⁽²⁾.

إن الزحف البريطاني تجاه العراق كان في مبدئه تجارياً تمثل في ريلورة بعض للتجار السابقين المذكور، إذ أن هذا الزحف أهد وجه سياسية فيما بعد حيث كان النفوذ البريطاني في العراق يتنامى أكثر بسبب ما تقوم به المؤسسات السياسية التي تأسست بموجب الأهمية السوقية لها حيث اكتسبت أهمية بغداد التي حلت محل أهمية البصرة عام 1810 تفوقاً لا يستهان به عند السلطات العثمانية⁽³⁾.

إن النوجه البريطاني نحو العراق كان لا بد أن تصاحبه محاولات مهمة لدراسة أحوال وأوضاع المجتمع العراقي. فكان اهتمامهم بطريق الحج إلى الأماكن

(1) صالح، المصدر السابق، ص 125

(2) حسن الطاهر، الوطن العربي دراسة مركزاً لتطورات السياسة الحديثة، ط2، (القاهرة، 1966)، ص 25

(3) فيليب ويلارد إيرلند العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمه من اللغة الانكليزية جعفر الحطاط،

(بيروت، 1949)، ص 20

الاسلامية المتقدمة صورة من صور هذا التقرب⁽¹⁾. كما أخذ التوجه البريطاني نحو العراق صورة جديلة تمثلت بالمشروع الذي هرسته شركة الهند الشرقية في أواخر العقد الثالث من القرن التاسع عشر الميلادي، إذ أرادت هذه الشركة إثبات طريق المواصلات بين الشرق والغرب يمر إما بمصر أو بالعراق. فقام المستكشفون البريطانيون نتيجة لذلك بمدة رحلات استطلاعية في العراق تمثلت في رحلة فرنسيس رادون جيني (F. R. Chesney)⁽²⁾، في الفترة بين حزيران 1830 وحزيران 1831 حتى عام 1834 والتي كان لها دور كبير في استقرار النفوذ البريطاني في العراق⁽³⁾. ومن خلال هذه الرحلة الاستطلاعية أثبت جيني أن نهر الفرات أنسب الطرق لربط الشرق بالغرب بخطوط منظمة من البواخر، فالتهمز الساسة البريطانيون هذا الاكتشاف ووجدوا أن الوقت قد حان لاختبار صلاحية نهر الفرات للملاحة، وما هدفوا من وراء ذلك إلا خدمة لأغراضهم الإستراتيجية⁽⁴⁾.

(1) فؤاد فرانجي، العراق في المواقف البريطانية 1905-1930، هدم عهد الرزاق الحسن، (بغداد، 1989)، ص 21.

(2) جيني. (1789-1872) رئيس البعثة التي جاءت إلى العراق وقام بأول عملية مسح مهمة لأنهار العراق لتفهم مدى صلاحية نهر الفرات لتمر البواخر بقصد تنشيط التجارة، وقد قام بذلك مرتين الأولى بين (1830-1831) والثانية بين (1835-1837) أنظر، محمد فاضل السمدي، الصالح الأجيال في الموصل (1834-1914)، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة الموصل 1999، ص 13.

(3) صالح، المصدر السابق، ص 151-159.

(4) عبد العزيز سلمان نوري، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم منجحت باشا (القاهرة، 1986)، ص 245.

أن من بين الأسباب التي عملت على توجيه الاهتمام البريطاني بالعراق هو الحيرات التي يتمتع بها هذا البلد فضلاً عن الموقع الاستراتيجي للمواصلات بين الهند وبريطانيا، وكون العراق بعد مجالاً جيئاً لإسكان عدد كبير من السكان الذين يفيضون عن قابلية الهند⁽¹⁾ وهي فكرة بريطانية كانت قائمة آنذاك إلا أنها لم تتحقق لأسباب مختلفة إذ كان الهدف من هذه النقطة هي جعل العراق تابعاً للهند التي تمثل مركزاً بريطانياً هاماً. كما أن هنالك عوامل أخرى كان لها أبلغ الأثر في توطيد النفوذ البريطاني في العراق منها قيام روسيا خلال السنة (1828-1829) باحتلال مناطق فارسية وأخرى عثمانية حيث أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في نيسان 1828 واستطاعت الجيوش الروسية أن تظلم حتى أدرنه وتمثل شرف الأناضول⁽²⁾. حيث أدى ذلك إلى قيام بريطانيا بتعزيز نفوذها في منطقة الشرق دافعاً لما أخذت تتشاه من اعتماد النفوذ الروسي إلى تلك المنطقة هذا فضلاً عن محاولة الحكومة البريطانية التحللاً نهر الفرات طريقاً مختصراً إلى الهند وشروع جسيبي بأعماله الاستطلاعية في هذا السيل. والعامل الآخر هو انتهاء حكم المماليك في العراق في 14 أيلول 1831 والذين كانت الأوضاع الداخلية في العراق أثناء فترة حكمهم غير مستقرة كما ذكرنا سابقاً، وامتداد سيطرة الباب العالي الفعلية على البلاد مما فتح المجال أمام البريطانيين للتدخل في شؤون العراق⁽³⁾.

(1) عبد الرحمن اليزلي، محاضرات عن العراق من لاحتلال حتى الاستقلال، ط2، (القاهرة، 1960)،

ص 15

(2) أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ج1، ترجمه إلى العربية صالح

سعلوي، (دمشق، 1999)، ص 95.

(3) صالح، المصدر السابق، ص 159.

بهد المصالح الاقتصادية:

تنوعت المصالح الاقتصادية البريطانية في العراق بتنوع أساليب التغلغل، فنجد هناك مهادين الملاحاة التجارية والاستيراد والتصدير والنقطة وغيرها من لعدال التي كانت تقوم بها شركات التجارة البريطانية في العراق والتي تعززت على لغللب بعد افتتاح قناة السويس عام 1869، وظهور بعض الإصلاحات التي قام بها السلاطين العثمانيين لو ما يسمى بالتطبيقات العثمانية، حيث أصدرت الحكومة العثمانية بين عامي (1858-1864) بعض القوانين المهمة قصدت بها إجراء التغييرات في البنية الاقتصادية والإدارية لمجتمع العثماني ومن أبرز هذه القوانين قانون الأراضي وقانون الطابو والبلديات وقانون الولايات⁽¹⁾.

ففيما يتعلق بالساحية البحرية التجارية فإن تاريخها في الخليج العربي وجنوب العراق، على وجه الخصوص، يرتبط بأهداف بريطانيا الاقتصادية والسببية والتجارية بهذه المنطقة. حيث أن لول محاولة بريطانية للتجارة في المنطقة كانت عام 1579 عندما حصل وليام هاربون (William Harbun) على إذن بالتجارة مع الدولة العثمانية، وبعد عشرين عاماً قام هاربون بتأسيس شركة لنقل البضائع بين الهند وبين مشيخات الخليج العربي آنذاك والعراق. وفي 31 كانون الأول 1600 حصل هاربون على موافقة الباب العالي لتأسيس شركة تجارية ما لبثت أن انقسمت إلى شركتين ثم دمجتا في شركة واحدة عام 1709 سميت بشركة الهند الشرقية⁽²⁾.

(1) فتاح صليل فظفر، إبراهيم خليل أحمد، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916،

(الطبعة الأولى، 1986)، ص 197.

(2) فتاح صليل، المصدر السابق، ص 43.

كان البريطانيون يتعاملون بالشؤون الإدارية مباشرة مع ولاية البصرة، إلا أن المصكك الإداري والتصرفات شبه الاستغلالية للولاية هناك جعل النشاط البريطاني عرضة لنزعة هؤلاء الولاة، مثلما حصل عام 1657 حينما صفى الوالي أموال الشركة، إلا أن هذا الأمر لم يوقف نشاط البريطانيين الذين استمروا بطرح بضائعهم المولفة من الثياب والتوابل والصمغ والأرد. وفي الوقت نفسه حرصت الشركة على تكيف وضعها بصفة قانونية دولية فحصلت من الباب العالي عام 1661 على امتياز تجاري مهم هو تحديد الرسوم لعمركية على بضائعها بنسبة 3%⁽¹⁾.

إن رغبة بريطانيا تعزيز وجودها بالمنطقة وإيجاد طريق أو منفذ مهم إلى الهند جعلها تفكر ملياً بالمراقبة لما له من موقع مهم فقامت على أثر ذلك ومن طريق بعض الأشخاص بعمل مسح لنهري دجلة والفرات لمعرفة مدى صلاحتهما للملاحة. ومن هذه الرحلات رحلة جيني ألما الذكر وكذلك رحلة لينج (H. B. Lynch) والذي قام بمسح لنهر دجلة حتى وصل لسط العرب خلال الأعوام (1837-1839) وقام في عام 1840 مع بعض أفراد عائلته بتأسيس شركة للملاحة في نهر دجلة⁽²⁾.

وكاستمرار على قوة النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية عقدت بريطانيا في آب 1838 اتفاقية تجارية مع هذه الدولة وهي معاهدة (بلطة ليمان) وقد نصت هذه الاتفاقية على إلغاء جميع الاحتكارات التي كانت تمنح التجار البريطانيين من إقامة علاقات تجارية مباشرة مع التجار المحليين وفرض رسوم عمركية مخططة على

(1) حيد حمدان أحمد التميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد 1979)، ص 44.

(2) وهي شركة تأسست نتيجة لصفاء المسح والتحليل وقام بتأسيسها هنري بلوس لينج وأشوه توماس كارلينج بالتعاون مع عدد من أفراد عائلتهما في بعبلا عام 1840، للمزيد من التفاصيل انظر: صالح، المصدر السابق، ص 160-161.

التبادل التجاري أي نسبة 5٪ على الواردات و 12٪ على الصادرات و 3٪ على تجارة الترانزيت⁽¹⁾.

إن النشاط التجاري البريطاني في الدولة العثمانية والذي كان الركيزة الأساسية لقد نفوذ بريطانيا إلى المناطق الواقعة تحت السيطرة العثمانية لم يكن محمداً بل شمل ميادين مختلفة وعديدة، فلقد ظهرت حالة جديدة كان لها التأثير الكبير على استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية، وهذه الحالة تجسدت في بدء ونمو النشاط المصرفي وافتتاح فروع للمصارف الأجنبية في العراق والتي أسهمت بشكل كبير في نمو وتوسيع النشاط التجاري، ففتح البنك الإمبراطوري العثماني الذي تأسس في لندن عام 1863 برأس مال قدره (500) ألف جنيه إسترليني فروعاً له في العراق منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي ففي آب 1893 افتتح فرع بغداد وفي بداية عام 1894 افتتح فرع البصرة وفي عام 1894 افتتح فرع الموصل⁽²⁾. كما افتتح البنك الشرقي (Eastern Bank) الذي تأسس في بريطانيا عام 1909 فرعاً له في بغداد عام 1912⁽³⁾.

لقد حاولت بريطانيا من خلال فتح هذه المصارف في الدولة العثمانية ومن بعدها في العراق ربط الاقتصاد العثماني والعراقي بشكل خاص ببريطانيا، إلا أن

(1) وميشر حمر نظمي، ثورة 1920 الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (بغداد، 1985)، ص 41-42 وللاطلاع على نود هذه المعاهدة ينظر: Stanford J. Shaw and B. K. Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, (Cambridge, 1977), Vol 2, P.50.

(2) الكسندر اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج1، ترجمه عن اللغة الروسية حاشم صالح التكريتي، (البصرة، 1982)، ص 95-96.

(3) هشام سواتي حاشم السوداني، للوسائل التجارية في العراق 1831-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 1997، ص 7.

بريطانيا كانت تترك على الاستقامة القصوى المقبلة من ربط اقتصاد هذا البلد
بريطانيا، ولذلك فقد ازدادت أهمية لتجارة البريطانية مع العراق في القرن التاسع
عشر ولا سيما بعد أن أبدت بريطانيا اهتماماً متزايداً في تعزيز نفوذها السياسي
والاقتصادي في العراق، إذ غلبت من أكثر الدول الأجنبية اهتماماً بالأبحاث
التجارية والسياسية في العراق متبعة في ذلك أسلوب تنشيط التجارة وتسهيل
الأمر المختلفة بها⁽¹⁾.

إن السياسة التي اتبعتها بريطانيا لربط العراق اقتصادياً بها تمت أكلها خلال
مدة قصيرة، فسرعان ما تبوأ بريطانيا مكان الصدارة بين الدول التي كان لها
علاقات تجارية مع العراق، والدليل على ذلك أن أغلب البضائع التي كانت ترد إلى
ميناء البصرة هي بريطانية المنشأ، وبالمقابل وبعد فتح قناة السويس عام 1869 قام
العراق بتصدير المواد الأولية الصناعية إلى أوروبا وعلى الأخص بريطانيا⁽²⁾.

شهد العراق خلال العشرين الثالث والرابع من القرن التاسع عشر عملية
مسح لنهري دجلة والفرات وأثبتت تلك العمليات صلاحية نهر دجلة للملاحة،
فبدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل التطور التجاري تمثلت في دخول
المواصلات الحديثة فتألفت لذلك شركة بريطانية وهي شركة دجلة والفرات
للملاحة التجارية (Steam Navigation Co. Euphrates and Tigris)، وكانت
هذه الشركة تشيخ بواخرها لنقل البضائع بين بغداد والبصرة ومنها إلى خارج

(1) أوشيف رئاسة الوزراء (استنبول)، لودفي بلير، رسم الوثيقة 255، تاريخها شباط 1933، نسخ
محفوظة في وزارة الثقافة

(2) Roger Owen , The middle East in the World Economy 1800-1914 ,
(London , 1981) P. 275 .

العراق. إذ كان لتقدم المواصلات التجارية أثر مهم في نمو وتوسيع التجارة العراقية في تلك الفترة⁽¹⁾.

وهكذا فإن بريطانيا تمكنت من الوصول إلى وسط العراق وجنوبه عن طريق المسوحات النهرية ووصول البواخر التجارية إلى بغداد والتجارة بين بغداد والبصرة في حين لم تصل البواخر التجارية إلى القسم الشمالي من العراق والمتمثل بالموصل، وقد أشار إلى ذلك جيني مؤكداً أهمية الموصل في التجارة البريطانية، واقترح إنشاء مؤسسات مالية وتجارية في الموصل على أن تأخذ المؤسسات التجارية على عاتقها مهمة التجارة مع بريطانيا بصورة مباشرة⁽²⁾. فضلاً عن احتياج البوك والمصارف فقد كان هناك عوامل أخرى تمثلت في تأسيس مكاتب البريد والتلغراف الحديثة في المدن العراقية الرئيسة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر الأمر الذي ساعد على تسهيل الاتصال بالأسواق العالمية وبالتالي الترويج للأعمال التجارية بعد أن أصبحت المراسلات التجارية تتم بصورة أسرع⁽³⁾. ففي نهاية عام 1864 تم انجاء خط للفراف يمتد من بغداد إلى طهران ومنها إلى ميناء بوشهر على الخليج العربي، حيث ربطت خطوط الاتصال التلغرافي مع الهند، وفي ذلك العام أيضاً بدأت الاتصالات التلغرافية بين الفار والهند، وتم في عام 1865 انجاء الخط التلغرافي الذي يربط الهند بأوروبا عبر الخليج العربي والعراق واستانبول⁽⁴⁾. كما

(1) السوفاني، المصدر السابق، ص 5.

(2) صلاح عوي، عباس شبيب، حرة تجارة الموصل 1936-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 2001، ص 14.

(3) غلام محمد علي، النظام المالي العثماني في العراق 1893-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأقطب، جامعة الموصل 1989، ص ص 128-191.

(4) السوفاني، المصدر السابق، ص 7.

قامت، حكومة الهند البريطانية، بفتح مكاتب برقية حديثة تابعة لها في البصرة وبغداد منذ عام 1868⁽¹⁾.

ومن جهة أخرى كان لتقدم المواصلات لتركهم في عرو وتوسع حركة التجارة الداخلية والخارجية، فقد شهد العراق اهتماماً متزايداً بالمواصلات، ونالت شركات عثمانية وبريطانية للنقل المائي في دجلة والفرات، وكذلك للنقل البحري. وكان افتتاح قناة السويس عام 1869 أثر كبير في توسيع حركة الامتداد والتصدير في العراق خاصة بعد أن ازداد الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية نتيجة لتخفيض الاستعماري الأوروبي في الوطن العربي وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الولايات العربية، وانجاء التجار الأوروبيين إلى جعل هذه الولايات كلها متجة للخامات والمواد الأولية والغذائية، وسوق لتصريف بضائعهم المصنوعة، وبهذا لاستثمار أموالهم فكانت المشروعات وتقديم الفروض محاولين ربط اقتصادها بالسوق العالمية⁽²⁾.

بعد أن استطاع البريطانيون مد نفوذهم الاقتصادي متمثلاً بالبنوك التي افتتحوها في العراق والشركات للملاحة والتجارية. ظهرت الحاجة إلى وجود نظام يحمي هذه المصالح. لذلك دعا الحاكم العسكري البريطاني في بغداد أرنولد ولسن (A. T. Wilson) في منتصف شباط عام 1919 إلى اجتماع حضره ممثلون من البنوك العاملة في بغداد آنذاك، (العثماني، الشرقي، الشامي) وممثلي بعض الشركات الأجنبية للتباحث حول فتح غرفة تجارة بريطانية في بغداد، وبعد فترة

(1) إيرلند المصدر السابق، ص 23.

(2) للعلاف، المصدر السابق، ص 165.

تصيرة تأسست الغرفة وحللت وظائفها بتشجيع وحماية وتسهيل المعاملات التجارية مع بريطانيا⁽¹⁾.

ج. النفط والتوجه البريطاني نحو العراق :

كان النفط في العراق معروفاً منذ أقدم العصور، وقد أشار الجغرافيون والسواح إلى متابعه فيما كتبه عن هذه البلاد، حيث كانت هذه النافع تنتشر في أجزاء مختلفة من العراق وكان السكان يستعملونها بواسطة نظام الالتزام، وبعد أن كان النفط يستخرج بطرق بدائية قديمة ينقل بواسطة القرب على ظهور الحيوانات إلى أجهزة الضخ ومنها يوزع على المدن وعلى ما يبدو كان التعامل بهذه المادة لا يتعدى الحاجة إلى الإضاءة أو معالجة الإبل ولم يكن الناس آنذاك يتركون أهمية هذا المورد⁽²⁾. غير أن بريطانيا لم تكن في البداية مهتمة كثيراً بالنفط. لكن الذي دفعها إلى تغيير سياستها هو حاجة أسطولها إلى النفط وقد نيه جون فيشر (John Fisher) الذي أصبح قائد القوة البحرية بين عامي 1904-1911 الحكومة البريطانية إلى أهمية هذا المصدر المهم. فتمشككت لذلك لجنة للبحث عن مورد مضمون للنفط وعندما تولى ونستون تشرشل (Winston Churchill) وزارة البحرية 1912-1915 تبني أفكار فيشر إذ أصبح الأسطول البريطاني في عصره يعتمد على النفط بدلاً من الفحم⁽³⁾.

(1) عبد الرحيم ذو النون زويد الحليبي، غربة تجلوة بغداد 1926-1964 دراسة تدرجية اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل 1997، ص 27.

(2) نوري عبد الحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1945-1952، ط 1، (بغداد، 1980)، ص 19.

(3) خليل، المصدر السابق، ص 40.

وافقت سياسة بريطانيا النفطية لتلك منافسة من قبل الدول الأوربية التي كانت هي الأخرى تبحث عن مصدر دائم للنفط، فظهرت هناك منافسة من هذه الدول للاستحواذ على المصادر الموجودة ضمن مناطق نفوذ الدولة العثمانية ومن ضمنها العراق، فحاولت بريطانيا أن تجعل من تدخلها في العراق وحصولها على مصادر النفط فيه أن يكون بصورة رسمية عن طريق الحصول من الدولة العثمانية على امتيازات تضمن لها حرية وميطرة مطلقة على منابع النفط الموجودة في العراق، الأمر الذي حث بريطانيا وتسجّعها على بناء ركائز قوية لها في منطقة الخليج العربي، إذ أن هذا المورد قد فتح لها آفاقاً جديدة للصراع بين الدول الأجنبية على هذه المنطقة الحيوية من العالم⁽¹⁾

دخلت بريطانيا أول الأمر في صراع مع ألمانيا للحصول على امتياز للنفط، وتمثل الموقف البريطاني في دعم وليام كوكس مارسي (W. K. Darcy) (1849-1917)⁽²⁾. حيث اتخذ دلمسي في مفاوضات مع السلطة العثمانية منذ عام 1906 حتى عام 1908 عندما وقع الانقلاب العثماني. وعندما جاء الاتحاديون إلى الحكم في عام 1908 أظهروا ميلاً واضحاً لبريطانيا فحصلت مصالح بريطانيا على مركز مفضل في ميدان المنافسة. وفي عام 1910 تأسس البنك الوطني التركي (The National Bank Of Turkey) برأسمال بريطاني، وجرت مفاوضات فيما بعد بين

(1) همد جاسم النملوي، تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج العربي حتى الحرب العالمية الثانية، مجلة أفاق عربية، بغداد، المجلد 12، آب 1987، ص 14.

(2) بريطاني من أصل كندي عاجز إلى أستراليا وحصل مهندساً للمناجم وحصل على ثروة كبيرة من منجم الذهب عثر عليه هناك ثم عاد إلى بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر ووجه نشاطه للبحث عن النفط في فارس وحصل في 28 أيار 1901 على امتياز للنفط من شاه فارس ملكه مئة عام، انظر: خليل، المصادر السابقة، ص 23.

هذا البنك والبنك الألماني أسفرت في 31 كانون الثاني عن تأسيس شركة بريطانية في لندن باسم شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة (The African and Eastern Concessions Ltd) برأسمال قدره 50 ألف باون إسترليني. وقد قسمت حصص المساهمة فيها بنسبة 25٪ للبنك الألماني و 75٪ للبنك الوطني التركي وكاسل (Cassel)⁽¹⁾ وكولبنكيان (C. S. Gulbeukian)⁽²⁾. وفي أيلول 1913 عقدت الشركة اجتماعاً قررت فيه تحويل اسمها إلى شركة النفط التركية (T.P.C. (The Turkish Petroleum Co.)⁽³⁾

عد تأسيس شركة النفط التركية بين البريطانيين والألمان ضماناً لمصالح بريطانيا بالدرجة الأولى، حيث أدركت بريطانيا خطر المد الألماني إلى المنطقة، فوجدت أن أفضل وسيلة لضمان مصالحها هي الدخول في مفاوضات ومعاهدات مع ألمانيا لتجنب الحرب معها ولتضمن استمرار موطونها، لكن شركة النفط التركية واجهت فيما بعد ضغطاً كبيراً من لدن الحكومة البريطانية استهدف السيطرة على

(1) مالي إنكليزي من أصل ألماني شجع حكومة بريطانيا على استثمار رؤوس الأموال البريطانية في الدولة العثمانية، انظر: خليل، المصدر السابق، ص 26

(2) أرمني من عائلة عثمانية تعمل في البنوك والتجارة ببلطيق الروسي، ورد اسمه في كتب النفط مقروناً بـ نفط العراق لأنه من صلة وثيقة بفضيلة النفط العراقي، درس الخدمة في بريطانيا وعمل مستشاراً مالياً للحكومة العثمانية وفتح بئراً للزوراء ومركز مالي واجتماعي كبير، ولعب دوراً كبيراً في تأسيس شركة النفط التركية وكانت حصته فيها 1/3، تلقى عن جسيمة العثمانية ليصبح مواطناً بريطانياً ثم نقل مركز أصله من لندن إلى باريس تحلواً من الضرائب وعندما قامت الحرب العالمية الثانية واحتل الألمان فرنسا تمكن من قنص الحكومة الإيرانية باعتباره ملحقاً تجارياً لسفارتها في باريس حيث تمتع بالحصانة الدبلوماسية ثم نقل إلى تشوبه ومات في 20 تموز 1955 خلفاً 70 مليون دولار نقداً، انظر: المصدر نفسه، ص 19

(3) المصدر نفسه، ص 26-27.

الشركة عن طريق شراء الأسهم، ودخلت الحكومتان البريطانية والألمانية في مفاوضات في تموز 1913 حيث دعت وزارة الخارجية البريطانية الأطراف المساهمة في الشركة إلى اجتماع يعقد في ديوان الوزارة في 9 آذار 1914، وتم توقيع على الاتفاقية المعروفة بـ (اتفاقية وزارة الخارجية) إذ من خلال هذه الاتفاقية أصبحت كافة أعمال الشركة تدار من قبل بريطانيا مع الحفاظ على حصة ألمانيا ثابتة فيها⁽¹⁾.

بعد أن فرضت بريطانيا سيطرتها على شركة النفط التركية أرادت توسيع امتياز شركة النفط الإنكليزية-الفارسية (امتياز دارسي) ليشمل العراق، وقد اتخذت بريطانيا من خلال الحدود بين كل من الدولتين الفارسية والعثمانية وسيلة لذلك، حيث كان من المقرر أن ينقل اسم من الأراضي الفارسية إلى السيطرة العثمانية، وعندما تم التوقيع على بروتوكول تعيين الحدود بين الدولتين في 17 تشرين الثاني 1913 دخلت بموجبه منطقة ضخمة من الأراضي الفارسية المشمولة بامتياز دارسي تبلغ مساحتها 800 ميل مربع ضمن الأراضي العثمانية، لقد عرفت فيما بعد بالأراضي المحولة (Territories Trans Ferried) واعترفت الحكومة العثمانية بموجب هذا البروتوكول بحق الشركة في مد أنابيب النفط حتى الأراضي المحولة إلى الخليج العربي⁽²⁾.

كانت الادعاءات تلك موجهة بالأساس ضد المصالح الألمانية في المنطقة، حيث لم يكن لبريطانيا آنذاك أي منافع سوى ثلثها، وقد حاولت بشي الوسائل الحد من نفوذها فقد كانت ألمانيا الشركة الوحيدة لبريطانيا في شركة النفط التركية، لذلك حاولت بريطانيا حصر نفوذ ألمانيا فكان إدخال شركة النفط الإنكليزية-

(1) قسم أحمد الميمني، وثائق اعتبارات النفط في العراق (وثائق منشورة)، ج 1، (بغداد، 1972)، ص 10-11؛ خليل، المصدر السابق، ص 29.

(2) متشاكيلي، المصدر السابق، ص 549.

الفارسية ضمن شركة النفط التركية مثل هدفاً بريطانياً كبيراً. وبالفعل استطاعت بريطانيا من أخذ موافقة بريطانيا في 14 أيلول 1914 في الاعتراف بكون القسم الجنوبي من العراق مجالاً حيويًا لشركة النفط الانكليزية-الفارسية وعلى الموافقة على مد مكة حديد بين الكوت ومنديلي لفضل النفط الذي تعثر عليه الشركة هناك⁽¹⁾.

كان عام 1914 عاماً مليئاً بالأحداث الخطيرة التي شملت العالم بأسره، إذ شهد ذلك العام قيام الحرب العالمية الأولى والتي رسمت السيطرة البريطانية المطلقة على المنطقة من خلال احتلال بريطانيا للعراق وإنهاء السيطرة العثمانية عليها. كما أفرزت الحرب العالمية الأولى سلسلة من التغييرات حيث أصبحت فرنسا المتفلس القوي لبريطانيا في المنطقة وحاولت بشتى الوسائل الحصول على موطن قدم لها في المناطق المتنازعة للسيطرة البريطانية، في الوقت الذي كانت بريطانيا تسعى فيه إلى عدم التدخل في حروب مع دول حليفة لها لذلك قامت بريطانيا بإحلال فرنسا عن ألمانيا ضمن صفقة لإعادة توزيع الثروات النفطية، وقد بدأت المفاوضات في بداية عام 1919 وتم التوقيع على أول مذكرة اتفاق في 8 نيسان 1919 بين كل من لونك (W. Long) و بيرنجيه (H. Bonser) ⁽²⁾ ولكنها لم تأخذ شكلها النهائي

(1) أيرلند المجلد السابق، ص 32 .

(2) لونك: وزير المستعمرات والنفط البريطانية، بيرنجيه: عضو مجلس الشيوخ الفرنسي ورئيس الدفعة الفرنسية العاملة للنفط. المفاوضات بين الطرفين انتهت في 8 نيسان عام 1919 وصيحت باتفاقية (لونك - بيرنجيه)، انظر: إبراهيم خليل أحمد، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 1975، ص 391 .

إلا في 24 نيسان 1920 عندما عطلت اتفاقية سان ريمو النفطية⁽¹⁾ بين بريطانيا وفرنسا⁽²⁾ وقد نصت اتفاقية لورنك-سبرنجيه على أنه إذا ما عهد لبريطانيا بالاندياب على العراق فستعتمد إلى استعمال وساطتها لدى الحكومة العراقية من أجل ضمان الحصول على امتياز محائل الذي كانت قد منحت لشركة النفط التركية أو للشركة التي ستحل محلها. وستحصل فرنسا على نسبة من رأسمال هذه الشركة وتتمتع بكل الحقوق التي قد تقرر لحملة الأسهم، على أن تكون خاضعة للإشراف البريطاني للنظام ونصت الاتفاقية كذلك على أن تكون حصة بريطانيا من شركة النفط التركية 70٪ ويكون لفرنسا 20٪ أما الـ 10٪ الباقية فتخصص للحكومة العراقية المقبلة⁽³⁾.

إن هذا الاتفاق بين دول أوروبا قبل وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى لم يكن إلا جذوة تحت الرماد إذ لم تكد تشب نيران الحرب وتحتل القوات البريطانية منطقة الخليج العربي وجنوب العراق حتى عاد التنافس بين هذه الدول مرة أخرى على تقسيم ثروات العراق والوطن العربي التي كانت في هذه الأثناء جزءاً من

(1) هو المؤتمر الذي عقد بباريس في نيسان عام 1920 بين كل من بريطانيا وفرنسا وأمريكا وإيطاليا واليابان درس المؤتمر مستقبل الولايات العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية في أعقاب الحرب ضرر في دورته في 23 نيسان انتداب بريطاني على العراق والقسطنطين وانتداب فرنسا على سوريا ولبنان، خلال المؤتمر انسحبت الولايات المتحدة بعد أن رفض الكونغرس إقرار نظام عصبة الأمم فالتصير المؤتمر على كل من بريطانيا وفرنسا اللتين علمتا إيطاليا على أنها دولة ثانوية، انظر: سعيد أمين، الوطن العربي، (القاهرة: لايت)، ص 34.

(2) باسم أحمد الجاسر، وثائق اتفاقيات النفط اتفاقية لورنك-سبرنجيه، مجلة النفط للتنمية، بغداد، المجلد 2 أيار 1977، ص 166.

(3) أحمد ولاية الموصل، ص 391.

أملاك الدولة العثمانية⁽¹⁾. فكانت الدول الأوربية تتنافس فيما بينها للاستحواذ على ما يمكن استحوازه من ممتلكات الدولة العثمانية، وظهرت هنالك بعض انقضايا التي قام البريطانيون فيها بدور كبير لترسيخ تفوذهم ومنها مشكلة الموصل⁽²⁾. إذ احتلت بريطانيا الموصل بعد إعلان هيئة مودروس (Modrows) في 30 تشرين الأول 1918 فعدت بريطانيا الاحتلال لصعوبات عسكرية مستندة إلى نصروس الهيئة التي أعطت الحلفاء الحق في احتلال أية نقطة إستراتيجية، في حين ذهب الأتراك بزعماء مصطفى كمال أتاتورك إلى أن الاحتلال غير شرعي لأنه وقع بعد إعلان الهدنة. فظهرت نتيجة لتضارب الادعاءات مشكلة الموصل إذ أن كل من هذين الطرفين يحاول الاحتفاظ بالموصل خبطة لمصالحه وأغراضه⁽³⁾.

(1) مازن عبد مصطفى، "التنافس الاستعماري على البترول العراقي"، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد، السنة 10، تشرين الأول 1984، ص 35.

(2) عندما وقعت المعاهدة سايكس-بيكو 9-16 أيار 1916 كانت بريطانيا تفكر في أن تستخدم فرنسا كعاجز بينها وبين روسيا لذلك وافقت بريطانيا على إعطاء ولاية الموصل إلى فرنسا ولكن بريطانيا بعد الثورة البلشفية 1917 وانسحاب روسيا من شؤون الشرق الأوسط بدأت تحسم في تكوين امبراطورية (الشرق الأوسط) وهكذا أصبحت ولاية الموصل مهمة لادخلائها في هذه الخطة لأسباب جديدة فضلاً عن النفط وفي كانون الأول 1918 حاول كلمنتسو رئيس وزراء فرنسا في لندن أن يفتح لويد جورج بالاعتراف = = بالفضائية سايكس-بيكو من جديد ولكن لويد جورج طالب بتعديل الاتفاقية فيما يخص ولاية الموصل والفسطاط وقد وافق كلمنتسو على نقل ولاية الموصل إلى منطقة نفوذ بريطانية مقابل أن تظل فرنسا حصة من نفط الموصل وأن تؤيد بريطانيا فرنسا تأييداً تاماً ضد اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك ونتيجة لأطماع هذه الدول بنفط الموصل والتناحر الدولة العثمانية وشؤون مملكة العراق تحت وصاية بريطانيا ظهرت مشكلة الموصل بعد الحرب العالمية الأولى. انظر تفاصيل حين: مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الانكليزية-التركية وفي الرأي العام، (بغداد 1955)، ص ص 7-23.

(3) إبراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حيدري، تاريخ العراق المعاصر، (الموصل، 1989)، ص 46.

لقد أرادت بريطانيا أن تجعل مشكلة التوصل تهليداً متواصلاً للعراق لكي تضطره إلى تسليم النفط إليها. كما أن اللجنة⁽¹⁾ التي أرسلت إلى العراق كانت، كما هو واضح، تميل إلى بريطانيا والدليل على ذلك أن اللجنة لم تبت في القضية إلا بعد أن تأكدت من أن شركة النفط التركية قد استطاعت الحصول على الامتياز في 14 آذار 1925، وبعدها بخمسة أيام فقط قررت اللجنة إنهاء أعمالها وتم نشر القانون الأساسي العراقي في 21 آذار أي بعد أسبوع من توقيع الامتياز⁽²⁾.

لقد كان توقيع الامتياز بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية يمثل قفزة كبيرة في المصالح الإستراتيجية البريطانية في العراق، إذ أن بريطانيا استطاعت من خلال هذا الامتياز أن تضمن لها مصالح ثابتة ودائمة من قبل الحكومة العراقية التي تأسست تحت العلم البريطاني لذلك وبغض النظر عن الساهمين في الشركة فقد كانت بريطانيا هي المالك والمسيطر الوحيد على الشركة، فكانت تلك بحق أكبر خدمة تقدمها الحكومة العراقية لتلك القوات الاحتلال البريطاني لا سيما إذ أدركنا أن هذا الاتفاق الذي وقعت عليه حكومة العراق قد جاء بدون رضاها، وقد أصبح اسم شركة النفط التركية فيما بعد باسم شركة نفط العراق⁽³⁾. وقد منح الامتياز لهذه الشركة لغاية عام 2000، وقد اقتضت هذه الاتفاقية بأن الشركة يجب

(1) في 24 أيلول 1925 اجتمع مجلس عصبة الأمم وفور المجلس بناءً على النزاع بريطانيا لارسال لجنة من عصبة الأمم إلى منطقة الحدود للتحرف عن الوضع في المنطقة في عطف بروكسل، وقد تألفت اللجنة من الجنرال ليدوفر رئيساً وكل من العقيد لركن رودولف ياكسن ووزارة الدفاع الوطني ايجكوسلوفاكيا وأيد ليدوتكا متر من تلك الدبلوماسية الأسبق كساحلين، وماركوس من السلك الدبلوماسي الأسبق كسكرتير للجنرال ليدوفر وآي شاهر عضو مسكرارية العصبة كسكرتير للجنة. انظر: حسين، المصدر السابق، ص 139-141.

(2) خليل، المصدر السابق، ص 121.

(3) تغير اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (L. P. C) في 8 حزيران 1929.

أن تبقى بريطانية الجنسية وأن يكون رئيس مجلس إدارتها بريطاني، والذي راد في مرارة العراقيين هو رفض الشركة السماح للعراق بالمشاركة في إدارة شؤونها وتوجيه أعمالها وعدم وجود أي عراقى يعمل فيها، وقد اقتضت مشاركة العراق فيها على الحصول على نسبة أرباح تبلغ 2٪ فقط⁽¹⁾.

د. الاحتلال البريطاني للعراق:

من العوامل الاستراتيجية والاقتصادية التي مر ذكرها آنفاً كانت تقف وراء رغبة بريطانيا باحتلال العراق احتلالاً عسكرياً مباشراً، فالموقع الجغرافي للعراق على طريق الهند التي عرفت بـ (درة التاج البريطاني)، ووجود نهري دجلة والفرات وقربهما من البحر المتوسط لتسهيل عملية نقل البضائع والأشخاص وغيرها فضلاً عن المركز التجاري المهم الذي يشكله العراق بين مفرق الطرق ونامي الرغبة البريطانية بالسيطرة على هذا الموقع ووضع اليد على النفط، كل ذلك كان ماثراً لاهتمام السياسيين البريطانيين⁽²⁾.

إن مشروع الاحتلال البريطاني للعراق لم يكن جديداً بل هو مشروع قديم تعود جذوره إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر حين رفع الكولونيل رولونسمون (Colonel Robinson) القنصل البريطاني في بغداد (1843-1859) مذكرة في يوم 13 حزيران 1853 إلى وزارة الخارجية البريطانية حث فيها حكومته إلى احتلال العراق⁽³⁾.

(1) أنتوني ساميوتو، الشقيقات للبعث شركات النفط الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمه عن اللغة

الانكليزية سامي هاشم، ط 1، (بيروت، 1967)، ص 103-104.

(2) خليل، المصدر السابق، ص 44.

(3) أنصيمي، المصدر السابق، ص 93.

وعلى ما يبدو أن الحكومة البريطانية لم تأخذ هذه التوصية بمجدية آنذاك، إلا أن تنامي المصالح البريطانية في المنطقة بمرور الوقت دفعها إلى التفكير بإيجاد حامية لهذه المصالح إضافة إلى الخوف من ظهور منافسة لها في المنطقة لا سيما بعد أن أصبحت ألمانيا تشكل خطراً كبيراً على المصالح البريطانية التي تنوعت بشكل كبير، وكتيجة لذلك، أنشأت حكومة الهند عام 1911 مهمة الاحتلال المباشر للمراق إلى لجنة رياضية تألفت من الأدميرال سلايد (Admiral Sir. H. Slade) قائد البحرية العام وبرسي ليك (Sir. Percy Lake) رئيس الأركان العامة في الهند و هنري مكماهون (Sir H. McMahon) سكرتير الشؤون الخارجية في الهند وبرسي كوكس (Sir. Percy Z. Cox) المقيم السياسي في الخليج العربي. فقدمت اللجنة تقريرها في 15 كانون الثاني 1912 وأوصت باحتلال الفاو والبصرة تعزيزاً لمكانة بريطانيا في الخليج العربي⁽¹⁾.

وعلى الرغم من عدم الأخذ بمقترحات اللجنة في حينها لأنها كانت سابقة لأوانها إلا أن القنصل البريطاني في بغداد والموصل والبصرة انصرفوا لإعداد المعلومات اللازمة عن الجيوش العثمانية وأعدادها وتجهيزاتها وقدراتها على التحرك فضلاً عن القيام بوضع الخرائط اللازمة للأعمال العسكرية⁽²⁾. ومع بداية اندلاع الحرب العالمية الأولى وجدت بريطانيا الفرصة مواتية للقيام بعمل عسكري ضد الدولة العثمانية متخذةً من وقوف العثمانيين مع الألمان ذريعة قريبة لاحتلال العراق، وقد مر احتلال العراق بثلاث مراحل :

(1) التسمية المصدر السابق، ص 94 .

(2) أحمد طويخ العراق المعاصر، ص 10 .

المرحلة الأولى :

أعدت الحكومة البريطانية أول حملاتها لغزو العراق بقيادة الجنرال دلامين (Dilamin) وهذه الحملة صارت تعرف فيما بعد بحملة (D) الحرف الأول من اسم القائد المذكور، وجعلتها تتجه إلى البحرين وترايط فيها ثم صدرت الأوامر السرية في أوائل تشرين الأول عام 1914 بالانتهاء شمالاً، وفي السادس من تشرين الثاني مزلت إلى البر قرب شط العرب اتفوا البريطانية الهندية فاشتلت على الفار تحت اسناد المدفعية البريطانية، وفي اليوم نفسه أصدر برسي كوكس الذي كان يرافق الحملة بوصفه رئيساً للحكام السياسيين في الخليج بياناً أشار فيه إلى أسف الحكومة البريطانية لمعاداة الدولة العثمانية وإعلان الحرب عليها، وقد طمأن من خلال بيانه السكان في البصرة بأنهم سوف لن يتعرضوا لهم إذا ما وقفوا موقفاً ودياً ولا يساعدون الجنود العثمانيين⁽¹⁾.

وعلى ما يبدو فإن السلطات العثمانية الموجودة في البصرة لم تكن تعلم من خلال بريطانيا والفاو ومدخل شط العرب إلا في اليوم الثاني من خلال المدنيين ان الذين غادروا المنطقة إلى البصرة، فاستعدت القوات العثمانية لصد التقدم البريطاني إلا أن حركة هذه القوات كانت غير نظامية وغير مدروسة وملبشة بالأخطاء إذ لم تكن لديهم أية معلومات عن الموقع البريطاني ولا خرائط للمنطقة بعكس القوات البريطانية التي كان تقدمها مبني على حسابات وتقديرات دقيقة مكنتهم من دحر العثمانيين في معارك السية وسيمان وكوت الزين وفتح الطريق أمام هذه القوات لاحتلال البصرة حيث تمسحت هذه القوات باتجاه القرنة ودخلتها القوات البريطانية في 22 تشرين الثاني، وأطاعت السلطات البريطانية بعد دخولها البصرة

(1)، انظر، المصدر السابق، ص 16-17.

خطاباً دعت فيه أهالي البصرة إلى التملون معها باعتبارها السلطة الوحيدة القائمة واقعياً ووعده الخطاب بالحرية والعدالة⁽¹⁾.

كان لاحتلال البصرة ميناء العراق الوحيد أثر كبير في تشجيع البريطانيين على الاستمرار لجهتهم في العراق، لذلك التحت قوة برية ومائية في دجلة فشكنت من احتلال العمارة في 30 حزيران 1915، ثم احتلت قوة ثانية الجهة هير الفرات الناصرية في 25 تموز من العام نفسه، وهكذا استطاع البريطانيون السيطرة على لمثلث الواقع بين البصرة والعمارة والناصرية، وباحتلالهم هذه المناطق انتهت أول مرحلة من مراحل الغزو البريطاني إذ أصبحت ولاية البصرة كلها تقريباً تحت السيطرة البريطانية⁽²⁾.

بدأ البريطانيون منذ أن وصلوا أقدامهم لي البصرة بنشاط واسع فمينا حاكماً سياسياً

هو الرائد دارسي براونلو (D. A. C. Brownlow) وبدأ في إدخال النظم الجديدة اليها والتوغل في حياة أهلها نوعلاً كلياً وقد زار نائب الملك في الهند البصرة وخطب في عدد كبير من وجهائها وملاكها وشيوخ بعض القبائل القريبة منها وأعدأ إياهم، كأي مستعمر، بمستقبل زاهر تحت ظل الاحتلال⁽³⁾.

المرحلة الثانية :

شجع احتلال ولاية البصرة، والانهيار السريع للمقاومة العثمانية، الفسادة العسكريين البريطانيين على طلب التلدم لحر بغداد خصوصاً وأن احتلال البصرة جاء مطبقاً للتوقعات والمخطط التي رسموها لذا أخذت حكومة الهند على حثها

(1) أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص 11-12 .

(2) الزلز، المصدر السابق، ص 17-18 .

(3) المصدر نفسه، ص 18 .

تحقيق فكرة الزحف نحو بغداد بعد تعيين الجنرال جون نيكسون (John Nixon) قائد للقوات البريطانية في العراق في 9 نيسان 1915 وخولته بالزحف نحو بغداد⁽¹⁾.

تقدمت القوات البريطانية باتجاه الكوت وتم الاستيلاء عليها في 30 ايلول 1915⁽²⁾ ثم تقدمت هذه القوات نحو بغداد حتى وصلت المدائن التي تبعد 30 كيلو متر جنوب بغداد فوقعت هناك معركة كبيرة بين القوات العثمانية والقوات البريطانية إنكسرت فيها الجيوش البريطانية مما أدى إلى انسحابها إلى مدينة الكوت⁽³⁾ فاستغل العثمانيون هذا الانسحاب، وقاموا بتعقب القوات البريطانية المتراجعة وتمكنوا من محاصرتهم في مدينة الكوت في 7 كانون الأول 1915، وقد استمر الحصار حوالي خمسة أشهر ذاق فيها البريطانيون وبيلات الحصار وقد حاول البريطانيون مرات انقاذ جيشهم المحاصر ولكن دون جدوى، مما اضطر البريطانيين المحاصرون إلى الاستسلام في 29 نيسان 1916، وبلغ عدد القوات التي استسلمت (13.500) ألف جندي هذا الضباط، وأرسل هؤلاء أسرى إلى الأناضول⁽⁴⁾.

إن هذا الاندحار والخسائر التي تكبدها البريطانيون خلال هذه المعركة كانت بحق ضربة موجعة مما حدا بالبريطانيين إلى تعيين لجنة للتحقيق في سير العمليات

(1) أحمد تاريخ العراق للعصر، ص 13

(2) هنري فوستر نشأة العراق الحديث، ط 1، ج 1، ترجمه عن اللغة الانكليزية سليم طه التكريتي، (بغداد 1989)، ص 75 .

(3) الزلزله المصلح السابق، ص 21

(4) أحمد تاريخ العراق للعصر، ص 14 .

الحرية في العراق، وقد قيل في أسباب هذا الانحدار استهانة القائد العام البريطاني جون دكن (John Diken) بقدرة العراقيين والقوات العثمانية⁽¹⁾.

لقد أنهت الخسائر التي تعرضت لها القوات البريطانية المرحلة الثانية من مراحل الاحتلال البريطاني للعراق، والتي كان البريطانيون يتاملون فيها الكثير والكثير، إلا أن استهانتهم بالطرف المقابل كان له الأثر الكبير في لحاق الهزيمة بهم، مما تطلب منهم وقتاً ليس بالقليل لإعادة تنظيم جيشهم وحساباتهم.

المرحلة الثالثة :

بالرغم من الخسائر الفادحة التي مني بها البريطانيون في حصار الكوت إلا أنهم قاموا بجلب قوات جديدة ومعدات وليرة وأسلوا يستعدون بحطة وحلر لاسترجاع الكوت ومن ثم الاستيلاء على بغداد. وقد راضت الاستعدادات العسكرية البريطانية عوامل سياسية كان لها الأثر الكبير في الاسراع باحتلال بغداد بالاتفاقية السرية بين بريطانيا وفرنسا والتي عرفت لاحقاً بـ (معاهدة سايكس بيكو، 1915) كانت من العوامل المهمة لإتمام سيطرتها على المنطقة ما بين بغداد والبصرة، تلك المنطقة التي أصبحت من حصة بريطانيا بموجب الاتفاق السري آنف الذكر. لهذا سمحت بريطانيا للجنرال ستانلي مورد (Stanley mond) الذي أصبح قائد الجيوش في هذه المنطقة بالتقدم نحو بغداد معطياً انتهاء هذه المرحلة الثالثة من مراحل احتلال العراق⁽²⁾.

استأنفت القوات البريطانية هجومها ضد العثمانيين في أوائل عام 1917، ودارت معارك طاحنة بين الجانبين تفصّل فيها مركز العثمانيين الذين انسحبوا

(1) إيرلند للمصدر السابق، ص 226 .

(2) البزازه، المصدر السابق، ص 22 .

من الكوت نحو الملائن يوم 27 شباط وتحصنوا فيها، لكن البريطانيين استمروا في تقدمهم نحو الملائن ما دفع العثمانيين إلى الانسحاب نحو نهر ديبالي في 16 آذار ثم انسحبوا من بغداد فدخلها البريطانيون بقيادة الجنرال مود في 17 آذار⁽¹⁾.

إن احتلال بغداد كان يمثل المرحلة المهمة والصعبة للبريطانيين من مراحل احتلالهم للعراق، ولا سيما أنهم يحنون ذلك رد فعل على الدرس الذي تلقته العثمانيون لهم في حصار الكوت، مما أعطاهم حافزاً كبيراً للتقدم لاحتلال مناطق العراق الأخرى ولا سيما بعد أن اتضح أن أمامهم مناطق ضعف العثمانيين. فتقدم الجيش البريطاني شمالاً بقيادة الجنرال مارشال (Marshall) الذي حلف مود بعد وفاته، فاحتلت القوات البريطانية سامراء في 22 نيسان 1917، وفي الوقت نفسه كانت هناك قوة بريطانية متجهة نحو الحرب بمساعدة القوات فاحتلت الرمادي في 29 أيلول كما استمر الجيش السائر بمساعدة دجلة في سيره شمالاً فاحتل تكريت في 6 تشرين الثاني عام 1917، وقد بقي الجيش البريطاني عند الفلوجة جنوب الشرقاط حتى أواخر تشرين الأول عام 1918، ولكن الجنرال مارشال وبناءً على الأوامر الصادرة إليه من الوزارة الحربية البريطانية استمر بالرحف فاحتل مدينة الموصل على الرغم من احتياج القائد العثماني الذي هد هذا العمل مخالفة صريحة لهنود هندية مودروس⁽²⁾. حيث أوحى مارشال إلى كاسلوس (Caslus) بالرحف نحو الموصل واحتلالها بحجة أن الأتراك ينسحبون منها وإن هناك خطر من وجود عناصر تثير الاضطراب وتعبث بالأمن والقانون. لقد احتل البريطانيون ولاية الموصل مستغلين في ذلك على تفسيرهم لشروط الهدنة التي لم تكن تحوي ما ينص

(1) أحمد، تاريخ العراق المعاصر، ص 14 الذين سبب الثورة العربية الكبرى، ج 2، (القاهرة، لا. ت.)
ص 4-9.

(2) البراز، المصدر السابق، ص 24

على التخلي عن الموصل، لذلك نشأ ما يعرف بـ (مشكلة الموصل) وكان هذا الادعاء أحد الحجج العديدة التي قدمها الأتراك عند مطالبتهم بهذه الولاية فيما بعد⁽¹⁾. وباحتلال البريطانيين للموصل أصبح العراق كله تحت السيطرة البريطانية من الناحية العسكرية، إلا أن هذا الاحتلال البريطاني للعراق قد كلف بريطانيا كثيراً، فقد قدرت الخسائر البريطانية خلال مدة العمليات العسكرية بحوالي مائة ألف قتيل وجريح هذا فضلاً عن الخسائر المادية الكبيرة⁽²⁾.

هو الانتداب البريطاني على العراق وتأسيس الحكومة العراقية المؤقتة،
عندما شارفت الحرب العالمية الأولى على الانتهاء قامت الأوساط الحاكمة في كل من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا بالتباحث في كيفية التصرف تجاه المستعمرات الألمانية في الشرق والولايات العربية في الدولة العثمانية على أساس أن تلك الدول هي المتصرة في الحرب، وهي التي ستضع صورة العالم الجديدة. وفي أثناء المحادثات التي جرت بصورة سرية بين هذه الدول تقرر أن يكون نظام الانتداب⁽³⁾ هو النظام الذي تسير عليه الدول المتصرة في الحرب في حكمها

(1) أحمد، ولاية الموصل، ص ص 315-321

(2) S. H. Longrigg, Iraq 1900 - 1958, (London, 1953), P. P. 92-9

(3) الانتداب: نظام سياسي مؤلف من ثلاث مستحقات بعد الحرب العالمية الأولى ومن عليه ميثاق عصبة الأمم عام 1919، ويقتصد به وضع بعض البلاد التي تسكنها شعوب لم تكن أملاً لأن تستقل بثقلها تحت إشراف بعض الدول المتقدمة للهرطس بهذه الشعوب حتى تستطيع أن تتولى زمام أمورها بنفسها، فدرست المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم الأنظمة التي يرى وضعها تحت نظام الانتداب إلى ثلاثة أنواع حسب مبلغ رقيها وتقدمها النوع الأول يعرف بالمجموعة (أ) وهي البلاد التي تكون مهمة الدولة المتقدمة بالنسبة إليها هي الأرشاد والتوجيه ومثلها العراق وسوريا وشرق الأردن وفلسطين والنوع الثاني يعرف بالمجموعة (ب) وهي الأنظمة المتخلفة ومثلها المستعمرات الألمانية في أفريقيا فتتولى الدولة للتدبير إدارتها بشرط رعاية مصالح السكان للأدوية والأدوية وحرياتهم

للمناطق الأنفة الذكر⁽¹⁾. وخلال المناقشات التي جرت بين هذه الدول في مؤتمر الصلح في باريس قرر في شأن دعو يوم 25 نيسان 1920 انتداب بريطانيا على العراق بما في ذلك الموصل⁽²⁾.

عندما قام البريطانيون باحتلال العراق كانت ترافق حملاتهم تلك البعثات سياسية وفتية وقانونية وعدد من الاختصاصيين بالشؤون الأساسية الأخرى. وقد زاد عدد هؤلاء بازدياد أهمية الحملة وتوسع أهدافها فقد كانت بريطانيا في بادئ الأمر تريد جعل العراق الأوسط والجنوبي أي بغداد والبصرة جزءاً من إندونيسيا كإدارة بومباي، وصرح أن ما عينوا حاكماً سياسياً في البصرة هو الجنرال باريت (Barrett) الذي أخذ على عاتقه إدخال الأنظمة الهندية في مختلف نواحي الحياة، فأصبحت العملة الهندية محل العملة العثمانية والقوانين التجارية والتنظيمية الهندية صارت نافذة في الولايات إلى غير ذلك من التشريعات والأنظمة المختلفة، وظلت الحال على ما هي عليه إلى أن تم صرف النظر عن فكرة فصل جنوب العراق بوسطه عن شمال وتغلبت الفكرة القليلة بأن يكون العراق كياناً موحداً⁽³⁾.

ومعتقداتهم، والنوع الثالث وعرف بالمجموعة (ج) ويشمل بعض المناطق المتخلفة القليلة لتديرها الدولة المنتدبة كجزء من أنقليها. ولما كان إغاف من الانتداب هو إغداد شعوب هذه الأقاليم إلى النهوض تمهيداً لاستقلالها وإطارة شؤونها بنفسها، فتم قانون العصبة الدولة المنتدبة بتقديم تقرير سنوي لمجلس العصبة تفحصه لجنة الانتدبات الدولية تترى به رأياً، والمصيبة إنقاة الدولة من الانتداب إذا أخلت بشروط الانتداب، وبعد أيام هيئة الأمم المتحدة حل نظام الوصاية محل نظام الانتداب. انظر: أحمد عطية الله، القسوس السياسي، ط 3، (الطبعة، 1968)، ص 130.

(1) ميشائيفي، للمصدر السابق، ص 135

(2) سعيد، الوطن العربي، ص 160.

(3) البزاق، المصدر السابق، ص 27.

استخدم البريطانيون في حكمهم لعراق أسلوب المساومة والتسوية، فقد كانوا ينفذون على العراقيين الوعود والعهود ولكن دون جدوى، إضافة إلى أن سياستهم في العراق كانت سياحة المستعمر للمستبد الذي لا يهمه سوى مصلحته. وجراء سوء المعاملة فقد هب العراقيون بثورة علنية في حزيران 1920 شملت أرجاء العراق كافة، فقد جاءت الثورة كرد على الإحباط الذي أصاب العراقيين الذين تطلعوا إلى الاستقلال بعد زوال الحكم العثماني، حيث أدرك العراقيون أنهم وقعوا فريسة بيد الاستعمار البريطاني⁽¹⁾.

إن ثورة العشرين هي ثمرة لنضال طويل خاضه الشعب العراقي نتيجة لتطور المقاومة الشعبية ضد الاستعمار، ومن أجل الاعتراف للشعب بحق المصير، لقد بدأت الثورة بمواد لم تكن تتميز في بدايتها من معظم الانتفاضات العفوية التي حدثت في البلاد في تلك الفترة وكان للوضع السلوي في نهاية حزيران عام 1920 أثر كبير في تصعيد النضال التحرري للشعب العراقي. وبالإضافة إلى ذلك فقد تحطمت الآمال التي عقدتها بعض الوطنيين للخلاص في العراق على حسن نية بريطانيا في إنشاء دولة عربية مستقلة في (الشرق الأدنى)، وكان الفرار الذي اتخذ في مؤتمر سان ريمو عام 1920 والذي نص على اقتسام العراق وسوريا ولبنان وفلسطين بين كل من بريطانيا وفرنسا قد كشف عن تكرار المستعمرين للوعد التي قطعوها على أنفسهم للشعب العربي، وعلى ذلك أصبحت الشعارات التي تدعو

(1) أحمد عبد الرحيم مصطفي، أسس السياسة البريطانية في العراق، مجلة الخليج العربي، البصرة،

المجلد 21، العدد 3، 1975، ص 17.

إلى تعميق النضال ضد الوجود البريطاني تلقى تأييداً متزايداً بين مختلف الفئات الوطنية في العراق⁽¹⁾.

كانت ثورة العشرين نقطة تحول كبيرة في مسيرة العراق والعراقيين، فهي رغم عدم تكافؤ الطرفين إلا أنها استطاعت أن تحقق شيئاً ليس بالقليل، إذ أجبرت هذه لثورة المستعمرين البريطانيين على الإبقاء ولو مجزء من وجودهم وجهودهم للعراقيين، فمن النتائج المهمة التي تمخضت عنها الثورة هي تنظيم العلاقات العراقية البريطانية على أسس تعاهدية. ففي 26 تشرين الأول أعلن برسي كوكس عن تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة قريب أشراف بغداد (عبد الرحمن الكيلاني) حيث أهله مركزه الاجتماعي والديني وسمعه لإشغال موقع رئيس الوزراء حين انتخاب المجلس التأسيسي وإقرار شكل الحكومة التي يتنبها في المستقبل، وشغل الموظفون البريطانيون مراكز استشارية حيث أصبحوا مستشارين للوزراء العراقيين⁽²⁾.

وبذلك وضع الحجر الأساس لقيام الحكومة العراقية، فعلى الرغم من الظروف التي ولدت فيها هذه الحكومة والتي اجتوت على هيئة وزارية مؤلفة من رئيس وزراء ووزراء للداخلية والمالية والعدلية والأوقاف والصحة والقطاع والأشغال العمومية والتجارة ووزراء آخرين لهم وزارات خاصة، إلا أنها كانت ابداً الأولى في مسيرة الدولة العراقية الحديثة، وقد عقدت هذه الوزارة أول

(1) د. كوتلوف، ثورة العشرين الحرية الوطنية في العراق، ترجمة عن اللغة الروسية عبد الواحد كرم، (بغداد 1971)، ص 175-178.

(2) وليد عبد سعيد الأعظمي، اكتشاف رشيد علي الكيلاني، الحرب العراقية-البريطانية 1941 دراسة مؤقتة في المضامين السياسية والقومية والاستراتيجية لثورة مارس 1941، (بغداد 1987)، ص 13.

اجتماع لها في يوم الثلاثاء الموافق 2 تشرين الثاني 1920 برئاسة السيد هيد الرحمن الكيلاني⁽¹⁾.

و. مؤتمر القاهرة وقيام المحكم الملحق:

عرض نظام الانتخاب على العراق بموجب مقررات مؤتمر سان ريمو، آنف الذكر، وفي حزيران عام 1920 تم الإعلان عن عودة برسي كوكس لتطبيق مقترحات بونهام كارتر التي قبلت كأساس تبنى عليه مؤسسات الحكومة المؤقتة حسب شروط الانتخاب⁽²⁾.

وفي الوقت الذي كانت فيه الأوضاع العراقية غير مستقرة في الداخل على الرغم من تأسيس حكومة مؤقتة قررت بريطانيا نقل ونستون تشرشل من منصب وزير الحربية إلى منصب وزير المستعمرات، فكان أول ما فكر فيه الوزير الجديد هو إنقاص النفقات البريطانية في (الشرق الأوسط) إلى أقصى حد ممكن، وتجهيزاً لذلك قررت بريطانيا عقد مؤتمر في القاهرة بحضور ممثلو بريطانيا في بلدان الشرق ومن ضمنها العراق للمذاكرة في أفضل الطرق لخفض النفقات البريطانية وتعيين مستقبل الحكم في العراق⁽³⁾.

وبعد مداولات عديدة ومناقشات حول اختيار الشخص الذي يتولى الحكم في العراق تم ترشيح الأمير فيصل بن الشريف حسين لعرش العراق بحلال ذلك المؤتمر الذي عقد في القاهرة برئاسة تشرشل في 12 آذار 1921 والذي حضره من العراق برسي كوكس وسكرتيره المس يل (Bell) ووزير الدفاع جعفر العسكري

(1) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الولايات العراقية، ط 1، ج 1، (بيروت: 1978)، ص 17-18.

(2) مجموعة بائعته، الفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط 1، (بغداد: 2002)، ص 211.

(3) الحسيني، المصدر السابق، ج 1، ص 29.

وزير المالية ماسون حقيق والجنرال هالدين (Halden) قائد القوات البريطانية في العراق وعدد من المستشارين البريطانيين⁽¹⁾.

كانت مسألة تنصيب الأمير فيصل ملك سوريا السابق قد بحثت بين فيصل والحكومة البريطانية قبل انعقاد المؤتمر في آذار 1921، حيث كان فيصل قد وافق على العرض الذي تقدمت به الحكومة البريطانية ليكون ملكاً على العراق، وكانت جميع النقاط البارزة قد حسمت بينه وبين الحكومة البريطانية، ولم يبق لمؤتمر القاهرة غير المصادقة على ترشيحه ورسم الخطة التي تتبع في تنصيبه ملكاً على العراق⁽²⁾.

أختير فيصل بن الحسين ملكاً لعرش العراق لأن بريطانيا كانت راغبة فيه، وأدركت أنه الشخص الوحيد الذي يستطيع أن يحقق مبتغاهما وأهدافها وأنها تستطيع من خلاله الوصول إلى أهدافها وطموحاتها في العراق، إذ أدركت بريطانيا على ما يبدو أن فيصل عندما يصبح حاكماً على العراق سوف يكون الوحيد من الحكام العرب الذي يمتلك فكرة عن مصاحب العملية التي تواجه إدارة شؤون الحكومة عربية بموجب خطوط عربية⁽³⁾.

في 23 آب 1921 تم تتويج فيصل بن الحسين ملكاً على عرش العراق وذلك في ساحة برج الساعة بقشلة بغداد، وقد حضر حفل التتويج ممثلون عن ولاية بغداد والمندوب السامي البريطاني برسي كوكس والجنرال هالدين والكولونيل كورنواليس (Korinwalis) المستشار الخاص بالأمير وعدد من المسؤولين⁽⁴⁾.

(1) الفراز، المصدر السابق، ص 66.

(2) حمد مظهر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية سياسية، (بغداد، 1974)، ص 167.

(3) عمرو شبيب، أسرار من تاريخ العراق الحديث، مجلة أناق عربية، بغداد، العدد 1975، ص 20.

(4) الحسني، المصدر السابق، ج 1، ص 59-60.

وبعد أن تم تنويع فيصل ملكاً وأصبح شكل الحكم واضحاً في العراق بقي أمام المندوب السامي البريطاني مهمة تأليف وزارة جديدة تأخذ على عاتقها نشر المعاهدة العراقية - البريطانية الأولى، وتأليف المجلس التأسيسي، فأبلغ الملك فيصل في 18 أيلول بأن يكلف عد الرحمن الكيلاني بإعادة تأليف الوزارة تكون مهمتها نشر مشروع المعاهدة على النحر الذي قبله الملك والوزارة السابقة، وإجراء انتخابات المجلس التأسيسي بطريقة تضمن نزيهاً أكثرية يمكن بواسطتها إقرار المعاهدة في المجلس التأسيسي⁽¹⁾.

بدأت الشكوك لدى الوطنيين من لوفيف البريطاني تجاه العراق بعد أن نشرت الصحف العراقية تصريحات أج. أي. فيشر (H. A. Fisher) ممثل بريطانيا في عصبة الأمم أمام مجلس العصبة في 17 تشرين الثاني 1921، حول سياسة بريطانيا في العراق وقالت بأن واجبات بريطانيا وتعهداتها كدولة متلبة مستحققة فعلاً إذا ما عقدت معاهدة مع الملك فيصل تضمن إشراف حكومة البريطانية على علاقات العراق الخارجية والقيام بالتعهدات الدولية الملزمة على عاتق بريطانيا، وأخيراً تدير الإشراف البريطاني الحالي على العراق حسبما نذهب الحاجة إلى ذلك⁽²⁾.

سارت عملية انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي بالسرعة التي كانت الوزارة تشدها، وكانت الحكومة العراقية تؤيد وجود عناصر وطنية في هذا المجلس، كما أن الحكومة البريطانية كانت نشاطة الحكومة العراقية هذا الرأي لإضفاء الشرعية على حركة الانتخابات أمام الناس في العراق ولعدم عصبة الأمم في الخارج ولتبيين للعالم أن العراق يتمتع بنظام دستوري يساهم في رغبات العراقيين كافة، وهكذا انتهت

(1) لهذا تاريخ العراق المعاصر، ص 37

(2) الأدهمي، المصدر السابق، ص 200 - 201.

الانتخابات، وفي 22 آذار 1924 إستصدرت الوزارة أمراً ملكياً نص على افتتاح المجلس التأسيسي، وبالفعل تم افتتاح المجلس في 27 آذار 1924، وهكذا أصبح شكل الحكم في العراق ملكياً مقيداً بنظام دستوري، واستطاعت بريطانيا من خلال سيطرتها المطلقة إلزام العراق بقبول المعاهدات التي كانت تفرضها على العراق ابتداءً من معاهدة 1922 حتى معاهدة 1930 والتي كبلت العراق بقيود كبيرة وأصبحت مقدرات العراق بموجب هذه المعاهدات تحت سيطرة بريطانيا⁽¹⁾

يتبين لنا مما سبق أن بريطانيا سعت جاهدة، ومنذ تدخلها في العراق، لجعله تابعاً لها عن طريق السيطرة على الإمكانيات الاقتصادية لهذا البلد، وتسخير هذه الإمكانيات لخدمة الأغراض البريطانية، كما كان للنفط الدور الكبير في توجيه سياسة بريطانيا نحو العراق ومحاولة بريطانيا الانصراف بالعراق وعدم إدخال أي شريك لها في خيرات، ولذلك لجدها تعدد مافيهها عن طريق الاتفاقات والمعاهدات التي تعقدها معهم. وكما سبق وأن قلنا رجحت بريطانيا نهاية الأمر وحسرورة احتلال العراق عسكرياً ليكون كل شيء تحت أيديها وأمام أنظارها، وكان لها ذلك بين عامي 1914-1918، وبذلك استطاعت بريطانيا ترسيخ نفوذها في العراق فيما بعد عن طريق توجيه الحكومات العراقية للمعاقبة خلال العهد الملكي وفق استراتيجياتها وخدمة أهدافها الاستعمارية. ولكن بريطانيا واجهت لسنوات طويلة المصالح الأمريكية التي أرادت أن يكون لها نصيب في العراق، وقد اتضحت هذه المصالح في مبادئ عديدة كما سنرى.

(1) الحسني، المصدر السابق، ج 1، ص 204

ثانيًا : جذور المصالح الأمريكية حتى عام 1939 .

قد تختلف أساليب المستعمرين في الحصول على مطامعهم إلا أن هدفهم واحد، فالبريطانيون والأمريكان اللذين سعوا للحصول على موطئ قدم في العراق أو للحصول على امتياز معين أو غير ذلك، كتحت حاجتهم الاستحواذ على الخيرات وتأكيد النفوذ السياسي، وانطلاقاً من هذا المبدأ تحركت الولايات المتحدة بعد أن أعلنت استقلالها عن بريطانيا عام 1783 أن من الضروري أن يكون لها دور متميز في المساحة الدولية⁽¹⁾. لكن من الأمور المعروفة أن الرعايا الأمريكيين في العراق كانوا قلة، وقد قامت القنصلية البريطانية في بغداد بالإشراف على رعايا الأمريكيين في العراق بموجب الأمر الصادر في 30 كانون الثاني 1882 والذي حولت إليها أمريكا بريطانيا بالإشراف على رعاياها⁽²⁾ وبمثل هذا الأمر الصادر على أن الولايات المتحدة لم يكن لديها نفوذ واسع في العراق آنذاك، أما لأنها لم تكن رالفة في ذلك أو لأنها لم تكن تملك الإمكانيات لتوسيع نفوذها. بعد فترة قصيرة قامت بفتح قنصلية لها في بغداد في 14 أيلول 1888 وعينت جون هنري (John Henry) أول قنصل لها في بغداد والذي كان يعمل في السلك الدبلوماسي في استانبول لمدة سبع سنوات، وقد وصل هذا إلى بغداد في 9 كانون الثاني 1889، وصادف قدومه إلى بغداد انتشار وبائي الكوليرا والملاريا مما اضطره إلى اللجوء إلى المناطق الجبلية لفترة من الزمن⁽³⁾. إلا أن تواجد القنصل الأمريكي في بغداد كان مثلباً إذ تولي القنصل البريطاني العام تويدي (Tweedie) إدارة أمور القنصلية الأمريكية لفترة

(1) عبد المجيد نعمي، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ط 1، (بيروت، 1983)، ص 88 .

(2) نورعمر، المصدر السابق، ج 7، ص 3956 .

(3) أباد على ياسين مرحان، بواكير النشاط الأمريكي في العراق حتى عام 1921، رسالة ماجستير غير

مشورة كلية التربية، جامعة الموصل 2001، ص 18 .

التجارية التي عقدتها أمريكا مع الدولة العثمانية والتي ضمنت من خلالها حق المتاجرة مثلما ضمنت من قبلها بريطانيا.

أ. المصالح الاقتصادية.

ترجع جذور العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العثمانية إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما وقع الطرفان اتفاقية تجارية في 7 أيار 1830 وهي أول معاهدة تجارية بين الطرفين، وقد منحت هذه الاتفاقية الأمريكيين امتيازات اقتصادية وتجارية وقنصلية⁽¹⁾. أما من ناحية العلاقات التجارية مع العراق فلها بدأت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما عقدت اتفاقية ثنائية تجارية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة عام 1864 ونصت على تنظيم الرسوم الكمركية بين الدولتين أسوة ببقية الدول الأخرى التي كان لها علاقة تجارية معها⁽²⁾.

وضمت هذه الاتفاقية الخطوط المرغوبة لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق على غرار ما سارت عليه بريطانيا، حيث أن تأسيس القنصليات الأمريكية في بغداد والبصرة كان بدافع حماية كانت تلك للمصالح التي دخلت في طور النمو، ولا ننسى أن العراق شهد في تلك الفترة تطور عملية تصدير المواد الأولية الداخلة في الصناعة إلى الأسواق العالمية خصوصاً بعد فتح قناة السويس فكان العراق يصدر إلى الولايات

(1) للتفصيل من بنود المعاهدة انظر: أرشيف وثيقة الزورباء، استنبول، رقم البحث 376، دفتر ثمانية صبايون، تاريخ الوثيقة 14 في القصة 1245.

(2) Resat Ekram , Osmanlı Muahedeleri Kaptulası Yonder 1300-1920 , Lozon muahde desı , (İstanbul , 1924) , P. 206 .

المتحدة التمور وعرق السوس⁽¹⁾ والأصواف، وكانت التمور العراقية تصدر إلى أمريكا من البصرة التي تعد الجهاز الرئيسي لتصدير التمور حيث توجد فيها أكبر مبانين التحميل في العالم وخاصة على ضفتي في شط العرب⁽²⁾ وقد أخذت تجارة التمور بالتزايد خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، فبلغت قيمة صادرات التمور للولايات المتحدة 305 طن⁽³⁾. وفي عام 1906 بلغ مجموع ما صدر من التمور العراقية إلى الولايات المتحدة 6400 طن⁽⁴⁾.

أما بالنسبة لعرق السوس فقد قامت بعض الشركات الأمريكية في عام 1888 بمسح المناطق التي توجد فيها الجلود والتأكد من وجودها ومن ثم إصدارها للتصدير، وإن هذه الشركات فيما بعد قد أصبحت على يقين بوجود كميات كبيرة من عرق السوس في العراق⁽⁵⁾. وفي نهاية عام 1904 أنشئت في البصرة شركة لاستثمار أراضي عرق السوس ولا متحراجه وكبه لغرض التصدير، ولكنها لم

(1) من أجناب الطبقة ينمو في منطقتي الكوت والموصل على ضفاف الأنهر ويستخدم في الموصل كشراب في الصيف، قامت الشركات الأمريكية في 1888 بمسوحات في المناطق التي يتواجد فيها لغرض استغلاله في عملية غلية النعم الأمريكي وصناعتها بعض الأدوية، واستأثرت أمريكا بحصة الأسد من استيراده إذ بلغت 785 طن: سرحان، المصدر السابق، ص 44

(2) أحمد سلمان حسني، التطور الاقتصادي في العراق فتجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج 1، (بيروت 1965)، ص 131

(3) سرحان، المصدر السابق، ص 39.

(4) جاسم محمد حسن، العراق في العهد العثماني 1876-1909، مقال ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد، 1975، ص 407

(5) حسين محمد القهواني، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، (بغداد 1980)، ص 388

تبدأ عملها في البصرة إلا في عام 1905 وفتحت للشركة فرعاً آخر لها في الموصل عام 1911⁽¹⁾.

أما فيما يتعلق بالأسواق فقد قام التجار الأمريكيان في عام 1888 باستيراد الصوف من العراق مباشرة عن طريق البصرة، واشتروا وكلاء الشركات الأمريكية تقريباً نسبة 7/100 من كمية الصوف المعد للتصدير في ذلك العام إذ بلغ عدد البالات المصدرة إلى الولايات المتحدة في نفس العام نحو 15.000 ألف بالة⁽²⁾.

وبقيت الولايات المتحدة المستورد الأكبر للصوف العراقي التي كانت تستخدم في صناعة السجاد، وقد ساعدت لحة الصوف فيما بعد على نشوء صناعة إعداد الصوف بالتصدير بعد فكه وتنظيفه وحزمه في بالات ملائمة للشحن، إلا أن ظروف الحرب العالمية الأولى أدت إلى توقف عمليات الشحن والتصدير نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية في المنطقة خلال الحرب والتي أدت إلى ركود التجارة الخارجية وكسادها⁽³⁾.

أما بالنسبة للاستيراد فقد كان لعراق خلال تلك الفترة يستورد من الولايات المتحدة مادة الكيروسين أو النفط الأبيض، ففي عام 1887 قلعت باخرة أمريكية إلى ميناء بوشهر قادمة من نيويورك تحمل كمية كبيرة من الكيروسين وقامت بتفريغ قسم منها في الميناء وتوجهت بالقسم الآخر إلى البصرة⁽⁴⁾. ومن عام 1905 بدأ العراق باستيراد النفط الأبيض الأمريكي ذو النوعية الرفيعة، إذ استورد

(1) حسن، التطور الاقتصادي، ص 135

(2) الفهواتي، المصدر السابق، ص 37.

(3) مرحبان، المصدر السابق، ص 48

(4) الفهواتي، المصدر السابق، ص 423.

لترخيص ثمة ليلي حاجة الطبقات الفقيرة من السكان⁽¹⁾. وقد تضاعف الطلب على النفط الأمريكي بشكل كبير عام 1912 عندما وصلت باخرتان أمريكيتان لمخاض شركة ستاندرد أول الأمريكية وعلى متنها قرابة 15 ألف صفيحة من النفط⁽²⁾. أثار تدفق النفط الأمريكي إلى العراق مخاوف البريطانيين الذين أدركوا الخطر الذي يهددهم من جراء تقدم النفوذ الأمريكي في العراق لذلك سعوا بشتى الوسائل للحد من تعاظم النفوذ الأمريكي حيث سارعوا في الحصول على امتيازات استخراج النفط في العراق الأمر الذي أدى إلى نشوء صراع وخلاف بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية وإلى جانب النفط كاد العراق يستورد من الولايات المتحدة الإحرامات والشرائط، وكذلك وصلت في عام 1913 كمية من البجعة الأمريكية من مالمستر عن طريق شركة لابورن وهولت⁽³⁾.

الشركات الأمريكية العاملة في العراق :

كان دخول الأمريكان إلى العراق عن طريق التجارة، فكان من الطبيعي أن تحكم هذه التجارة وتقوم بتنظيمها شركات غنصية، لهذا أنشئت في العراق مجموعة من الشركات الأمريكية التي كانت الواسطة بين جهاز هاتين الدولتين، ومن هذه الشركات :

(1) السويفي، المصدر السابق، ص 21

(2) سرحان، المصدر السابق، ص 52 .

(3) لونكريك، المصدر السابق، ج 1، ص 57 .

1. شركة زرنندي وهيسوي (Zarandi et Issawi) :

وهي شركة للتصدير تأسست في ثمانينات القرن التاسع عشر، وكانت نصف حصص الشركة أوردوبي والنصف الآخر محلي⁽¹⁾. وقد تخصصت هذه الشركة في تصدير عرق السوس إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان يستخدم في صياغة لثائف السيكاتر بعد أن يخلط بالتيغ⁽²⁾. وقد حققت هذه الشركة أرباحاً طائلة من جراء تصدير هذه المادة بالنظر لقلّة الكلفة التي تدفعها الشركة للمستأجرين الذين يجمعون عرق السوس، فضلاً عن الخصائص كلف النقل النهري في نهري دجلة والفرات⁽³⁾.

2. شركة ماك أندرويز فوربس (Mac Andrews Forbes) :

أن الأرباح التي حققتها استيراد عرق السوس من العراق دفع التجار الأمريكيين إلى إنشاء شركة ماك أندرويز فوربس عام 1904 في البصرة⁽⁴⁾ والتي من خلالها يمكن للأمريكان استئجار الأراضي التي تحتوي على عرق السوس للقيام بعمليات استخراج وكسبه لعرض التصدير⁽⁵⁾، وقد حققت هذه الشركة نجاحات واسعة وصلت إلى حد احتكار تصدير هذا المنتج وأصبح للشركة فيما بعد فروع في بغداد⁽⁶⁾.

(1) آدموف، المصدر السابق، ص 233 .

(2) سميد حمادة النظام الاقتصادي في العراق (بيروت، 1938)، ص 183 .

(3) آدموف، المصدر السابق، ص 233 .

(4) خليل علي مراد، تجارة الوصل، موسوعة للرحل الحضاري، مجلد (الوصل)، 1992، ص 375 .

(5) كمال مظهر أحمد، النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ويود الرئيس ولسن، مجلة أبحاث مريية، بغداد، العدد، تشرين الثاني 1976، ص 107 .

(6) John A. Denevo , American interests and Policies in the middle East 1900-1939 , (Minneapolis , 1968) , P 39

ان سيطرة الشركة على متوج عرق السوس في البصرة وبغداد دفعها إلى السيطرة على صادرات ولاية الموصل من هذه المادة، حيث قامت الشركة بافتتاح فرع لها في الموصل عام 1911⁽¹⁾ إلا أن نشاط هذه الشركة قد شهد انقطاعاً خلال فترة الحرب العالمية الأولى. وقد ناشد عدد من تجار الموصل بضرورة الاستمرار في استثمار الأمريكيين لعرق السوس واستئناف عمل الشركة في الموصل⁽²⁾. إلا أن سلطات الاحتلال البريطاني بعد احتلالها للموصل قامت بوضع عراقيل في طريق الشركة لفرض إنهاء دورها وتحويل إنتاج هذا المحصول إلى أيدي التجار البريطانيين، وبعد هذا صورة من صور التنافس المبكر بين البريطانيين والأمريكان في العراق⁽³⁾

3. شركة أصفر (Asfar Co.) :

تعد هذه الشركة من أقدم الشركات التي تأسست في البصرة، إذ يرجع تاريخها إلى عام 1794 وكانت مهمتها استيراد البضائع من الهند عن طريق السفن الشراعية، ومن البضائع التي كانت تستوردها الأقمشة والشاي والسكر إضافة إلى أنها كانت تصدر التمور والحبوب كما أن مكابستها كانت من المكابس التي تأسست في البصرة⁽⁴⁾. كما كانت هذه الشركة المصدر الرئيسي للتمور العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽⁵⁾

(1) أحمد، ولاية الموصل، ص 241 .

(2) جريدة الموصل، المجلد 413، (11 تشرين الثاني، 1927

(3) جريدة الموصل، المصدر السابق

(4) حمد البازي، البصرة في الفترة العظيمة وبغداد، ط2، (بغداد 1970)، ص 113

(5) المصدر نفسه، ص 113 .

4 شركة مايكل إخوان (Michael Brother Co.) :

أنشأ هذه الشركة الإخوان وليام ورزوت مايكل في عام 1908 واعتمدت هذه شركة بتصدير الحبوب والتمور، كما كان لها عدة مكاتب وأخذت تتعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عملية التصدير⁽¹⁾.

5. شركة سيمون كريبلان (Simon Greoblan Co.) :

تأسست هذه الشركة في البصرة عام 1896 وشطت في مجال استيراد البضائع وتصدير التمور والحبوب، وقد كان لهذه الشركة فروع في عدة مناطق من العراق، كما كان لها مكاتب وعدد من الدوائر لإدارة المعاملات التجارية، وكانت هذه الشركة تصدر التمور إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

كانت تلك أهم الشركات الأمريكية التي كان لها الدور الكبير في تنظيم حركة التجارة بين أمريكا والعراق فضلاً عن ذلك كانت هالك مصالح أمريكية أخرى تمثلت في إنشاء مصارف أمريكية، فالازدهار الاقتصادي الذي شهدته البصرة دفع المصارف إلى فتح فروع لها، فكان ذلك من حواصل تقدم تجارة العراق في أواخر القرن التاسع عشر، وسياً في زيادة حجم التجار الأوروبيين والتجار العراقيين، ففي عام 1894 فتح البنك العثماني في البصرة فرعاً له وقام بإدارة الفرع أحد المصرفيين الأوروبيين لكنه توفي في العام نفسه مما أدى إلى إغلاق فرع البنك تاركاً مراسلاً بسيطاً، إلا أنه أعيد افتتاح فرعه في البصرة عام 1904⁽³⁾ مما دفع بالأمريكان إلى امتلاك فرع من البنك العثماني المصري في البصرة

(1) المصدر نفسه، ص 115 .

(2) مرجان المصدر السابق، ص 58 .

(3) مرجان المصدر السابق، ص 59 .

(Ottoman Bank in Basrain) وقام بتولي الشؤون الأمريكية في البنك مدير لرئيسي⁽¹⁾.

إن الغزو البريطاني للعراق عام 1914 قد صاحبه تقلص في حجم الصادرات العراقية إلى الخارج مما أثر على الصادرات العراقية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بسبب عدم الاستقرار الحاصل آنذاك⁽²⁾. إلا أن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق بقيت قائمة على الرغم مما تعرضت له التجارة خلال فترة الحرب العالمية من كساد ودمار الحق بكافة المناطق، إلا أن الفترة التي تلتها شهدت تحسناً ملحوظاً فكانت هنالك علاقات تجارية قوية بين التجار العراقيين ونظرائهم الأمريكيين، ويصدد تقوية العلاقات التجارية بين الموصل والولايات المتحدة الأمريكية وقام بعض من تجار مدينة الموصل بزيارة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقام التاجر داود صبي بهذه الزيارة على حابه الخاص وذلك في صم 1930⁽³⁾. وقام في العام نفسه تاجر أمريكي بزيارة الموصل لغرض تقوية العلاقات التجارية والسعي لترويج البضائع والمصنوعات الأمريكية في الأسواق العراقية بشكل عام⁽⁴⁾. كما أن التطور الحاصل في العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية دفع الحكومة إلى التعرف على مستوى نشاطها التجاري في العراق وذلك من خلال الرسالة التي بعثت بها وزارة الخارجية الأمريكية إلى الوزير المقيم في بغداد والفنصل العام في 8 شاط 1933 طالبة فيها بيان حجم هذا النشاط

(1) Van Ess Dorothy , Pioneers in the Arab World , (Michigan , 1974) , P. 65

(2) صرودة الزمان، بغداد للمدقق السنة 11، 27 آب 1947

(3) محاضر جلسات غرفة تجارة الموصل، المجلد 430 ل 13 كانون الثاني 1930 .

(4) زهير علي أحمد التمسك، النشاط التجاري في الموصل بين الحربين العالميتين 1919-1939، أطروحة

دكتوراه غير منشورة كلية الأطباء بجامعة الموصل 1995، ص 77

وأجراء دراسة شاملة له مما يدل على أن الولايات المتحدة كانت في تلك الفترة تبدي اهتماماً ملحوظاً بالنشاط التجاري مع العراق⁽¹⁾.

وقامت الولايات المتحدة وفي صفاق تطوير علاقاتها مع العراق في مجال النقل الجوي وتسهيل عملية نقل البضائع من وإلى العراق بالطلب من الحكومة العراقية في كانون الثاني

بإعطاء منحويل لطائرات شركة نفط كاليفورنيا لأن تحلق فوق الأراضي العراقية وتستخدمها كقاعدة لمبوط طائراتها⁽²⁾

ومن خلال سبر عملية الاستيراد والتصدير من وإلى الولايات المتحدة الأمريكية لهدف أن حجم المواد المستوردة من الولايات المتحدة إلى العراق هذا النفط قد ارتفع بصورة ملحوظة، ففي عام 1935 قدر ما استورد به (2.105.741) مليون دولار في حين قدر ما صدره العراق إلى أمريكا في العام نفسه به (2.600.298) مليون دولار كما بلغ عدد المؤسسات التجارية الأمريكية في العراق على مختلف أنواعها 8 مؤسسات تجارية⁽³⁾.

إن العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة وصلت إلى مستوى جيد وذلك قبل بداية الحرب العالمية الثانية حيث حصل تطور في هذه العلاقة تمثل في استخدام العراق لبعض الخبراء الأمريكيين للاستشارة بهم في المؤسسات والشركات العراقية آنذاك إذ قامت وزارة الاقتصاد باستخدام ثلاثة من

(1) U.S.N.A , Department of State Washington , to the American minister Resident and Consul General Baghdad , Iraq , Date August 17 , 1934 , Film 19 , P 439 .

(2) U.S.N.A.No.879.6,Charged to Telegram Sent, Staco Sterp, January 26, 1934 , Film 19 , P.533 .

(3) U.S.N.A, Recapitulation of American interests in Iraq , Film 23 , P 127

الاحتصاصيين في زراعة التبغ وصناعته في عام 1939 بغية استخدامهم في مديرية الزراعة للمراقبة والإشراف على حقول ومزارع التبغ وتعبئة العلب وإلى غير ذلك من الأمور التي تساعد على رفع مستوى زراعة التبغ وترقية صناعته⁽¹⁾.
به النفط ،

يرجع اهتمام الولايات المتحدة بالنفط العراقي إلى أواخر العهد العثماني، حيث شهدت تلك الفترة توجهاً أمريكياً نحو العراق خصوصاً بعد أن أثبتت الأبحاث العلمية المنشورة وجود كميات كبيرة من النفط فيه الأمر الذي دعا أمريكا إلى التدخل في منافسة مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا لمحاولة الحصول على امتياز التنقيب عن النفط، إذ قامت الولايات المتحدة بدعم الشركات والأشخاص الذين يتقدمون بالطلبات للحصول على امتياز من الدولة العثمانية⁽²⁾.

دخلت الولايات المتحدة في هذه الفترة مساومة مع الباب العالي⁽³⁾ حول امتياز النفط في العراق، حيث أرسلت في عام 1899 الأدميرال كولي ماكل جستر (K. M. Chester) إلى استانبول بحجة الحصول على تعويض عن الخسائر التي لحقت للبشرى الأمريكيين في أثناء مذبحة الأرمن⁽⁴⁾ عام 1896 ولأجل دراسة المشاريع الاقتصادية في الدولة العثمانية⁽¹⁾.

(1) جريدة الاستقلال، بغداد السنة 20، العدد 3489، 25 تشرين الأول 1939

(2) Helmut Mecher , Imperial Quest For Oil Iraq 1900-1928 , (London , 1976)
, P. 7 .

(3) يقصد بالباب العالي الحكومة العثمانية

(4) كان الأرمن في شرق الأناضول يلمسون الأرماب ضد المسلمين لاستغلالهم مما طلع المسلمين لرد عليهم ثم عرض القتال بين الطرفين على توربا على أنه مجازر تستهدف المسيحيين . فالأحداث التي وقعت في استانبول 1895 ومذبحة البك العثماني 1896 قد أبروت للمشكلة من جديد وبشكل دائم وتعرض السلطان عبد الحميد نفسه لهجمات الأرماب إذ تعرض لعملية اغتيال على يد أحد

لم تسفر زيارة جستر الأولى عن الحصول على امتياز، لذلك عاد في عام 1909 ودخل في مفاوضات مع الدولة العثمانية وحصل بموجبها على امتياز لبناء ميناء وسكك حديد في الأنابول بمند فرع منها إلى السليمانية عبر الموصل وكركوك مع حق التفتيش عن المعادن لمسافة 20 كم على جانبي السكة، فتأسست الشركة العثمانية-الأمريكية للتطوير (The Ottoman-American Development) لتنفيذ عقد الامتياز⁽¹⁾ إلا أن السفارة البريطانية في استانبول عارضت المشروع باعتبار جستر واجهة لشركة أمريكية ثم أن قيام الحرب العالمية الأولى أدى إلى تأجيل النظر في المشروع⁽²⁾.

أن ظروف الحرب العالمية الأولى والنقص الحاصل في النفط دفع الولايات المتحدة إلى الإسراع في الحصول على امتيازات النفط في الخليج العربي والعراق خاصة بعدما اتضح أهمية النفط خلال الحرب، ولذا حلت الحكومة الأمريكية شركاتها النفطية للحصول على أكبر قدر ممكن من النفط⁽³⁾.

وعند انتهاء الحرب دخلت الولايات المتحدة تراقب المفاوضات التي تدور بين الحكومتين البريطانية والفرنسية لاقتسام نفط الموصل بقلق كبير، وقد أثار احتكار بريطانيا للنفط في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني استياء حكومة الولايات المتحدة. واعتبرت واشنطن الاتفاقيات المعقودة بين بريطانيا وفرنسا

الارمنيين الأرمن إلا أنه لما منها . وقد كانت خسائر المسيحيين البالغ فيها وكانها حقائق لا تقبل الشك جوهر المشكلة الأرمنية . انظر: لوغلي، المصدر السابق، ص 19-20 .

(1) يوسف إبراهيم يزبك، النفط مستعد الشعوب، ج 1، (بيروت، 1934)، ص 77 .

(2) غليل، المصدر السابق، ص 24 .

(3) المصدر نفسه، ص 25 .

(4) فتاوى، المصدر السابق، ص 15 .

اتفاقيات احتكارية تغطي الحقوق الأمريكية في العراق خاصة وأن الولايات المتحدة تعتبر نفسها إحدى الحلفاء التي لها الحق في أن تعامل على قدر من المساواة مع حليفتيها بريطانيا وفرنسا⁽¹⁾

وانطلاقاً من هذا المبدأ دخلت الولايات المتحدة في صراع مع بريطانيا في مؤتمر الصلح خصوصاً بعد أن استبعدت المصالح الأمريكية في المشاركة مع المصالح النفطية البريطانية والفرنسية في المؤتمر⁽²⁾. وأدركت الولايات المتحدة ومن خلال سير المحادثات أن بريطانيا تحاول استبعاد الولايات المتحدة من الحصول على أية حصة نفطية في المناطق الواقعة تحت انتدابها⁽³⁾.

وقد ظهرت أولى الصور للتنافس والصراع البريطاني-الأمريكي حول النفط عندما أرسلت شركة سوكوني (Cocony) الأمريكية اثنين من الجيولوجيين إلى العراق للبحث والتحرّي عن منابع النفط في أواخر آب 1919⁽⁴⁾ وفي العام نفسه طلب والتر تيفل (Walter Telfer) رئيس شركة فقط ستانلرد نهوجرمسي من طريق دائرة المعارف الأمريكية السماح لشركته بإرسال فرقة مسح جيولوجي إلى العراق، وقامت الولايات المتحدة بمناقشة بريطانيا بالموضوع⁽⁵⁾. إلا أن الرد البريطاني على الطلبين كان الرفض مما دفع الشركات الأمريكية إلى تحريض

(1) أحمد، ولاية الموصل، ص 407، 406.

(2) العباس، وثائق إنجازات النفط، ج 1، ص 164.

(3) معاد رؤوف شير محمد التلخلل الأمريكي في العراق 1921-1939، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 1990، ص 80.

(4) أحمد، ولاية الموصل، ص 80.

(5) عبد الحميد العلوسي، وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ط 1، ج 1، (بغداد، 1977)، ص 63.

الحكومة الأمريكية على التدخل في الأمر بصورة تحقق نتائج إيجابية لهذه الشركات⁽¹⁾.

وبالتأكيد فإن بريطانيا أرادت الانفراد والسيطرة على منابع النفط في العراق منطلقاً في ذلك على أنها الدولة الملتزمة على العراق والتي من حقها ممارسة سلطتها التي تحتلها السيطرة على منابع النفط ومصادر الطاقة في هذا البلد إلا أن الظروف الدولية اللاحقة لم تكن في صالح بريطانيا التي كانت ترمي إلى الانفراد بنفط العراق، حيث كان لازماً عليها أن ترضي فرنسا مقابل تخليها عن ولاية الموصل، كما أن الولايات المتحدة كانت تطالب بسياسة الباب المفتوح (Open Door Policy)⁽²⁾، فعلمنا وضع العراق تحت الانتداب البريطاني في 25 نيسان 1920 كانت بريطانيا تتأمل ضمان مصالحها الاقتصادية وخصوصاً النفط⁽³⁾. وتهدف سياسة الباب المفتوح من وجهة النظر الأمريكية على الحفاظ على حقوق الولايات المتحدة في الأراضي المسلوخة عن الدولة العثمانية والموضوعة تحت الانتداب، وقد أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية على رفض العودة إلى أوضاع هام

(1) محمود الشرقطري، أمريكا ويقول الشرق الأوسط، (الطبعة: لا. ت.)، ص 6.

(2) تمنح سياسة الباب المفتوح على: 1- معاملة جميع الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي المشمولة بالانتداب. 2- أن لا تكون الامتيازات الاقتصادية الممنوحة في الأراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة للدرجة تجعلها محصورة بفئة معينة. 3- عدم منح امتيازات احتكارية بشأن أية مادة. انظر تقرير لجنة التجارة الخارجية الأمريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، (بغداد لا. ت.)، ص 13.

(3) خليل، المصدر السابق، ص 47.

1914⁽¹⁾، وذلك لأن (الشرق الأوسط) عام 1920 يختلف تماماً عما كان عليه قبل عشرة أعوام⁽²⁾.

دفع موقف أمريكا المنشود في سياسة قلباب المقترح بريطانيا إلى التفكير بالتخلي عن الأكاذيب وتنظيم علاقاتها مع العراق بطريقة جديدة تضمن مصالحها بأقل كلفة وذلك من خلال إنشاء حكومة وطنية تستر وراءها لتحقيق أطماعها الاستعمارية⁽³⁾. عندما ظهر إلى العيان الاتفاق الانكلو - فرسي في سان ريمو أثار سخطاً كبيراً في الولايات المتحدة الأمريكية مما دفع وزير الخارجية البريطاني إلى إرسال برقية في 7 أيار 1920 إلى أكبوس (Akbus) سفير بريطانيا في واشنطن موضحاً فيها أن حقول النفط في العراق لا زالت هور التنقيب، وقد منعت كافة المسرحيات وحقوق التملك خلال فترة الاحتلال العسكري ولم يمنح امتياز واحد لأي بريطاني أو مقدم طلب آخر، وقد تركت معالجة هذا الموضوع للحكومة العراقية عندما يتم تشكيلها وسوف يؤخذ بنظر الاعتبار المطالب الخاصة بالولايات المتحدة في التنقيب عن النفط في المنطقة⁽⁴⁾.

إن هذا الصراع النعطي بين كل من بريطانيا والولايات المتحدة أخذ صورا بعيدة، إذ أنه أصبح صراعاً واضحاً بين الطرفين، ففي قضية الموصل التي ورد ذكرها آنفاً وفي مؤتمر لوزان الذي نظم لعقد الصلح مع الحلفاء في 1923 وقف الوفد الأمريكي في هذا المؤتمر ضد بريطانيا، حيث أن الولايات المتحدة كان لها

(1) كانت الولايات المتحدة في تلك الفترة تتبع سياسة العزلة.

(2) إبراهيم خليل العلاقات "الولايات المتحدة الأمريكية ونقط العراق حتى عام 1928 دراسة تاريخية"، بحث غير منشور بمؤسسة الباحث، ص 4.

(3) خليل المصدر السابق، ص 47.

(4) العلاقات، الولايات المتحدة، ص 5.

أطماعها في المنطقة وسبب العلاقات القوية بين أمريكا وتركيا فإن الأمريكيين وقفوا دون احترام الأتراك بالإعلانات النفطية البريطانية وإن الدعم الذي تلقاه الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك من المصالح السياسية والتجارية في الولايات المتحدة الأمريكية قد وقف في طريق تسوية المشكلة بالشكل الذي يرضي البريطانيين⁽¹⁾. رأت بريطانيا أنه من الأفضل لها إشراك إحدى الشركات الأمريكية حتى تذهب إلى مؤتمر لوزان مدعومة بالأيدي الأمريكي في مواجهة تركيا⁽²⁾. من هذا المنطلق فقد شهدت العلاقات المتوترة بين شركات النفط الأمريكية والبريطانية، ومنذ حزيران عام 1922، محسناً ملموساً، إذ أرسل ملوك كيرسواي (Marc Kernwiy) رئيس شركة النفط الأنكلو-عربية برقية إلى أي بوفورد (I. Boford) في شركة ستانفورد أوليل-نيوجرسي بفتح فيها لإرسال مندوب للاجتماع بشركة النفط التركية بأسرع وقت ممكن⁽³⁾. اختارت مجموعة الشركات الأمريكية والتر نيكول (Walter Nikol) مدير شركة ستانفورد أوليل-نيوجرسي ونائبه داش (W Dash) ليمثلها في المفاوضات مع شركة النفط التركية⁽⁴⁾.

استمرت المفاوضات بين الطرفين الأمريكي والبريطاني لفترة طويلة، وقد نتج عن هذه المفاوضات أن توصل الطرفان إلى اتفاق في نيسان 1926 حول توزيع الحصص. وقد حصلت الشركات الأمريكية على 72.5 من أسهم شركة النفط

(1) هنري أ. فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمة من اللغة الانكليزية عبد المسيح جويلاء، (بغداد، 1939)، ص 274 .

(2) صلاح الحفاد، التترول أثره في السياسة الدولية والمجتمع العربي، (القاهرة، 1973)، ص 13 .

(3) العلاقات الولايات المتحدة ص 19 .

(4) فليشر نفسه، ص 20 .

التركية واعترفت بشرعية امتيازات الشركة وحقوق العراق في ولاية الموصل^(١) وبذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً اعترافها بالانتداب البريطاني على العراق، وتم في عام 1926 عقد اتفاق أكد على مبدأ تكافؤ الفرص بالنسبة للمصالح البريطانية والأمريكية. وفي عام 1928 وزعت الحصص بين الشركات^(٢) ويمكن الأمريكيون من المشاركة في الامتياز بحصة قدرها 23.75٪ من حقوق استثمار النفط^(٣)

وعلى الرغم من هذه النسبة التي تمت حصول الشركات الأمريكية على حصة لها في شركة النفط التركية إلا أنها لم تكف عن المطالبة بسياسة الباب المفتوح وأخذت تحاول الحصول على امتيازات مستقلة في العراق وغيره من المناطق الغنية بالنفط مما أشعر كل من بريطانيا وفرنسا بالخطر الذي يهددهما من جانب أمريكا وصممتا على إخلاق سياسة الباب المفتوح إغلاقاً تاماً تجاه الأعضاء المساهمين في شركة النفط التركية حتى لا تتمكن الولايات المتحدة من الحصول على امتيازات

(١) صفا عبد الوهاب المبارك، العلاقات العراقية-الأمريكية 1930-1962، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد 7، السنة 4، 1984

(2) يقصد بها الشركات الأمريكية التي أسهمت في الحصول على الحصة وهي سبع شركات، شركة تكساس (Texas) وشركة سينكلير (Sinclair) وشركة مكسيكان (Mexican) وشركة كولف (Gulf) وشركة سوكوني فاكون (Socony Vacuum) وشركة ستاندرد أويل-نيو جيرسي (Standard Oil Of New Jersey) وشركة أتلانتك (Atlantic). انظر المبارك، المصدر السابق، ص 153.

(3) المصدر نفسه، ص 153

تحويلها بالتنقيب على النفط في العراق، موقة عرفت الاتفاقية للبرمة في 31 تموز 1928 باتفاقية الخط الأحمر (The Red Line Agreement)⁽¹⁾.

وهكذا تبين أن سياسة الباب المنسوح التي اعتنقتها الولايات المتحدة لأمريكا لم تكن إلا خدعة من قبلها للدخول في التنافس على النفط ومن ثم خلق الباب بعد دخولها. حيث رأت بريطانيا أن تتجنب ما قد يقع من مصادمات بينها وبين الحكومة الأمريكية، فاضطرت إلى التزلزل من 23.75٪ من أسهم شركة النفط التركية، كما ببناء سابقاً، مما اضطر إلى تراجع الولايات المتحدة عن تأييدها لتركيا في الموصل واهترفت بالانتداب البريطاني على العراق، كما اتضح فيما بعد أن المسألة

(1) هي اتفاقية المجموعة (The Group Agreement) في 31 تموز 1928، وقد منعت هذه الاتفاقية البضاعة المسماة في شركة النفط التركية بموجب مبدأ المرفوع الثاني (وهو الشرط الذي تضمنته اتفاقية الخط الأحمر الذي يقضي بمنع أعضاء شركة النفط التركية من استثمار النفط بشكل منفرد ما لم يتم من طريق الشركة نفسها، وحلت التطلبة المشروطة بهذه الاتفاقية معظم الأراضي التي تشتملها الدولة العثمانية قبل انهيارها في الحرب العالمية الأولى). انظر: طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي 1921-1939، (بغداد 1982)، ص 106-107. من الحصول على امتيازات النفط في المنطقة التي تشمل الامبراطورية العثمانية السابقة باستثناء مصرى الكويت والأراضي المحولة إلا عن طريق شركة النفط التركية، وقد نشرت هذه المنطقة التي عرفت بالمنطقة المحددة باللون الأحمر على خارطة الحقت بالاتفاقية، وتم توزيع الأسهم بنسبة 23.75٪ لكل من شركة عراقي والأهلو ساسكون وشركة الفرنسية (Fracasdes Petrol Co.) وشركة استثمار الشرق الأدنى الأمريكية (The Near East Development Co.) وشركة للمعدات والاستثمارات المحدودة (The Participation Investment LTD.) وهي شركة خاصة بكونلنكيان. انظر: المجلس، وثائق امتيازات النفط، ج 1، ص 102-123؛ ساسكون، المصدر السابق، ص 104.

ليست مسألة احترام مبادئ أو شعارات بعيدة عن الواقع بل أن الأمر يتعلق
بإقسام القتال وتوزيع المصالح الاقتصادية الاستعمارية⁽¹⁾.

ويبقى الصراع الأمريكي-البريطاني على النفط مستمراً، حيث أن اتفاقية
الحظ الأحر، ألفه الذكر، لم تؤدي إلى إنهاء هذا الصراع، حيث سمحت شركات نفطية
أمريكية وبريطانية من خارج المجموعة المساعمة في شركة نفط العراق إلى الحصول
على امتيازات نفطية منذ مطلع الثلاثينات وانتهى في مطلع الأربعينات بحصول
شركة نفط العراق وبضمتها المصالح النفطية الأمريكية المتمثلة في شركة استثمار
الشرق الأدنى على امتيازات أخرى غطت جميع

أراضي العراق⁽²⁾. والذي يلاحظ بنظر الاعتبار خلال الفترة التي أعقبت
الحرب العالمية الأولى أن الولايات المتحدة حاولت توسيع مصالحها التجارية
الخارجية والدافع لذلك وجود فائض كبير لديها من رأس المال لدى المحافظة على
احتياطها من المحزون النفطي⁽³⁾. وبعد منافسة أمريكية بريطانية بدأت منذ عام
1930 توصلت الحكومة العراقية إلى اتفاق مع شركة إنماء النفط البريطانية المحدودة
(The British Oil Development Co.)⁽⁴⁾ بمصرح منحها امتيازاً نفطياً. وفي
25 أيار 1932 تم توقيع عقد الامتياز الذي كانت مدته 75 عاماً، أما مساحة الامتياز

(1) العلاقات، الولايات المتحدة، ص 21.

(2) خليل علي مراد، نشأة المصالح الأمريكية في نفط العراق، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في
العراق نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع البصرة بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون
يوم 4 مارس 1993، ص 82.

(3) لاهل محمد الحسني، التنافس البريطاني-الأمريكي على امتياز النفط في عمان 1922-1937، مجلة
الوثيقة، البحرين، العدد 37، السنة 19، 2000، ص 159.

(4) وهي الشركة التي تأسست في لندن منذ أواخر 1928 للحصول على امتياز نفطي في الأراضي التي
مستحلى عنها شركة نفط العراق بعد أن تخلى عنها.

بلغت 46010 ميل مربع شملت الأراضي الواقعة غربي نهر دجلة شمال خط العرض 33 درجة⁽¹⁾.

بعد ضمان الولايات المتحدة حصتها في شركة نفط العراق أرادت أن تضع لها موطئ قدم في شركة نفط الموصل التي تأسست عام 1932 عندما منح امتياز هذه الشركة إلى شركة إنغله النفط البريطانية في 20 نيسان من العام نفسه⁽²⁾. حين كانت بريطانيا تملك كل أسهم الشركة وكانت تحشى في الوقت نفسه من دخول مساهمة المصالح الأمريكية في الشركة، لأنها كانت تلوك جيداً الإمكانات المالية الكبيرة التي يتمتع بها الأمريكيين، لذلك لم يكن للأمريكان دوراً أو مساهمة في شركة نفط الموصل⁽³⁾.

أما بخصوص شركة نفط البصرة والتي تأسست في 29 تموز 1938، فقد حاول الأمريكيان الحصول على امتياز هذه الشركة من خلال شركة تكساس والتي ليس لها علاقة مع شركة ستاندرد، إلا أن للمصالح البريطانية بدعم من السفارة البريطانية حالت دون تقديم هذا الطلب⁽⁴⁾. حيث كانت شركة نفط العراق بالمرصاد لأي طلب أمريكي تقدمه الشركات الأمريكية مستغلة بذلك النفوذ البريطاني الكبير، حيث تمكنت شركة نفط العراق من أن تحصل على ثلاثة امتيازات خطت مساحة إجمالية 437718 كيلو متر مربع أي 99.8% من الأراضي العراقية⁽⁵⁾.

(1) مراد، نشأة المصالح، ص 82.

(2) وهيم، المصدر السابق، ص 133.

(3) المصدر نفسه، ص 119.

(4) خليل، المصدر السابق، ص 286-287.

(5) مراد، نشأة المصالح، ص 84.

ج. المصالح التبشيرية:

بالإضافة إلى المصالح التي ذكرناها آنفاً، فقد كان للولايات المتحدة الأمريكية دور فعال في إرسال بعثات تبشيرية إلى العراق كان الهدف منها التمهيد لجليء الأمريكان إلى المنطقة ونشر أفكار السيد المسيح (ع) في المناطق الإسلامية، حيث تعود فكرة إرسال بعثات تبشيرية إلى خارج الولايات المتحدة إلى مطلع القرن التاسع عشر عندما تأسس مجلس المنويين الأمريكان للبعثات التبشيرية الخارجية (American Board of Commissioners For Foreign Mission) في عام 1810 في مدينة بوسطن، وبعد ثلاثة أعوام من تأسيسه أرسل المجلس أول المبشرين إلى الهند⁽¹⁾.

بدأ نشاط المبشرين الأمريكان في العراق في النصف الأول من القرن التاسع عشر وفي المناطق الشمالية بالتحديد التي كانت تضم سكاناً يتبعون إلى قوميات عربية وكردية وأقليات عرقية ودينية مثل الصنف والأرمن والآشوريين⁽²⁾ وغيرهم. بدأ المبشرون يمارسون نشاطاتهم في المنطقة وكان أبرز هذه النشاطات تسييدهم للكنائس والمدارس الملحقة بها في القرى الكردية في الموصل⁽³⁾. كان لهذه البعثات

(1) كمال مظهر أحمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمه عن اللغة الكردية أحمد أملا عبد الكريم، (بغداد 1984)، ص 72.

(2) ويقصد بهم النصارى من الساطرة الفاطنية في منطقة جبال هكاري النبعة في قضاء جولاك من ولاية وان في الأناضول، ومنح منطقتهم من هروري حتى كاند ومنطقتهم هي بوشان وهكاري وبهذهان وراوندوز، كان عددهم في منتصف القرن التاسع عشر يقدر بـ 75.000 ألف نسمة يؤلفون ثمان عشائر هي التلياري الكبرى والتلياري الصغرى ونحو ومانياز وجبلوا الكبرى وجبلوا الصغرى وديزمال. انظر: خالد عبد النعم، "الأنبياء"، موسوعة العراق الحديث، ج 1، (بغداد 1977)، ص 993.

(3) سرحان، المصدر السابق، ص 66.

لتبشيرية دور كبير في نشر الدعاية الأمريكية من خلال الكتب والكراريس وبمختلف اللغات منها العربية والكردية وغيرها، إلا أن الدور الرئيسي الذي قام به المبشرون كان في جنوب العراق وبالتحديد في البصرة حيث فتحت الإرسالية التبشيرية الأمريكية المعروفة بالإرسالية العربية (Arabian Mission) أول مركز لها في البصرة عام 1891 ليكون قاعدة لنشاطاتها الاستعمارية والتجسسية في منطقة الخليج العربي⁽¹⁾. تأسست الإرسالية العربية في عام 1889 من جيمس كاتنين (James Cantin) وفيليب فيليبس (P. Phelps) وصموئيل زومر (Samuyl Zomer) طلاب المعهد اللاهوتي للكنيسة المصلحة الهولندية التي اتخذت من مدينة نيو برونزويك في ولاية نيو جيرسي الأمريكية مقراً⁽²⁾ لها والإرسالية الأمريكية العربية هي إرسالية بروتستانتية ذات أهداف تبشيرية في منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية⁽³⁾. فعندما انطلق كاتنين في 18 كانون الأول 1890 من القاهرة فاصداً عدد من الدول في رحلة استطلاعية للبحث عن موطن قديم للإرسالية مرة بسواحل الخليج العربي وزار قطر والبحرين والبصرة وانتهى به المطاف في بغداد حيث كانت تلك الزيارة بمثابة الانطلاقة الفعلية لبدء عمل الإرسالية نحو تحقيق أهدافها التبشيرية، فوقع اختياره على البصرة لكثافة سكاتها ولسهولة الوصول إليها

- (1) إبراهيم خليل الملا، "الجذور التاريخية للأطباع الأمريكية في العراق"، ندوة تاريخ الأطباع الأمريكية في العراق نظمها جامعة اليرموك العراقية فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون في يوم 4 مايو 1995، ص 1.
- (2) صرحان، للمصدر السابق، ص 83.
- (3) عبد الملك خطيب التميمي، التبشير في منطقة الخليج العربي دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، ط1، (الكويت 1982)، ص 45.

وموقعها الاستراتيجي، فضلاً عن أنها حسب وثائق الإرسالية "الأنسب لفتح ثغرة نحو الهدف"⁽¹⁾.

ويجب الإشارة إلى أن هذه الإرسالية حصلت على تعاون ومساعدة بعض المنظمات الأمريكية التي كانت قائمة في العراق آنذاك ومنها الإرسالية المتحدة والمجلس المسيحي للشرق الأوسط وجمعية الكنيسة التبشيرية⁽²⁾، مما ساعد على افتتاح الإرسالية فروع أخرى لها في العمارة عام 1895 وفي مدينة الناصرية عام 1897⁽³⁾.

كان نشاط هذه الإرسالية منذ ثولها منصرفاً على خدمات تعليمية وطبية فضلاً عن محاولتها نشر الدين السمراني بين الكتب المقدسة وطبعتها كالتوراة والإنجيل ووثون معها بأعداد كبيرة على النصارى، كما مشطت الإرسالية في إصدار بعض المجلات والصحف وباللغتين العربية والانكليزية حيث لم يكن لهذه الإرسالية بداية نشأتها أي نشاط سياسي يذكر⁽⁴⁾.

حيث اتجه الأمريكان نحو الميدان الطبي والتعليمي لأنهم أدركوا أنه أحسن وسيلة للترقب من الناس هناك. ومنذ عام 1891 بدأت الخدمات الطبية في البصرة بسبب حاجة الناس للمساعدة إليها، إلا أن الأمريكيين واجهوا صعوبات في تقديم هذه الخدمات بسبب جهل الناس لأهمية هذه الخدمات وخصوصاً في مراحلها الأولى. ففي عام 1894 التحق الدكتور ج. ت. ويكوف (J T Weckoff) كمضو في

(1) عبد الله ناصر السبيعي، "نشاط الإرسالية الأمريكية-العربية للتبشير في شرق الجزيرة العربية"، مجلة الإدارة المعمدية، السنة 2، العدد 1، 1982، ص 132

(2) التسمي، للتبشير، ص 49.

(3) السبيعي، المصدر السابق، ص 133.

(4) Denevo , Op. Cit. , p.p. 11-12

الإرسالية في البصرة ومصادف قدومه انتشار مرض الحمى مما تطلب العمل جهود كبيرة لم يستطع الطبيب المذكور القيام بها بوحده مما استوجب إحضار طبيب آخر، وبالفعل قدم الدكتور توماس (Thomas) إلى الإرسالية في عام 1895⁽¹⁾. حيث كان للإرسالية مستشفى صغير وصيدلية يصرف منها اللوازم مجاناً وكلاهما في منزل مؤجر بالقرب من النادي الاتكليري⁽²⁾ كما أن عام 1910 كان من الأعوام المهمة في تاريخ الإرسالية وبالتحديد في مجال تقديم الخدمات الطبية حيث شهد هذا العام وضع الحجر الأساس لمستشفى الإرسالية الثاني وهو مستشفى لانسنج التذكاري ونم إنهاء العمل في العام الثاني 1911⁽³⁾. وكان لهذا المستشفى دور كبير في معالجة الجرحى وأسرى الحرب خلال الحرب العالمية الأولى⁽⁴⁾.

أما في المجال التعليمي فيمكن القول أن نشاط الإرسالية التعليمي قد بدأ عندما عاد جون فان أيس (John Van Ess) برزوجه⁽⁵⁾ من إجازتهما عام 1912، حيث أصبحا مسؤولين عن التعليم في هذه المنطقة وقاموا بتأسيس مدرستين

(1) التميمي، التبشير، ص 90-91.

(2) العلاقات الجذور التاريخية، ص 2-3.

(3) التميمي، التبشير، ص 101.

(4) T. Arnold Wilson, *Loyalties Mesopotamia 1914-1917*, (N.D., N.P.), P. 77.

(5) ولد في عام 1879 في ولاية ميشغان الأمريكية من أبوين هولنديين كانا قد هاجرا إلى أمريكا، حصل على شهادة دكتوراه في اللاهوت في ليونارد وفي عام 1903 تولى الإرسالية إلى البصرة ليصرف على طبيعتها وأحوال سكانها. والتقى بالآنسة دورثي فرمان (Dorothy Friman) للمرة الأولى في العراق ثم تزوج بها عام 1911 في أمريكا، وبعد عودته إلى العراق عام 1911 عهدت إليه مهمة الشؤون الثقافية في البصرة. ينظر: عبد الرزاق الفلالي، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد 1975)، ص 30-34، جون فان أيس، أقدم أسسنا في العراق، ترجمه عن اللغة الانكليزية جميل حسون، (بغداد 1949)، ص 338.

منفصلتين لهما بعد حصولهما على إذن بذلك في العام نفسه، وسميت مدرسة الأولى بأسم مدرسة الرجاء العالي في حين سُميت مدرسة البنات بأسم مدرسة ارجاء للبنات⁽¹⁾ واستمر نشاط المدرسة مدرسة الرجاء العالي- فيما بعد ولم يتوقف إلا لمدة أسبوعين عند احتلال القوات البريطانية لبصرة ثم عادت

بعدها تمارس نشاطها حيث بلغ عدد طلابها عام 1914 (146) طالباً⁽²⁾. ويجب الإشارة إلى أن المدرسة واصلت عملها بعد هذه الفترة وتخرج منها عدد كبير من أبناء البصرة⁽³⁾.

أما فيما يخص المخططين الفرعيتين في العمرة والناصرية فانهما لا تفلان أهمية عن المخطط الرئيسية للإرسالية في البصرة، حيث استمر العمل في هذه المخططات حتى بداية الحرب العالمية الأولى لا سيما أنهم أدخلوا الخدمة الطبية إلى محطة العمارة في عام 1899 كما قاموا بفتح مكتبة للكتاب المقدس في كل من هاتين المخططين⁽⁴⁾

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أُعيد افتتاح هاتين المخططين عام 1920 وكان العمل يتم بإشراف القس بيكلر (Bikler) وزوجته، وجاء بعده دايكستار (Dykstar) وزوجته، إلا أن العمل في محطة الناصرية قد توقف بصورة كاملة مع نهاية الحرب العالمية الثانية والسبب في ذلك يعود إلى أن الإرسالية بدأت في التركيز على منطقة الخليج العربي، هدفها الرئيسي، والذي يمثل قاعدة تنطلق منها إلى شبه الجزيرة العربية كما أن الأوضاع السياسية في العراق آنذاك لم تكن مساهمة على

(1) التميمي، التبشير، ص 168 .

(2) فان أيس، المصدر السابق، ص 121 .

(3) عبد الرواق الحارثي، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1838-1917، (بغداد 1958)، ص 201.

(4) التميمي، التبشير، ص 68 .

خلق مناخ ملائم لنشاطه⁽¹⁾. أما بخصوص محطة العمارة فإنها واحلت العمل حتى عام 1959 عندما أجبرت الإرسالية على مفادوة العراق بعد ثورة 14 تموز 1958⁽²⁾.

لقد كان من نتائج التوجه الأمريكي إفساح المجال للبعثات التبشيرية الأمريكية في إنشاء عدد من المؤسسات التعليمية في العراق ومن ذلك حصول الآباء اليسوعيين الأمريكيين في 30 حزيران 1932 على رخصة رسمية من وزارة المعارف لفتح مدرسة ثانوية في بغداد بأسم (كلية بغداد)، وترجع بدايات السهوة لتأسيس هذه المدرسة إلى عام 1930 حين قام الأب أدموند ولس (Admund Walsh) أحد أساتذة جامعة جورج تاون الأمريكية بزيارة العراق وذلك بهدف دراسة أحوال التعليم في المدارس الكاثوليكية، ونتيجة هذه الزيارة فقد شكل رؤساء ثمانية كليات وجامعات يسوعية في الولايات المتحدة جمعية للإشراف على النشاط التعليمي الأمريكي في العراق، وهذه الكليات هي Holy Cross College , University of Petrol , George Town University , Loyala University in Chicago , Loyala University Newyork , St. Louis University and The University of San Forn Cisco، فتحت المدرسة أبوابها في 26 أيلول 1932، وقد ضمت في البداية أربعة صفوف، الخامس والسادس الابتدائيين والأول والثاني الثانويين. إلا أن الصفوف البريطانية المتمثلة بدخول دائرة المندوب السلي البريطاني لضمان المصالح الأجنبية التعليمية أثرت كثيراً في

(1) ملصق قه، ص 68 .

(2) ملصق قه، ص 69 .

عدم قدرة وزارة المعارف على اتخاذ موقف حاسم إزاء المؤسسات التعليمية الأجنبية بدمجها في منظومة التعليم النعوي⁽¹⁾.

وهكذا استطاع البريطانيون والأمريكيون إنشاء مصالح اقتصادية وتجارية وتبشيرية لهم في العراق خلال الفترة التي سبقت قيام الحرب العالمية الثانية والتي كانت مليئة بالمنافسات والصراعات السياسية بين الطرفين والتي كانت الأساس في نشوء صراع وتنافس قوي بين الدولتين في المراحل المقبلة. وسنرى خلال الحرب العالمية الثانية كيف أن الأمريكان متواظفونهم بشكل واسع إلى العراق مما سيجريه معارضة شديدة من قبل البريطانيين الذين أحركوا بمرد الوقت المهدف الذي يتنبه السياسة الأمريكية في المنطقة خصوصاً وأن بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية استغلت الكثير من قواها وظهرت الولايات المتحدة كلوة جديدة في العالم مما دفعها إلى أن تحمل حمل بريطانيا في المنطقة

(1) إبراهيم خليل أحمد تطور التعليم الوطني في العراق 1869-1932، ط1، (البصرة، 1982)، ص ص

الفصل الثاني

تطور العلاقات العراقية - الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية

أولاً: أثر الحرب العالمية الثانية في تسامي النفوذ الأمريكي في العراق

أدت تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة خلال سنوات الحرب

بموقف الولايات المتحدة من حكومة الحفّاع السوملي والحرب العراقية البريطانية

ج. النشاط التعليمي والثقافي للولايات المتحدة في العراق

ثانياً: التنافس البريطاني - الأمريكي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية

أ. التنافس الاقتصادي

ب. التنافس على النفط

الفصل الثاني

تطور العلاقات العراقية-الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية

شهدت العلاقات العراقية - الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية تطوراً ملحوظاً، خصوصاً بعد أن نبذ الأمريكيون سياسة العزلة وسلكوا بالاتفاق لمحو الوطن العربي، وكان لهذا الاتفاق أثره في حدوث الصراع على النفوذ في العراق بينهم وبين البريطانيين، وما لاشك فيه فإن ظروف الحرب أثراً كبيراً في ذلك كما سنرى.

أولاً : أثر الحرب العالمية الثانية في تنامي النفوذ الأمريكي في العراق

إن اهتمام الولايات المتحدة بما يسمى بـ (الشرق الأوسط) قبل الحرب العالمية الثانية كان اهتماماً محدوداً ويتركز في إطار المصالح التجارية والنشاط التبشيري بالدرجة الأولى، حيث أنها كانت تعد القسم الشرقي من البحر المتوسط، وخلال تلك الفترة، منطقة نفوذ أمريكي كما أن مبدأ مونرو⁽¹⁾ أثر في تحديد ذلك النهج والذي يقضي بعدم الانغماس والتورط في مشاكل القارة الأوروبية، وتبني مبدأ العزلة وحصر الاهتمام في دائرة أمريكا اللاتينية، وهذا ما دفعها إلى عدم

(1) ملهيب مياشي أمريكي ينسب إلى الرئيس الأمريكي الخامس جيمس مونرو (1758-1831) بقضي برافس أي تدخل أمريكي في شؤون أمريكا اللاتينية، وذلك في رسالة بعث بها إلى الكونغرس الأمريكي بتاريخ 2 ديسمبر 1823 بنسبة تدخل روسيا وروسيا والنمسا في شؤون بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية بعد اتحاد ثلثة لاسباتية يقضي بمنح الدول الأوروبية من الاستيلاء على أرض أمريكية بالاستعمار أو القرض أو المبادلة وهو ليس معاملة دولية بل سياسة احتلتها الولايات المتحدة متمثلة في رعايتها على قوتها الغربية. ينشر مجلة الشؤون الدولية، ص 1274.

التوقيع على ميثاق عصبة الأمم، كما أنها لم تشترك في الحرب العالمية الثانية مباشرة إلا بعد أن قام اليابانيون بهجومهم على ميناء بيرل هاربور⁽¹⁾.
هنا اندلاع الحرب العالمية الثانية في 3 أيلول 1939 ودخول الولايات المتحدة الحرب فرصة للدفاع نحو (الشرط الأوسط) والتدخل السياسي والاقتصادي في بلدانه يشجعها في ذلك تضعف مركز بريطانيا الحرس، وتحول المنطقة إلى ساحة للصراع العسكري⁽²⁾. وكان للولايات المتحدة مسوغاتها الذاتية لهذا الاندفاع، فلقد نقص احتياطي النفط بسبب الزيادة المفرطة في الإنتاج واشتداد الطلب على النفط خلال العمليات العسكرية واعتماد الحلفاء على النفط الأمريكي، مما دفع المصالح النفطية الأمريكية إلى أن تتخلى عن سياسة عدم التدخل في شؤون (الشرق الأوسط) باعتبارها منطقة نفوذ بريطانية - فرنسية وأخذت تبدي اهتماماً بالمنطقة وأمنها⁽³⁾.

لقد افرزت الحرب العالمية الثانية متغيرات كثيرة، وخلقت موازين جديدة فرضت وجودها ونفوذها على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وقد أثرت هذه القوة والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهندسة تأثيراً مباشراً على الوضع

(1) تدخل عبد القادر أحمد، صرخ الفريسي العظيم في القسم الشرقي من البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية، أطروحة دكتوراه غير مشروقة كلية، لادب، جامعة بغداد، 1989، ص 151 لم تدخل الولايات المتحدة للحرب العالمية إلا بعد الفترة الحوية الألمانية الاسطول الأمريكي في بيرل هاربور في 7 كانون الأول 1941 وفي 11 منه أعلنت ألمانيا وإيطاليا الحرب على الولايات المتحدة الأمريكية.

(2) بوبي عبد الحميد خليل، كتوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية، مجلة لفاق مربية

بغداد، المجلد 9، أيلول 1989، ص 51

(3) المصدر قسم ص 51

السياسي في العراق وعلى مركز بريطانيا وسيطرتها على العراق بصورة خاصة⁽¹⁾ فأوجدت الحرب متغيرات في القوى الدولية، فأرادت الولايات المتحدة أن تقوم بدور الشريك ثم الوريث للقوى الإمبريالية التقليدية المسيطرة على المنطقة لأن المنطقة أصبحت تشكل أهمية إستراتيجية لها حيث مصالحها الحيوية⁽²⁾.

ففي الوقت الذي كانت فيه القوات الألمانية تفتاح فرنسا في أيار 1940 كان وزير أمريكا المتفاوض في بغداد بول نابنشو (Paul Nabenshuc)⁽³⁾ يقوم بمهمة في الأقسام الشمالية والغربية في العراق للدراسة الوضع العسكري في ضوء أي هجوم ألماني محتمل من الشمال الغربي وسوني من الشمال الشرقي، كما أرسلت أمريكا بعثة عسكرية إلى العراق أطلقت عليها (قوة الخليج العربي) التحلت من البصرة مفر لها فقامت بالعناية بطرق المواصلات بين بغداد والبصرة ومباشرة أفراد البعثة بتطوير ميناء أم قصر وإنشاء المخازن في البصرة التي التحلت فيما بعد متطوقاً لتلبي الإمدادات إلى الموفهت الذين دخلوا الحرب إلى جانب الحلفاء⁽⁴⁾.

إن الأسباب آتفة الذكر دفعت الولايات المتحدة إلى زيادة نفوذها في العراق وقد كان للحرب العالمية الثانية دور كبير وملحوس في زيادة هذا النفوذ من خلال تطور العلاقة بين العراق والولايات المتحدة في النواحي السياسية والمصالح الاقتصادية.

(1) مظفر عبد الله الأمين، ككتافس الأمريكي - البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الخليج العربي، البصرة، مجلد 14، العدد 1982، ص 85

(2) أحمد، ولاية الموصل، ص 152.

(3) كان نابنشو قبل تعيينه مفوضاً في العراق يحصل اتصال للولايات المتحدة في كل من القاهرة والقلمن إضافة إلى قيامه بإعمال تجارية في الولايات المتحدة

(4) خليل، التوجه الأمريكي، ص 52.

أ. تطور العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية:

أشرنا فيما سبق إلى أن العراق باعتباره جزءاً مهماً وغنياً في الوطن العربي ودول الجوار جلب انتباه الولايات المتحدة الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية زمن ليس بالقصير فتشهدت المراحل التاريخية التي سبقت عام 1939 تطوراً في العلاقات العراقية-الأمريكية⁽¹⁾. فبعد دخول العراق في عصبة الأمم عام 1932 قورت الولايات المتحدة من جانبها إقامة تمثيل دبلوماسي مع العراق وقامت بتعيين بول نابنشر كأول وزير مفوض لها في العراق⁽²⁾.

أما من ناحية العراق فانه في بادئ الأمر تردد في إقامة تمثيل دبلوماسي مع واشنطن وربما يعود السبب في ذلك إلى الضغوط البريطانية وعدم رغبتها في عدم توسيع علاقة العراق بالولايات المتحدة كما وأن العراق وفي سياق تطور علاقته بالولايات المتحدة⁽³⁾، تلقى بريقة من الرئيس الأمريكي فرانكلين د. روزفلت (Franklin D. Roosevelt) (1936-1945) في 15 تشرين الأول 1939 تضمنت دعوة العراق للمشاركة في المؤتمر العالمي المنعقد في واشنطن للنظر في القضايا الدولية وقد كان العراق متردداً في قبول الدعوة بسبب عدم رغبة بريطانيا بتوسيع العراق علاقاته مع أمريكا وبالتالي التقليل من شأن نفوذها في العراق. إلا أن العراق وافق بعد الإلحاح من قبل الرئيس الأمريكي. فجاء جوابه بالموافقة في عام

(1) عدنان سامي، "الوقف العراقي رسمياً وشمياً من السياسة الأمريكية تجاه العراق 1958-1968"،

مجلة آداب الفيلسوف، الموصل، العدد 29، 1997، ص 157.

(2) خليل علي مراد، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، (البصرة، 1980)،

ص 28.

(3) المبارك، المصدر السابق، ص 28.

1940. وتمثل هذه الدعوة مرحلة أخرى من مراحل تطور العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين⁽¹⁾.

وإنطلاقاً من رغبة الحكومة العراقية في أن تأخذ العلاقات العراقية-الأمريكية طابعاً دبلوماسياً رسمياً فقد قامت وزارة الخارجية العراقية الوزير المفوض الأمريكي في بغداد نابنشو في 2 شباط 1940 مصرية من رغبته في فتح قنصلية لها في واشنطن، فقام نابنشو بدوره بتزويد حكومته بطلب العراق بالدخول في المفاوضات لفتح قنصلية له في واشنطن وأنه على استعداد لاستلام شروط المشروع⁽²⁾.

إن الظروف اللاحقة، وتطورات الأحداث، وازدياد النشاط الأمريكي المتمثل بتزايد علاقاتها الاقتصادية مع العراق وازدياد حجم نشاطها التبشيري ورغبة لعراق في فتح علاقات دولية جديدة مع العالم دفع السياسيين العراقيين للشك في إقامة علاقة دبلوماسية مع أمريكا حيث بدأت في عام 1940 إجراءات من الحكومة العراقية لإنشاء مفوضية عراقية في واشنطن وأساس مهمة تمثيل العراق هناك إلى شخص كفء للتعامل مع هذا المنصب⁽³⁾ بعد أن كان للعراق قنصلية فخريّة في نيويورك حتى عام 1940 تقرر تأسيس قنصلية عامة بدلاً منها وفي آذار 1942 صدر كتاب تعيين علي جودت الأيوبي بدرجة قنصل عام في واشنطن وقد قدم الأيوبي أوراق اعتماده إلى الرئيس روزفلت في نيسان 1942⁽⁴⁾.

(1) U.S.N.A. , No. 1443 , Iraq Decision Regarding participation in the Worlds Fair in 1940 , Baghdad, Iraq , November 29 , 1939 , Film 30 , P. 429 .

(2) U.S.N.A. , No. 1 , Telegram Sent , Sec. State , Washington , January 29 , 1940 , Film 31 , P. 821 .

(3) جريدة الأحوال بغداد العدد 373، السنة الثنية، الخميس 20 تشرين الثاني 1941 .

(4) مواعيد تطور السياسة ص 38 .

إن أهمية العراق بالنسبة للولايات المتحدة، وخصوصاً في ظروف الحرب العالمية الثانية، دفعت الرئيس الأمريكي روزفلت إلى إرسال مبعوثين عنه إلى العراق، حيث أرسل في شباط 1941 العقيد وليام دونغان (William Dongan) وأرسل أيضاً الطباط جيمس روزفلت (James Roosevelt) عند انتهاء ثورة مايس 1941 وكانت مهمتهم جمع المعلومات ودراسة الأوضاع العامة في العراق وتقوية المشاعر المؤيدة للحلفاء⁽¹⁾.

واستمراراً في تطوير العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين فقد طالبت الولايات المتحدة وعن طريق وزارات خارجيتها من الحكومة العراقية أن تراعي الرعايا الأمريكيين الموجودين في العراق، وأن يكون لهم مثلما للرعايا الأجانب الآخرين من حقوق وأن تأخذ الحكومة العراقية بنظر الاعتبار التطور الملحوظ في العلاقات بين الطرفين، وأكدت الخارجية على معاملة الرعايا الأمريكيين بكل احترام وتقدير وقد جاء ذلك خلال رسالة بعثت بها وزارة الخارجية إلى الوزير المفوض الأمريكي في 4 آب 1942⁽²⁾.

واستمرت العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة بالتطور حيث تلقت الحكومة العراقية بوقية شكر وامتنان من الحكومة الأمريكية قام بنقلها القائم بالأعمال الأمريكي الموقت في بغداد بعد وفاة وزير أمريكا المفوض بول نابشو في 3 شباط 1942 حيث أوعزت إلى القائم بأعمالها أن يقوم بنفسه بزيارة وزير خارجية العراق في ديوانه الرسمي وأن يبلغه تقرير وامتنان الحكومة الأمريكية

(1) خليل، المرجع الأمريكي، ص 52.

(2) U.S.N.A., No. 851. 149, Telegram Received Sec. State, Washington, August 4, 1942, Film 1, p 513.

للشرف الذي أولته الحكومة العراقية لابنشو وبنفخاتها التلويح لتشجيع جثثاته باحتفال رسمي وتحسيسها العميق لهذا العمل الذي يدل على ما كان لمثلها في العراق من احترام ومودة⁽¹⁾.

وفي سياق تطور العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين أرسل نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) في 18 تشرين الثاني 1942 رسالة إلى الرئيس الأمريكي روزفلت مهتمة بإبائه على نجاح العمليات العسكرية التي قامت بها القوات الأمريكية-البريطانية في شمال أفريقيا. وقد أجابه الرئيس روزفلت برسالة نشرتها الصحف الأمريكية 25 تشرين الثاني جاء فيها أن الولايات المتحدة تفخر بأن تشعر بشعاطف وتعاون الشعب العراقي معها⁽²⁾.

ويبدو واضحاً أن الولايات المتحدة أخذت تهتم بالعراق وتعمل على تحسين علاقاتها معه وفي ضوء ذلك وجه الرئيس الأمريكي روزفلت دعوة رسمية إلى الرسمي عبد الآله لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان 1945، وفي 3 أيار تمت المصادقة على الدعوة من قبل السكرتير القائم بأعمال الدولة في بغداد أم. سي. لانا (M. C. Lana)⁽³⁾. إلا أن وفاة روزفلت في 13 نيسان من العام نفسه كانت سبباً في تأجيل الزيارة⁽⁴⁾.

(1) د. ك. و.، وزارة الخارجية، رقم التصنيف 792 / 313 رسالة الديوان الملكي، مكرتارية مجلس

الوزراء، بغداد، شباط 1942، و 1، من 1

(2) مراده تطور السياسة، من 199

(3) U.S.N.A. , The White House Washington , Memorandum for the Acting Secretary of State, May 1, 1945 , Film 3 , P 69 .

(4) مراده تطور السياسة، من 200 .

وسرعان ما تلقى الرصي الدعوة مرة أخرى في 15 أيار 1945 من رئيس الولايات المتحدة الجانيدي هاري ترومان (Harry Truman) (1945-1952)، وبالفعل خادر الرصي العراق متوجهاً إلى أمريكا في 22 أيار 1945 بصحبة كل من نوري السعيد وعلي حودت الأيوبي وداؤد الحيدري والدكتور هاري سندرسن (Harry Sunderson) والمرافق حميد عبد الله للضاهي، وفي 26 منه هبطت طائرته في مطار نيويورك واستقبل استقبالاً فخماً وفي 28 منه انتقل إلى واشنطن ووضع إكليلاً على ضريح الرئيس روزفلت. وفي واشنطن استقبل استقبالاً جيداً وقابل في اليوم التالي لوصوله الرئيس ترومان وتام بمولده شهد فيها معالم الولايات المتحدة ومدنها ومناظرها ومشاريع الري فيها وكذلك محطات توليد القوة الكهربائية وغير ذلك وفقاً لمتهاج أعدته الحكومة الأمريكية استغرق شهراً كاملاً⁽¹⁾.

به موقف الولايات المتحدة من حكومة الدفاع الوطني والحزب العراقي البريطاني،

1. قيام الأزمة بين العراق وبريطانيا :

برزت الأزمة بين العراق وبريطانيا نتيجة لرفض بعض السياسيين والعسكريين العراقيين قبول الرأي القائل بدعم السيادة البريطانية أبان الحرب دون قيد أو شرط وأكدوا بأن الفرصة مواتية أمام العراق للحصول على بعض المطالب وفي مقدمتها تسليح الجيش العراقي والخط في أمر حل المشاكل انقومية الملقة وفي مقدمتها مشكلة فلسطين⁽²⁾. وقد عبّر عن وجهة النظر هذه رجال (الكتلة

(1) المحسى، المصدر السابق، ج6، ص 250 .

(2) المصدر نفسه، ج5، ص 220 .

العسكرية^(١) الذين قاموا بإسناد الحكم إلى رشيد عالي الكيلاني ومن يسانده في الحملة مسؤولية متاولة السيادة البريطانية ويحملها على إجابة رغبة العراقيين في تسليح الجيش العراقي وتحقيق المآتي الوطنية والقومية^(٢).

بعد استقالة وزارة نوري السعيد في 11 آذار 1940 كلف رشيد عالي الكيلاني بتشكيل وزارة ائتلافية لديها القدرة على تحقيق الوحدة الوطنية^(٣). فبشرت الوزارة أعمالها باتخاذها بعض التدابير فألغت حالة الطوارئ في البلاد وأطلقت سراح عدد من المحكومين ومن جهة أخرى وفي الوقت نفسه ازداد اشعور المعادي لبريطانيا في العراق وظهر ميل لدى العناصر القومية نحو دول المحور بسبب موقفهم المتعاطف من قضية العرب في فلسطين، ومرار الوقت وجد الكيلاني نفسه الناطق بلسان التيار المعادي لبريطانيا^(٤).

لم تكن السياسة التي اتبعتها حكومة الكيلاني منجمة مع السياسة البريطانية مما دفع بريطانيا للبحث عن فرصة لنصعيد الموقف ضدّها فطلبت منها تمديد موقفها من الدول المتحاربة في الحرب وأن تقطع علاقاتها مع إيطاليا لأنها حليفة ألمانيا في الحرب، إلا أن مجلس الوزراء قرر التريث في الأمر^(٥). مما دفع بريطانيا إلى التحرك لإسقاط حكومة الكيلاني فاتفقت مع الوصي ونوري السعيد الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية على إسقاط الحكومة وفق خطة معينة تقتضي بأن

(١) الكتلة العسكرية تضم المقاتلة النهند الأربعة صلاح الدين الصباغ، محمود سلمان، فهمي سعيد

وكامل شبيب أنظر الجعفري، المصدر السابق، ص 93

(٢) الحسي، المصدر السابق، ص 220

(٣) الجعفري، المصدر السابق، ص 96.

(٤) المصدر نفسه، ص 96

(٥) ناجي شوكت، سيرة وذكريات شحات، طبعاً 1974-1974، (بغداد، 1974)، ص 287-288.

يقدم نوري السعيد وتاجي شوكت استقالتيهما وأن يؤثر على الوزراء الآخرين لزعزعة الوزارة وإسقاطها⁽¹⁾. وبناءً على خطة التي رسمتها بريطانيا والتي كان مضمونها نشوب خلاف بين نوري السعيد وتاجي شوكت قدم نوري السعيد استقالته في 19 كانون الثاني عام 1941 وقدم تاجي شوكت استقالته في 25 كانون الثاني 1941 فاضطر الكيلاني إلى قبول استقالتيهما⁽²⁾، إلا أن الكيلاني إزاء تماسك اتجاه الضغوط التي تعرض لها من البلاط الملكي والسفارة البريطانية مما دفعه إلى تهديد بريطانيا بإثارة الشعب والجيش ضدها⁽³⁾.

استطاع نوري السعيد باستفاته من الحكومة أن يهيئ الجو المناسب للوصي لكي يطلب من الكيلاني تقديم استقالته بلحوى الطار وزارته للتضامن اللازم وحتى لا يخرج مع البريطانيين اللين طابوء بإسقاط الوزارة. خير أن الكيلاني رفض الانصياع لهذا الأمر، وعنه طلباً غير مستور، إذ ليس من سلطات الملك بموجب أحكام القانون الأساسي إنالة الوزارة وحاول الكيلاني تأكيد منهج وزارته السياسي مجدداً فأعلن تحسكه بالمبادئ التي سبق تأكيدها لبريطانيا وهكذا أصبح الموقف بريطانيا والوصي ونوري السعيد يصرون على إخراج الكيلاني من السلطة، والكيلاني من ناحيته يصر على البقاء في الحكم معتمداً على تأييد قيادة الجيش وجهات الشعب له⁽⁴⁾. تجاه هذه الضغوط اضطر الكيلاني أن يطلب من الوصي حل مجلس النواب وإعادة انتخابه فهياً إرادة ملكية بإجراء استفتاء للرأي

(1) الجعفري، المصدر السابق، ص 100

(2) الحسي، المصدر السابق، ج 5، ص 152-153.

(3) رحلة حسين حسني الخطيب، تأسس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941، (بغداد، 1985)، ص 229.

(4) ديمض عمر ظمي وآخرون، التطور السياسي للعراق (بغداد، لا.ت)، ص 221-212.

العام وحل مجلس النواب، فأدرك الوصي أن الكيلاني يسعى إلى إحكام سيطرته على مجلس النواب، فهرب إلى الديوانية واتصل بمصرفي البصرة صالح جبر والموصلي تحسين علي والناصرية يونس ضياء والعمارة ماجد مصطفى، كما اتصل بدائد قوات كركوك قاسم مقصود وطلب إليهم قطع علاقاتهم بحكومة بغداد، مما اضطر الكيلاني إلى تقديم استقالته وبعث بها إلى الوصي⁽¹⁾.

وفي 31 كانون الثاني 1941 وافق الوصي على الاستقالة وكلف طه الهاشمي بتشكيل وزارة جديدة⁽²⁾.

كان الخطر الذي يهدد بريطانيا يكمن في قوة العقلاء الأربعة، فبالرغم من إسقاط حكومة الكيلاني إلا أن الوصي لشل في إضعاف قوة العقلاء الأربعة الذين يشكلون الكتلة التي جاءت بالكيلاني إلى السلطة، فأصبح الوصي وجهاً لوجه أمام كتلة العقلاء الأربعة التي أصبحت قوة عسكرية يصعب قهرها والتغلب عليها. لذلك راح يبحث عن وسائل جديدة للتغلب عليها⁽³⁾. ويحصي من الوصي وبأوامر منه أصدرت رئاسة الأركان في 20 آذار 1941 أوامر بتقل العقيد كامل شبيب إلى الديوانية وصلاح الدين الصبغ إلى جنولاء، إلا أن الأمر لم يلق الأذن لصاغية من قبل العقلاء الذين رفضوا تنفيذ الأوامر وأدركوا أنها مكيدة لهم من قبل الوصي لتخريب قوتهم وإنهالهم⁽⁴⁾.

وخلال تطورات الأحداث اتصل رشيد عالي الكيلاني ويونس السبعاري بالعقلاء الأربعة وأبلغوهم بأن محاولة قتلهم ليست إلا مكيدة من قبل الوصي

(1) الجعفري، المصدر السابق، ص 101-102.

(2) طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، تقديم نظرون ساطع الحصري، طابع بيروت، 1967، ص 389.

(3) الجعفري، المصدر السابق، ص 102.

(4) الهاشمي، المصدر السابق، ص 413-414.

ورياسين الهاشمي: فقرر العقلاء التخلص من الهاشمي فقتلوا مساء الأول من نيسان عام 1941 اجتماعاً في معسكر الرشيد حضره رشيد عالي الكيلاني قرروا فيه إعلان حالة الطوارئ في المعسكرات، وإحداث انقلاب ضد حكومة الهاشمي، فأصرع الهاشمي بإخبار الوصي بنها الانقلاب وتقليم استقالته تحت التهديد⁽¹⁾. ولم سمع الوصي بالأمر هرب إلى دار حمته الأميرة صالحة الواقعة في الرصافة مثكراً بلباس امرأة ثم لجأ إلى السفارة الأمريكية التي كانت قريبة من الدار، فندبرت أمر هروبه إلى قاعدة الحلفاء ثم استغل طائرة حربية بريطانية نقلته إلى البصرة⁽²⁾. وعلى ما يبدو فإن سبب لجوئه إلى السفارة الأمريكية كان لتبصيحته وجهها له الدكتور هاري ستندرسن طبيب العائلة المالكة الذي استدعي إلى دار الأميرة صالحة بسبب تعذر عبوره نهر دجلة مرة ثانية، ولذلك دبوت المقوضية الأمريكية في بغداد زوراً بخبرها نقله إلى النجدة في جهة الرصافة⁽³⁾. ولما علمت رئاسة أركان الجيش بوجود الوصي في البصرة أبرقت إلى حامية البصرة بعدم تلقي الأوامر منه لأنه فقد صفة الرصافة⁽⁴⁾.

2. تشكيل حكومة الدفاع الوطني وقيام الحرب العراقية - البريطانية :

فررت الكتلة العسكرية لتكاليف من لعقلاء الأربعة وبعد السيطرة الأمور واستقالة وزارة الهاشمي ، وهروب الوصي إلى البصرة ، إقامة حكومة عسكرية أطلق عليها (حكومة الدفاع الوطني) يكون رئيسها رشيد عالي الكيلاني وتكون

(1) عبد الرحيم الحديدي، العراق في الحرب العالمية الثانية اعالة السليمانية في العراق عام 1941، مجلة الجامعة، الموصل، المجلد 12، أيار 1982، ص 61 .

(2) الجعفري، المصدر السابق، ص 103 .

(3) الحسي، المصدر السابق، ج 1 ص 215 .

(4) الجعفري، المصدر السابق، ص 103 .

الكتلة قاعدة لدعمها فتكونت هذه الحكومة في يوم الخميس الموافق 3 نيسان 1941⁽¹⁾ وفي اليوم نفسه عقدت اجتماعاً في وزارة الدفاع تقرر خلاله تقديم مذكرة إلى الحكومة البريطانية يتم التأكيد فيها على احترام نصوص المعاهدة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية فان ذلك يتعارض مع نصوص المعاهدة، وتقرر فضلاً عن ذلك ما يلي :

1. إرسال قوة إضافية إلى البصرة لتعزيز حاميةها ونزع أي حركة يثيرها عملاء بريطانيا

2. اعتقال متصرف البصرة صليح جبر وجلب إلى بغداد لأنه قطع الاتصال ببغداد.

3. ترك الحرية للرعي على أن لا يسمع له بالاتصال بالمستشار⁽²⁾.

وفي تلك الظروف وصل إلى بغداد في 2 نيسان 1941 كينهان كورنواليس (Kinahan Cornwallis) لتسلم مهام عمله سفيراً جديداً للبلات وقد أشار في التقارير الأولى التي أرسلها إلى وزارة الخارجية البريطانية إلى أن رئيس الوزراء الجديد رشيد عالي الكيلاني اتصل بالسفارة عن طريق المستشار البريطاني في وزارة الداخلية العراقية طالباً اعتراف بريطانيا بحكومته، إلا أن بريطانيا كانت مترددة من الانقلاب وعودة الكيلاني إلى الحكم رغم إظهاره الولاء لمعاهدة عام 1930 باعتبار أن ذلك لم يكن إلا متاراً يخفي وراءه حيلة تعامل مع اللابا لإشراكها في عمل عسكري إلى جانبه ضد بريطانيا⁽³⁾.

(1) الحسني، المصدر السابق، ج 1، ص 225.

(2) الجعفري، المصدر السابق، ص 104.

(3) عبد التواب أحمد سعيد وعبد الرحيم نو النور، العراق في تقارير السفير البريطاني كينهان كورنواليس 1941-1945، مجلة أدب الرائي، الموصل، المجلد 23، 1992، ص 322-323.

نزلت في البصرة وخلال يومي 17، 18 من شهر نيسان 1941 قوات بريطانية على أساس أنها متمركزة بالعراق، إلا أنها قامت بحفر الخنادق وتلريب الجنود على استخدام الأسلحة الحديثة وغير ذلك مما له الدليل على إبقاء هذه القوات داخل الأراضي العراقية. كما تم تعزيز هذه القوات بقوات جديدة وصلت في يوم 30 نيسان عام 1941⁽¹⁾، ومنهأ على القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في 28 نيسان 1941 فقد أرسلت قطعات عسكرية إلى جوار الحياتية كمدد احتياطي لأي هجوم متظر، وعندما نزلت القوات البريطانية الثانية رغم مناعة الحكومة العراقية أرسلت وكيل أمر القوة الآلية المقدم عبد القادر حاس إنذار إلى آمر المعسكر البريطاني في (من الذبان) بمحوار بحيرة الحياتية طلب به مع الطائرات البريطانية من التحليق في الجو لرد عليه بأنه يجب سحب القوات العراقية الموجودة بمحوار الحياتية، وبعد مراسلات بين الطرفين فرجت القوات العراقية بنار شديدة فتحها عليها سلاح الجو البريطاني المربط في معسكر من الذبان في الساعة الخامسة من صباح يوم الجمعة الموافق 12 أيار 1941 معلنةً بدء الحرب⁽²⁾.

استطاعت القوات البريطانية السيطرة على الأمور بعد معارك عديدة مع القوات العراقية التي انسحبت إلى بغداد بعد احتلال الملوجة في 19 مايس 1941، وزحفت القوات البريطانية إلى بغداد وحين وصلت مشارفها في 30 مايس⁽³⁾ أدركت رئاسة أركان الجيش العراقي أن البلاد مقبلة على تحمل مصائب الاحتلال البريطاني عاجلاً أم آجلاً فطلبت من رئاسة مجلس الوزراء في 28 أيار 1941 موافقة

(1) الحسيني، المصدر السابق، ج 5، ص 253-257.

(2) الحسيني، المصدر السابق، ج 5، ص 258.

(3) الجعفرية، المصدر السابق، ص 113.

الكيلائي على تكوين لجنة بأسم (لجنة الأمن الداخلي في العاصمة ضد الطوارئ)⁽¹⁾، ورات اللجنة أن ضائع الشعب العراقي بحقيقة الأمر بتسراعه الحرب ضد بريطانيا وبضرورة عقد هدنة تعيد الأمن خصوصاً بعد هروب الشريف شرف ورشيد عالي الكيلاني ووكيل رئيس أركان الجيش العراقي الفريق محمد أمين ذكي والعقاد الأربعة إلى إيران⁽²⁾.

وبذلك انتهت الحرب العراقية-البريطانية التي كان سببها المباشرة غبارب الأمن الوطني القومية بمصالح البريطانيين الاستعمارية خلال الحرب العالمية الثانية⁽³⁾. حيث عاد الوصي عبد آل في 25 أيار 1941 إلى بغداد ومعه نوري السعيد وعلي جودت الأيوبي ودلاود الخيدري وحلوا قصر الزهور واستقبلوا استقبالاً رسمياً⁽⁴⁾.

3. موقف الولايات المتحدة من حكومة السطاح الوطني والحرب العراقية-البريطانية :
لهدت الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الثانية نشاطاً ملحوظاً في مجال السياسة الدولية بعد أن كانت قبل الحرب تميل إلى سياسة العزلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وقد ظهر موقفها الأول واضحاً بالنسبة للحرب العراقية-البريطانية، حيث نشطت في تقديم لدعم سياسي لبريطانيا لأنها كانت

(1) وهي لجنة تأسست في 28 أيار 1941 كانت مهمتها سلامة الأهلى وممتلكاتهم وتنظيم حياتهم خلال الطوارئ في حالة الانسحاب من بغداد وكانت مؤلفة من السيد رشيد العمري أمين العاصمة رئيساً وعضوة كل من حمام الدين جعة مدير الشرطة العام وحافظ الزهاوي متصرف لواء بغداد والسيد الركن حيد صفوت . انظر: الحسي، المصدر السابق ج5، ص 281-285 .

(2) المصدر نفسه، ج5، ص 285-286 .

(3) حمود الدرق، الحرب العراقية-البريطانية (1941)، ط1، (بيروت، 1969)، ص 45 .

(4) الجفري، المصدر السابق، ص 114 .

على يقين بأن أمنها سيكون مهدداً بالخطر إذ تعرضت بريطانيا للخطر العسكري، كما اتخذت الولايات المتحدة موقفاً حدائياً تجاه أفعالي العراقيين الوطنية بضرب ثورة رشيد عالي الكيلاني بالتنسيق مع بريطانيا⁽¹⁾.

وعلى ما يبدو فإن موقف الولايات المتحدة المزد لبريطانيا والمضاد للثورة كان الغرض منه تعزيز مواقفها في العراق، ودعم نفوذها السياسي والاقتصادي في إطار سياسة عامة ارتبطت بمصالحها⁽²⁾ ففي بداية الأزمة العراقية-البريطانية بادرت الولايات المتحدة إلى اتخاذ موقف عدم التدخل وظهر ذلك واضحاً من خلال التعليمات التي أرسلت من قبل وزارة الخارجية الأمريكية وعلى لسان وزير خارجيتها كوردويل هل (Gordell Hall) إلى الوزير المفوض الأمريكي في بغداد ر.إي. تقيي بالفرهت وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، وأكدت على أن لمثل بريطانيا في الحسب مسموح أمن العراق وأمن القطر (الشرق الأوسط) إلى الخطر⁽³⁾.

كما أبرقت حكومة الولايات المتحدة إلى وزيرها المفوض في العراق هول نابشو في 30 كانون الأول 1940 تطلب منه توضيح موقف الولايات المتحدة من الأزمة ورغبة أمريكا في أن تكون العلاقات العراقية-البريطانية منسجمة وتسودها روح التعاون للوقوف بوجه الأخطار القادمة لا سيما وأن العالم يشهد حرباً كبيرة⁽⁴⁾.

(1) Thomas A. Bryson , American Diplomatic Relation with the middle East 1784-1975 , (N. P. , 1979) , P. 130

(2) سامي، المصدر السابق، ص 158 .

(3) إيفارث، المصدر السابق، ص 159-160

(4) U.S.N.A. , Department of State , Washington , American Minister Resident and General , Baghdad , Iraq , December 30 , 1940 , Film 33 , P. 273

وانطلاقاً من موقف الولايات المتحدة المساند لبريطانيا فقد أبرقت وزارة الخارجية الأمريكية إلى الوزير المفوض العراقي في القاهرة عن موقف العراق من دول المحور ومن ألمانيا وأن العراق بدأ يبدع علاقاته مع ألمانيا، الأمر الذي يهدد العلاقات العراقية-البريطانية ولا يتسجم مع تطلعات الولايات المتحدة والتي ترغب بأن تكون العلاقات العراقية-البريطانية منسجمة، وعلم الوزير العراقي على هذه التصريحات الأمريكية بأن العراق ملتزم بمعاملة التحالف مع بريطانيا وأن العلاقات بين الدولتين تمتاز بالتضام المتبادلة وبين هذا التصريح الأمريكي رغبة أمريكا في أن تكون العلاقات العراقية-البريطانية منسجمة حتى تتمكن أمريكا من تثبيت وجودها في المنطقة⁽¹⁾.

وقعت بريطانيا ضد حكومة الكيلاني الجبهة وفردت إسقاطها، ووقعت الولايات المتحدة إلى جانب بريطانيا بعد أن شعرت أن ميزان القوى في المنطقة لم يعد في صالح بريطانيا، فكانت إيطاليا قد دخلت الحرب إلى جانب ألمانيا في حزيران عام 1940 الأمر الذي أدى إلى زيادة الأخطار المعلقة بحقول النفط العربية، ثم جاء استسلام فرنسا للألمان في حزيران 1940 ليزيد قلق الأمريكيان، حيث وقعت سوريا ولبنان تحت سيطرة حكومة فيشي الإيطالية الموالية للألمان وبدأ الوكلاء السياسيون الألمان بالظهور في سوريا وقامت بعثات عسكرية بدراسة دقيقة للحدود بين العراق وسوريا عند منطقة البر كمال⁽²⁾.

إن كل ذلك دفع الأمريكيين إلى إيلاء اهتمام أكثر بالمنطقة والإسراع في تقديم العون لبريطانيا لمنع وقوع حقول النفط بيد معادية محتملة كانت أم خارجية وعلى

(1) د. ك. و. و. وزير الخارجية، مديرية الأمور الخفية، القيدان للكمي، 782311 /، و4، ص 19.

(2) عبد الجبار ناجي الياسر وفوري عبد الحميد العتي، ثورة العراق الثورية سنة 1941 في برقيات صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، (بغداد 1998)، ص 5.

هذا الأساس بنات التقارير الأمريكية تتحدث عن ارتفاع سوقتي أو ألماني مفاجئ جنوب العراق، وبدأ الوزير المفوض الأمريكي في بغداد نابنشو يبحث تقاريره عن الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في العراق معزراً هذه التقارير بخرائط تفصيلية عن طرق المواصلات البرية وخاصة السكك الحديدية وعن مداخل العراق وطبيعتها الجغرافية⁽¹⁾.

أسهمت هذه التقارير، ذات الطابع التحذيري، إلى حد بعيد في صياغة الموقف الأمريكي من ثورة مايس في ضوء ما تضمنته من معلومات عن محاولات لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وألمانيا، وقد وجدت الحكومة الأمريكية في موقف الكيلاني المناري لبريطانيا والمساعد لألمانيا تهديداً آخر لمصالحها في المنطقة يوازي في خطورته وقوع سوريا تحت سيطرة حكومة فيشي مما سيؤدي إلى زيادة نفوذ المحور في العراق والذي يهدد المصالح الأمريكية في نفط العراق⁽²⁾.

جاء أول رد فعل لوزارة الخارجية الأمريكية في 3 كانون الأول 1940 عندما أهرق هيل إلى نابنشو طالباً منه مقابلة الكيلاني ووزير خارجيته نوري السعيد وإبلاغهما أن الحكومة الأمريكية قد تبنت كسياسة أساسية وثابتة لها دعم بريطانيا في الصراع العالمي الدائر بكل الوسائل الممكنة هذا الحرب⁽³⁾. قابل نابنشو رشيد الكيلاني في 5 كانون الأول 1940 ونقل إليه ما ورد في برقية هيل، وقد رد لكيلاني بأن الحكومة العراقية ما تزال كما كانت في السابق حريصة كل الحرص

(1) المصدر نفسه، ص 6

(2) مراد تطور السياسة، ص 49

(3) مراد تطور السياسة، ص 49

على تنفيذ معاهدة التحالف المحققة بين العراق وبريطانيا في 30 حزيران عام 1930 نعتاً وروحاً⁽¹⁾.

إن الضغوط التي تعرض لها الكيلاني وهروب الوصي إلى الديوانية قد اضطرته إلى تقديم استقالته، فتألمت وزارة جديدة برئاسة طه الهاشمي، فأرسل الرئيس الأمريكي روزفلت في 11 شباط 1941 وليم دونان من أجل حث حكومة الهاشمي على التعاون مع بريطانيا حيث اجتمع أول الأمر بالسفير البريطاني في بغداد ثم قابل الوصي عبد الآله ثم رئيس الوزراء طه الهاشمي ثم توفيق السويدي وزير الخارجية العراقي وبلغتهم أن واشنطن تريد لبريطانيا كسب الحرب⁽²⁾.

وقعت الحرب في مطلع نيسان 1941 وهرب الوصي عبد الآله كما أشرنا آنفاً إلى البصرة، وألف الكيلاني حكومته الخيلية والتي أطلق عليها حكومة الدفاع الوطني فصصحت الحكومة الأمريكية وزيرها المفوض في بغداد نابشو بتنسيق مرافقه مع السفير البريطاني وعدم إظهار معارضة الحكومة الكيلاني في الوقت نفسه وعدم الإعلان باعتزافه بحكومة الكيلاني⁽³⁾ ثم أرسلت السفارة البريطانية في بغداد مذكرة إلى الحكومة الأمريكية في 3 نيسان 1941 طالبة منها عدم اعتراف الحكومة الأمريكية بالحكومة العراقية، أي حكومة الدفاع الوطني، على أساس أن هذه الحكومة غير شرعية لأنها قامت نتيجة انقلاب عسكري⁽⁴⁾ فعملت الحكومة

(1) المصدر نفسه، ص 50.

(2) الياسري، المصدر السابق، ص 7.

(3) كوتر عباس عبد تطور العلاقات العراقية-الأمريكية لفترة 1945-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية 1982، ص 67.

(4) عبد الجبار ناجي، 'موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة طالبس احتلالاً على برقيات نابشو إلى وزير الخارجية الأمريكي، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 1980، ص 43.

الأمريكية على علم الاعتراف بحكومة الكيلاتي وماطلت في ذلك كما أنها تجاهلت دعوة وزارة الخارجية حول استقبال المهنيين من رؤساء البعثات الدبلوماسية حيث لم يحضر السفير الأمريكي ومفراه كل من تركيا وإيران ومصر وفرنسا لتهمة حكومة الكيلاتي⁽¹⁾.

في ليلة 30 نيسان وعندما وحدات المدعية العراقية تمزق قرب مبنى المفوضية الأمريكية أرسل السفير الأمريكي إلى ضابط محاورات بريطاني يبلغه بتحريك القوات العراقية وقام الضابط بدوره بإبلاغ السفارة والقاعدة الجوية البريطانية في الحبيانية حيث كان هذا أول إشعار أرسله بانشو إلى البريطانيين كان له الأثر الكبير في سرعة تحريك الجيش البريطاني لتطويق تلك التحركات⁽²⁾. ولم يقف الدعم الأمريكي عند هذا الحد بل حتى أن الجامعة الأمريكية في بيروت ألدت الطلبة العراقيين الدارسين فيها بوجوب ترك الجامعة خلال أربعة وعشرين ساعة ولم يتوقف هذا الأجراء إلا بعد تهديد الحكومة العراقية باعتقال جميع الرعايا الأمريكيين في العراق بما فيهم من الدبلوماسيين⁽³⁾.

لقد كشفت بعض التقارير الأمريكية أن هنالك أسباب كثيرة كانت وراء اندفاع الولايات المتحدة للوقوف مع بريطانيا وإفشال خطة الجيش العراقي منها التهديدات المتكررة التي أرسلها قادة الثورة إلى المفوض الأمريكي وذلك بقصف المفوضية بالقنابل بسبب إيواء اللاجئين البريطانيين وإلقاء القبض على الوزير المفوض الأمريكي نفسه وموظفي المفوضية وطردهم خارج العراق لعدم اعترافهم

(1) فلستر نفسه ص 44 .

(2) مراف تطور سياسة ص 59 .

(3) عبد الحسدر السابق ص 69 .

بمكومة الكيلاتي على الرغم من قيام للتفاوض الأمريكي باتصالات غير رسمية مع وزير الخارجية العراقي⁽¹⁾

وعلاصة القول ان الولايات المتحدة قامت بدور فاعل في التصدي لثورة ميس بعد أن توضحت اهدافها الوطنية والقومية ومن ثم إسهامها في إسقاطها ومساندة بريطانيا بصورة فعالة في ذلك وان أسباب هذا الموقف السياسي الأمريكي وعلى الأكثر هو التأييد البريطاني وكتيجة طبيعية أيضاً سياسة ألمانيا النازية ولا اعتبارات اقتصادية وخاصة فيما يتعلق منها بالحفاظ على مصالحها النفطية وان كانت هي في الواقع لا ترغب في إثارة أية خلافات علنية مع العراق⁽²⁾.

على العموم ان السياسة الأمريكية تجاه ثورة ميس كانت موجهة بالأساس لتفوية مصالحها الاستعمارية في العراق، فوجدت في ثورة ميس المنفذ لذلك لا سيما وأن بريطانيا كانت صاحبة النفوذ الأقوى في العراق، حيث قامت بتفوية نفوذها من خلال إستادها لبريطانيا وهذا ما ظهر واضحاً خلال الأحداث اللاحقة، حيث ظهرت المنافسة بين الطرفين وفي مجالات شتى.

ج. النشاط التعليمي والثقافي للولايات المتحدة في العراق ،

كان للتعليم ونشره الأهمية القصوى عند الملك فيصل الأول (1921-1933) حيث رأى في قاعدة انطلاق في بحث الأمة وتكوين دولة حديثة، حيث بلغت رعايته للعلم وتقديره لرسالة العلم درجة عالية، فقد قام بزيارة المدرسة المأمونية في

(1) مبارك المصدر السابق، ص 162

(2) Bryson , Op. Cit P.P. 129-130

بغداد وألقي في إحدى صفوفها درساً ثم سجل اسمه في سجل المدرسة معلماً ومرشداً⁽¹⁾.

وفي سياق اهتمام الملك آنذاك بالتعليم أوعز إلى المربي القومي العربي ساطع الحصري بتنظيم وتأسيس المدارس والمعاهد ووضع مناهجها وتأسيس دور المعلمين وإيفاد البعثات إلى الخارج، وتم إرسال أول بعثة إلى الجامعة الأمريكية عام 1922، وفي عام 1929 صدر قانون المعارف العام الذي حدد واجبات الوزارة في تأسيس المدارس وفي مراقبتها وفي تشجيع الحركات العلمية والأدبية وتشجيع الأهمال الكشفية والرياضية وشجعت الحكومة مراكز نحو الأمية للكبار، كما فتحت المدارس الخصوصية المنع المالية، أخذت بنظر الاعتبار مستوى المدارس وعدد المعلمين والمستوى العلمي⁽²⁾.

وتأكيداً لأهمية التعليم فقد قام الملك فيصل الأول خلال الخطاب الذي ألقاه في احتياج مجلس النواب في تشرين الأول عام 1931 بالتأكيد على أهمية التعليم وضرورة الاهتمام به، حيث أكد على دعوة جماعة من أشهر المتخصصين في أمور التربية والتعليم لمعصر حالة المعارف في هذه البلاد من جميع جهاتها وتقديم اقتراحات فيما يتعلق بإصلاح التشكيلات العلمية ومناهج التدريس، وأكد أن هذه الدعوة مستمرة في القريب العاجل⁽³⁾. إلا أنه رغم اهتمام الملك وتشجيعه للمعلم لأن التعليم لم يكن بالمستوى المطلوب آنذاك بسبب جهل الناس بأهمية التعليم وعدم توفر الكوادر الوطنية القادرة على خلق مجتمع واعي ومتقف لاسيما وأن المثقفون كانوا يمثلون فئة قليلة جداً إضافة إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية آنذاك.

(1) خليل كنة، العراق اسمه وخدمته ط 1، (بيروت، 1966)، من ص 21-22.

(2) المصدر نفسه، ص 22.

(3) الحسني، المصدر السابق، ج 3، من ص 168-169.

نتيجة لزيادة التلوم من ميمنة التعليم التي كانت تسير عليها وزارة المعارف ولقرب دخول العراق عصبة الأمم كدولة مستقلة وظهور الرغبة في إعادة النظر في عمل أوضاع البلاد فقد ظهرت محاولة لاستخدام عدد من الخبراء الأجانب واستشارتهم في مجال التعليم⁽¹⁾. وهكذا تألفت في وزارة المعارف لجنة للبحث في قضية لجنة الخبراء وأمسهم في هذه اللجنة ساطع الحصري مدير المعارف العام ودعا إلى الاستفادة من خبرة الحكومة في هذا

المجال إلا أن المسؤولين في وزارة المعارف قرروا السير في اتجاه آخر هو دعوة لجنة أمريكية⁽²⁾. حيث كان لعدد من خريجي الجامعة الأمريكية دور كبير ومهم في خلية هذا الرأي ومنهم حسن الجواد ويوسف زintl وداد قصير المدرسين في المدارس الثانوية ومعي حفراوي خريج جامعة كولومبيا مدير دار المعلمين والثغافهم حول الدكتور سامي شوكت مدير المعارف العام الذي باشر وظيفته في 15 تشرين الأول 1931 ومحاولتهم القضاء على الآثار التي خلفها ساطع الحصري وتوجيه المعارف على ضوء الخبرات التعليمية الأمريكية⁽³⁾.

1. لجنة مونرو وتأثيرها على التعليم في العراق :

بعث مكي حفراوي في 29 كانون الثاني 1931 رسالة شخصية إلى البروفيسور بول مونرو (Poul Monroe) مدير معهد التربية الدولي بجامعة كولومبيا في مدينة نيويورك أشار فيها إلى أن البريطانيين اتخذوا في هذه الفترة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق وإن الحكومة ناقشت المعاهدة الجديدة مع بريطانيا ومرضها سيدخل العراق عصبة الأمم وثل استقلاله وإن من أهم القضايا التي

(1) أحمد، تطور التعليم، ص 309 .

(2) ساطع الحصري، مذكراتي في العراق 1927-1931 ط 1، ج 1 (بيروت 1968)، ص ص 177-178 .

(3) بلندر نفس، ص ص 87-264 .

تشغل بال مجلس الوزراء هي قضية الاصلاح التعليمي وقد استشار مجلس الوزراء عدد من العاملين في الحقل التعليمي حول القيام بالإصلاحات التعليمية وتحديثه، لانتبه الذي صوف تتخذ مسيرة التربية في هذا القطر، ولما كنا نعرف أنك مهتم به (الشرق الأدنى) وبخاصة في مجال التطورات التربوية فإن مجلس الوزراء ويتوجه من المنك نفسه التي تشغل للمالك التعليمية مكناً مهماً في تفكيره واهتمامه قبل الفكرة من حيث المبدأ ولما أسألك فيما إذا كنت مستمداً لترأس لجنة على أن يترك لك اختيار أعضائها وحيناً لو تكون في حدود 3-5 أشخاص⁽¹⁾

وافق بول مونرو على هذا الاقتراح وقدمت رسالة مني حقراوي إلى وزارة المعارف مع موافقة بول مونرو وبحث إلى وزارة المعارف أيضاً كتاباً يحبره بوصول اللجنة إلى العراق في أوائل شباط 1932 على أن تجري دراستها من خلال شهري شباط وأذار وتقدم تقريرها في شهر نيسان 1932. ووصلت اللجنة بغداد في 6 شباط 1932 وكانت مؤلفة من:

1. بول مونرو مدير معهد التربية الأعمى بجامعة كولومبيا.

2. وليم شاندرلو باكلي (William Chandler Bagly) عضواً

3. أودجار ولاس نايت (Edgar Wallace Knight) عضواً.

وكان جميعهم من مشاهير رجال التربية في الولايات المتحدة الأمريكية وتولت سكرتارية اللجنة جانيث مونرو. وجاء مع اللجنة الدكتور فاضل الجمالي⁽²⁾ الحاصل على شهادة الدكتوراه من جامعة كولومبيا والذي أصبح المرافق الرسمي للجنة⁽¹⁾.

(1) أحمد، تطور التعليم، ص 311-312.

(2) ولد في الكاظمية عام 1903، كان ضمن البعث الأولى التي أرسلت للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت عام 1921 وفي عام 1929 أرسلته وزارة المعارف للحصول على شهادة الدكتوراه من

بنات اللجنة عملها بعد دخولها بغداد مباشرة وذلك بأن زارت عدداً من المدارس في بغداد وضواحيها ولم تقتصر في زيارتها على المدارس الرسمية فحسب بل زارت المدارس الأهلية والأجنبية وبعض الكنائس. كما قامت بجولة شملت البصرة وبعض الأحياء الجنوبية تفقدت خلالها المدارس هناك وقد اجتمعت اللجنة بعدد من المسؤولين عن شؤون المعارف ووضعت بعد ذلك تقريراً مفصلاً غشمت ملاحظاتها واقتراحاتها وقد سمي التقرير حين نشر من قبل الحكومة العراقية عام 1932 بـ (تقرير لجنة الكشف التعليمي) (Report on The Educational Inquiry Commission)⁽¹⁾. وتضمن التقرير الذي نشرته اللجنة تسعة فصول احتوى الفصل الأول على مجمل الانطباعات والتوصيات التي توصلت إليها اللجنة. وقد كتب هذا الفصل رئيس اللجنة البروفيسور بول مونرو وأعقبه فصل آخر يتناول خصائص نظام التعليم القائم في العراق في ذلك الوقت، أما بقية الفصول فقد عكست رأي اللجنة في طبيعة وأسباب وحلول بعض المشكلات التربوية الراهنة في العراق⁽²⁾.

لاحظت اللجنة أن النظام التعليمي في العراق متأثر إلى حد كبير بالنظام التعليمي العثماني الذي كان متأثراً بدوره بنظام التعليم الفرنسي وأن من أهم سمات نظام التعليم في العراق هي صرامة النظام المركزي في إدارة شؤون التعليم

جامعة كولومبيا عام 1932 ثم حين لي العام نفسه مرشداً عاماً للتعليم وفي أيلول 1933 حين
مفتشاً في وزارة المعارف وأصبح رئيساً لتورم للمرة الأولى بين 17 أيلول 1953 - 27 شباط 1954
وفي المرة الثانية بين آذار 1954 - 29 نيسان 1954. انظر: أحمد تطور التعليم، ص 313.

(1) انصري، المصدر السابق، ص 165.

(2) أحمد تطور التعليم، ص 313.

(3) المصدر نفسه، ص 313.

كما أشارت اللجنة بأن الهدف الأكبر من التعليم هو إعطاء الشعب وسائل للعيش أفضل مما لديه ونمطاً في الحياة أكثر صلاحاً وتحقيق هذا الهدف الكبير من شأنه أن يضع الأسس الضامنة لمجتمع متقدم مزدهر⁽¹⁾.

كما وجهت اللجنة جهودها نحو مشكلة رئيسية وهي كيفية الجمع بين السلطة المركزية الضرورية والاشتراك المحلي المرغوب فيه، لذلك عرضت جملة اقتراحات لها تأسيس مجلس تربوي استشاري مهمته تقديم المشورة الفنية إلى وزير المعارف، وبهذا الإجراء يمكن ضمان وتنفيذ الاستراتيجية التربوية المرسومة بحيث لا يطرأ عليها تغيير لمجرد تبديل الوزير بحيث يمكن للوزير أن يحتفظ بصفته السياسية. أما الاقتراح الثاني يدور حول تأسيس إدارة للبحوث التربوية في وزارة المعارف تقوم بأبحاث تتعلق بكيفية محتوى المذاهب والكتب في ضوء حاجات القطر وقدرات الطلبة⁽²⁾.

وأكدت اللجنة على ضرورة إعداد المعلم وتدريبه خلال الخدمة وذلك بوسائل عديدة منها تنظيم دورات صيفية ودشغال أوقات فراغ المعلمين في العطل بالسفرات والزيارات وإعداد المحاضرات والعمل على تنمية الروح المهنية والحالة المعنوية بين المعلمين باستمرار وتجهيز النشاط وذلك عن طريق ملاحظة الجيد منهم ومكافئته⁽³⁾.

كما قدمت اللجنة مقترحات هذه لرفع مستوى التعليم الابتدائي وحل مشاكله ومن ذلك :

- (1) الحكومة العراقية، تقرير لجنة الكشف التمهيلي، محرر التقرير مدير لجنة الكشف بول موبرو، (بغداد، 1932)، ص 6-8.
- (2) تقرير لجنة الكشف، ص 9.
- (3) المصدر نفسه، ص 20.

1. تحسين أوضاع المعلمين وتطوير أبحاثهم العلمي واللاهوتي.
 2. معالجة مشكلة الرسوب.
 3. إيجاد نوع من المدارس يسمى بمدارس التعلم بالعمل (Learning Doing) وذلك لمعالجة مشكلة المنهج المختلج في كلى المدارس العراقية.
 4. أوصت اللجنة بوجوب الاهتمام بالعلوم والجغرافية وحلص الصحة والألعاب والإقلال من عدد دروس اللغة العربية وجعل اللغة الانكليزية موضوعاً اختياريًا⁰⁴.
- أما بالنسبة للتعليم المتوسط والثانوي فقد لاحظت اللجنة فيما يتعلق بهذا لضرب من التعليم أن الدافع الديني الذي يحدد الطلبة بالدراسة هو الحصول على وظيفة حكومية. وراى اللجنة وجوب إصلاح وتطوير المنهج ومقاومة عملية الاستظهار وتنمية الطرق التربوية الحديثة في المدارس الثانوية، ومن اقتراحات اللجنة في هذا المجال :
1. العمل على التقليل من المواد الإختيارية لي المنهج وزيادة المواد الاختيارية وإدخال الفروع المهمة في المنهج الثانوي والاهتمام بمواهب الإنسان العامة كتحصين الحياة الاقتصادية والصحية والعائلية.
 2. تزويد المدارس بمكتبات ومختبرات ووسائل تعليمية مختلفة.
 3. ينبغي زيادة الاهتمام بالتكوين الاجتماعي للتلاميذ وذلك بالتركيز على الأعمال الاجتماعية والتشجيع على تأسيس نوادر رياضية وصحية وأدبية ومجتمعية ونوادي (أعراف العراق).

4. الاهتمام بإعداد المدرسين علمياً ومهنياً ومنحهم فرص التدريب أثناء الخدمة⁽¹⁾.

أما بالنسبة للكتائب فقد اقترحت اللجنة على وزارة المعارف فتح دورة في دار المعلمين (للملائي) يطلعون فيها على أسس التعليم وأساليبه الحديثة⁽²⁾. نعتت اللجنة تقريرها بالتأكيد على أهمية توزيع التعليم في العراق، إذ هدت التربية وسيلة من الوسائل الناجحة في تحقيق الاستقرار داخل المجتمع وقالت: (من الضروري تدريب الكثير من الشبان إن لم نقل القسم الأكبر منهم لأجل القيادة ليس في الحكومة والتوظيف بل في الصناعة والزراعة وإنتاج الثروة التي يركز عليها المجتمع الحديث، وإن هذه في الحقيقة هي أصعب مهمة للتربية القومية لا سيما في مرحلة التعليم الثانوي)⁽³⁾.

كما أكد أعضاء اللجنة في تقريرهم على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتعليم الشعب تعليماً أولياً وإبتدائياً وحلروهم من التركيز على التعليم الثانوي والعالي لأن هذا يؤدي بنظرهم إلى تنامي طبقة متعلمة لا تتمكن من إيجاد معيشة لها ولذلك فهي تلجأ إلى إحداث المشاكل والفلاقل في البلاد وبما يلحظ في هذا الرأي سيادة الأنزعة الاستعمارية التي تحول دون تطوير التعليم العالي والاكتفاء بإرسال بعض الطلبة الذين يتمون إلى الطبقات الثرية للدراسة في معاهد وجامعات الغرب ومنها الولايات المتحدة⁽⁴⁾.

(1) تقرير لجنة الكشف من ص 38-42.

(2) المصدر نفسه من ص 53-54.

(3) المصدر نفسه من ص 145.

(4) أحمد تطور التعليم الوطني من ص 320.

إن التطور الحاصل في العلاقات العراقية-الأمريكية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية لم يقتصر على المصالح النفطية والمصالح الاقتصادية والتمثيل الدبلوماسي فقط، بل كان للمجال التعليمي الثقافي حصة من هذا التطور. وقد تنوعت المصالح التعليمية والثقافية بتوسع حاجة الولايات المتحدة نفسها لما تراه مناسباً للتدخل في شؤون العراق الداخلية، فستجد مثلاً موقف الولايات المتحدة من تشريعات التعليم الوطنية التي تضمنت بها حكومة رشيد عالي الكيلاني، وكذلك البعثات العلمية العراقية إلى الولايات المتحدة ومناهج التبادل الثقافي.

2. موقف الولايات المتحدة من تشريعات التعليم الوطنية عام 1940 :

عندما أعدت وزارة المعارف العراقية منذ عام 1930 مشروع قانون لإخضاع المدارس الأجنبية لإشراف الوزارة ونهاء صيحتها الأجنبية وأرادت تقديمه لمجلس النواب لإقراره، بدأت التحركات الأمريكية في مواجهة مشروع القانون الوطني للمعارف بالعراق بالاجتماع هذه الأب أموند والش (Edmund Walsh) نائب رئيس جامعة جورج تاون والمسؤولون من إدارة شؤون (الشرق الأدنى) بوزارة الخارجية الأمريكية في أواخر عام 1939 للبحث في كيفية حماية المدارس الأمريكية من أن تخضع للقانون العراقي⁽¹⁾. لذلك اتفق الوزير المفوض في بغداد بالتركيز على عدم تطبيق القانون الجديد على مدارس الأمريكية، وكان تركيز المفوض الأمريكي في بغداد يقوم على أن نصراً هائلة من مشروع القانون المقترح تضر كثيراً بالمؤسسات التعليمية الأمريكية في العراق ومخالفة بصفة خاصة لإسلام

(1) دافعت عيني الشيع، الولايات المتحدة الأمريكية والجامعات التعليم الوطني في العراق دراسة لود الفصل الأمريكي هو تشريعات التعليم الوطنية بالعراق عام 1940، بموت النوبة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، الكتاب الثاني، (بغداد 1979)، من ص 278-279.

انضمام العراق لعصبة الأمم في 30 آذار 1932. وفي 14 نيسان 1940 أبلغ وزير الخارجية العراقي المفوض الأمريكي في بغداد بأن مشروع قانون التعليم قد أجازته مجلس النواب وإن كان لن يرسل إلى مجلس الأعيان في دورة انعقاده الحالية، وسوف يعلق إلى الدولة القادمة في الحريف ومن ثم فإنه يمكن استمرار المناقشات للوصول إلى حل يرضي المدارس الأجنبية المتخصصة⁽¹⁾

لذلك استدعى الوزير المفوض الأمريكي إلى وزارة الخارجية العراقية في آذار 1940، حيث أبلغه الوزير العراقي بأن مجلس الأعيان قد أجاز مشروع قانون التعليم، وهنا طلب الوزير المفوض تأجيل تصديق الوصل عليه فلما صادق الوصل عليه طلب رئيس الوزراء العراقي تأجيل نشره بالجريدة الرسمية حتى لا يصبح نافذ المفعول من تاريخ نشره، ولأجل إتاحة الفرصة لمزيد من المناقشات، قرر الوزير المفوض الأمريكي في بغداد عقد اجتماع لمديري المدارس الأمريكية في العراق لكي يعرضوا وجهة نظرهم واعتراضهم على قانون التعليم الجديد ومن ثم الالتقاء بوزارة الخارجية العراقية لمناقشة اعتراضاتهم مع المسؤولين العراقيين بوزارة المعارف⁽²⁾. وبالفعل تم الاجتماع في 10 تمسوز 1940 بمكتب يوسف الكيلاني مدير الشؤون الغربية لوزارة الخارجية بين كل من الدكتور فاضل الجمالي المدير العام للغربية والتعليم ممثلاً لوزارة المعارف من ناحية وكل من فان أيسس والدكتور مستودات (Studat) والأب سارجنت (Sergeant) وهاكين (Ilakken) ممثلين للمدارس الأمريكية في العراق وبحضور صديق شنشل والمستشار القانوني لوزارة الخارجية، وخلال الاجتماع أوضح السيد فاضل الجمالي إن

(1) المصدر نفسه، ص 280

(2) U.S.N.A. , No. 890 , G 42 , The Minister Resident In Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , May 16 , 1940 .

المهدف من القانون ليس محاربة للدارس الأمريكية وليس ضد أي من الحاضرين شخصياً وإنما المهدف هو حماية التعليم الوطني العام وإن وزارة المعارف مستعدة للتعاون مع المؤسسات الأمريكية التي تثبت حسن نواياها نحو العراق بصفة عامة ونحو التلميذ بصفة خاصة⁽¹⁾.

واستمرت المناقشات بين الطرفين، فعندما سأل الأب سارجنت إن كان ممكناً أن يقوم الآباء الأمريكيون بدراسة اللغة العربية ثم تدريس هذه المواد الإنسانية اجاب الدكتور الجمالي بأن روح القانون كما يفهمها قول بأن أبناء اللغة أنفسهم هم أقدر على تدريس المواد الإنسانية واللغة العربية. واختتمت المناقشات بما نصّ عليه القانون من منع العراقيين من الحق اسماهم بالمدراس المدارس الأجنبية مذكر الجمالي بأنه مع تقدير الحكومة العراقية بعض الأمريكيين الذين خدموا التعليم في العراق فإن المهدف من نص القانون هو حماية الثقافة الوطنية، على أن يمهّد بها العراقيين يتقدمون بطلب السماح لهم من أجل فتح هذه المدارس باسمائهم كمدراس خاصة وأن توافق وزارة المعارف على قبول منح ومساعدات يمكن أن تقدم لهم من أمريكا عن طريق المدارس الأمريكية⁽²⁾.

وعلى ما يبدو فقد جابه القرار العراقي بعد تصديق الوصي عليه في 17 آب 1940 معارضة أمريكية، لذلك طلبت وزارة الخارجية الأمريكية من وزيرها المفوض في بغداد ترحيل الرعايا الأمريكيين في العراق، وبالفعل تم ترحيل جميع

(1) الشيخ، المصدر السابق، ص 282

(2) المصدر نفسه، ص 283.

النساء والأطفال الأمريكيين في 29 نيسان 1941 فيما عدا من رفض منهم باحتياله عدم الرجول⁽¹⁾.

يرى بعض المؤرخين أن العلماء الوطني في العراق لكل ما هو غربي خاصة لبريطانيا لم ينسحب على الأمريكيين آنذاك، نظراً لأنهم اهتموا بالأمور التعليمية والاقتصادية والدولية ولم تكن للولايات المتحدة أهداف سياسية واضحة بعد في منطقة (الشرق الأوسط) نظراً لأن تلك المنطقة كانت منطقة نفوذ بريطانية وكانت الولايات المتحدة ترغب في أن تكون على علم بكل ما يحدث دون الانغماس بأية مشكلة هناك، وكان كل ما يهمها ضمان مرور سفنها وطرائراتها بسلام في أجواء المنطقة، واستمرار تدفق النفط إلى الأسواق العربية إلى جانب توفير الأسواق مخرجة للتجارة الأمريكية مع ترويج السكان المحليين في طريقة الحياة الأمريكية⁽²⁾.

3. البعثات العلمية :

أقررت الحرب العالمية الثانية سلسلة متغيرات كان لها التأثير الكبير في تطور العلاقات العراقية-الأمريكية خلال سنوات الحرب، فكان من الطبيعي أن يصاحب هذا التطور تبادل وتعاون في كافة المجالات، لذلك وخسمن المجال التعليمي فقد شهدت العلاقة بين الطرفين سلسلة من البعثات العلمية على مختلف الأصعدة، حيث أرسل العراق بعثات علمية عديدة إلى الولايات المتحدة للتعرف على التطور العلمي الحاصل فيها ومحاولة الاستفادة من هذا التطور للارتقاء بالعراق إلى مسار الأمم المتطورة، فمثلاً في 16 تموز 1940 قامت وزارة الدفاع بإرسال بعثة علمية عسكرية إلى الولايات المتحدة للتعرف على آخر التطورات العسكرية الأمريكية

(1) U.S.N.A. , No. 890 , G 115 , The Minister Resident in Iraq (Kasabenhue) to the Secretary of State , Baghdad , April 29 , 1941

(2) الشيخ، المصدر السابق، ص 290 .

وانخر ما توصل إليه العلم في المجال العسكري من اختراع أسلحة وخطط عسكرية، وقد كانت البعثة مؤلفة من العقيد الميركن علي خالب اسماعيل والسرييس الأول، صالح زكي المصلح⁽¹⁾.

كما قام العراق بإرسال بعثة أخرى إلى الولايات المتحدة، حيث أرسلت الولايات المتحدة برقية إلى وزارة المعارف العراقية تضمنت منح خمس زمالات دراسية لمدة عامين للفترة من 1944-1946 لطلاب عراقيين في الجامعة الأمريكية، واشترط أن يكون الأشخاص من ذوي الكفاءة العالية والقادرين على إكمال الدراسة في عامين والعودة إلى الخدمة في العراق في ختام دراستهم، وتؤكد البرقية على أهمية اختيار هؤلاء الطلبة على أساس القدرة العلمية والشخصية القوية، وأشارت بالبرقية أنه سوف يمنح لكل طالب مبلغاً يصل إلى 1.500 دولار فضلاً عن تكاليف السفر⁽²⁾.

4. التبادل الثقافي :

في مجال التبادل الثقافي وتطور العلاقات الثقافية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية وقع الطرفان في 16 شباط 1944 اتفاقاً ثنائياً لتبادل المطبوعات، حيث من خلالها ستزود حكومة الولايات المتحدة العراق وبصورة منتظمة المطبوعات الرسمية وبالعكس⁽³⁾.

(1) د. ك. و.، ملفات البلاط الملكي، الدولة، بغداد، 6 آب 1940، و 9 ص 121.

(2) U.S.N.A., Telegram Received, Secretary of State Washington, D. C., March 29, 1944, Film 6, P 731.

(3) فؤاد القزويني، المعجم القهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والوثائق والمعاهدات والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمنظمات الأجنبية في عام 192، ج 4، (بغداد، 1975)، ص 205-228.

كما وقع الطرفان العراقي والأمريكي اتفاقية ثنائية لتمويل مناهج التبادل الثقافي، حيث يتاح على رغبة الدولتين في توسيع علاقات التفاهم المتبادلة بين حكومتي العراق والولايات المتحدة الأمريكية بوساطة تبادل المعرفة والكفاءات المهنية من طريق الاتصالات الثقافية بالنظر إلى المادة 32 ب من تشريع الأموال الخاضعة للولايات المتحدة لعام 1944 المعدل بالقانون العام رقم 584 المبرم من قبل الكونغرس الأمريكي التاسع والسبعين ينص على أن لوزير الخارجية الأمريكي أن يعقد اتفاقاً مع أية حكومة أجنبية لتمويل بعض النعاليات الثقافية لتلك الحكومة باسمعمال عملة أو اعتمادات عملة تلك الحكومة التي تحصل نتيجة توفير مبالغ من الثمن المخلفات الحربية، فقد اتفقا على إنشاء مؤسسة تعرف بالمؤسسة الثقافية الأمريكية في العراق لتسهيل إدارة المنهج الثقافي الذي عموله الاعتمادات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة من قبل حكومة الولايات المتحدة⁽¹⁾.

ثانياً: التنافس البريطاني - الأمريكي في العراق خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1941
أ. التنافس الاقتصادي.

تعرض العراق خلال فترة الحرب العالمية الثانية لأزمات اقتصادية نتيجة لتدهور الوضع الدولي وإمتناع بريطانيا عن تزويد العراق بالعملات الصعبة مما اضطره إلى الاتصال بالولايات المتحدة للحصول على بعض المساعدات ومواجهة الأخطار المستقبلية فتج من ذلك تطور ملحوظ في العلاقات العراقية الأمريكية وأصبح للولايات المتحدة مركزاً لافتاً في العراق مما دفع بريطانيا إلى الاهتمام بهذا

(1) للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية انظر - المصدر نفسه، ص 153-156.

التقارب وإدراك خطر المنافسة الأمريكية للمصالح البريطانية وخاصة الاقتصادية منها⁽¹⁾.

فمنذما ظهرت الأزمة العراقية البريطانية وتوتر العلاقات قبل ثورة مايس لجأت بريطانيا إلى الضغط الاقتصادي على حكومة الكيلاني لتخليهم استقلالها واتصل السفير البريطاني بازل نيوتن (Basil Newton) بالوزير الأمريكي نابنشو طالباً منه دعوة الحكومة الأمريكية أيضاً على استخدام الضغط الاقتصادي على الحكومة العراقية إلا أن الحكومة الأمريكية وسياساتها الرسمية في منع بريطانيا كل مساعدة ممكنة رفضت الاستجابة لهذا الطلب البريطاني، وفي 14 كانون الأول 1940 أقر وزير الخارجية الأمريكي كوردون هل إلى نابنشو علناً إباءاً من مغبة هذا التدخل ولقبت انتباهه إلى أن وزارة الخارجية الأمريكية تترك حقيقة أن مصالحها لا تمتد إلى التدخل في شؤون العراق أو القيام بأي جهد يستهدف إسقاط الوزارات أو الدعوة لاستخدام الضغط الاقتصادي⁽²⁾.

لقد بدأت المشاكل الاقتصادية تظهر في العراق بصورة محسوسة بعد وصول لقوات البريطانية المحتلة للعراق في صيف عام 1941 بعد القضاء على ثورة مايس واحتلال العراق للمرة الثانية⁽³⁾ فتحركت الولايات المتحدة لتحل محل بريطانيا التي برز ضعفها خلال سني الحرب وذلك بالسيطرة على مستعمراتها ومناطق نفوذها، ولتفود المعسكر الرأسمالي لذلك جاء دور الولايات المتحدة لتقوم بدور مهم في الحياة السياسية والاقتصادية في العراق فحارلت بريطانيا بدورها ضد الطريق أمام

(1) المبرك، المصدر السابق، ص 164.

(2) مراد تطور السياسة، ص 50-51.

(3) مظفر عبد الله الأسدي، الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الخليج

للعربي، البصرة، العدد، مجلد 15، 1983، ص 179.

الضغطوط الأمريكي⁽¹⁾ في وقعت كسان فيسـه العراق بعاني من تضخم اقتصادي نتيجة لتضعف النقد المتداول وفيضان عام 1940 وموسم الشتاء

القاسي في 1941-1942 وكانت الأسواق العراقية في الوقت نفسه تعاني من اختفاء الكثير من السلع الاستهلاكية الضرورية بسبب انقطاع الاستيراد من الأسواق الخارجية⁽²⁾.

كانت الولايات المتحدة، لحد هذه الفترة، تتظر الفرصة المناسبة للتدخل مباشرة في شؤون المنطقة فوجدت الفرصة سانحة لها من خلال تطورات أحداث الحرب العالمية الثانية للتدخل في شؤون (الشرق الأوسط) عامة والعراق خاصة حيث أسهمت بتقلها الاقتصادي الكبير بإمداد (مركز تموين الشرق الأوسط Center Middle East Supply)⁽³⁾ بمختلف التجهيزات والبضائع والمواد الغذائية⁽⁴⁾.

(1) الأمين، المتأس الأمريكي-البريطاني، ص 86

(2) مراد، تطور السياسة، ص 197

(3) بدأت بريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تحقيق بعض التزاماتها الاقتصادية تجاه بلدان (الشرق الأوسط) الواقعة ضمن هيمنتها اثر اشتداد النزو الإيطالي لليونان في 28 تشرين الأول 1940 واستناداً إلى المقترحات التي قدمتها ثلاثة مؤسسات بريطانية هي اللجنة الوزارية للمنطقة في لندن برئاسة اللورد ماركلي (Markley) والفرقة البريطانية للوقلة من قسماً (الشرق الأوسط) وتسعارة البريطانية في القاهرة . بضرورة إيجاد مركز للشحن والتموين خاص بالموطنين في (الشرق الأوسط)، فأسس (مركز تموين الشرق الأوسط) في نيسان 1941 أنظر: زهير علي النجاشي، الثمومين في العراق 1939-1942 رسالة ماجستير غير مشورة كلية الآداب، جامعة الموصل 1989، ص 70 .

(4) الأمين، المتأس الأمريكي-البريطاني، ص 86

وكان مجال عمل المركز يشمل عدة أقطار في آسيا وإفريقيا ومن ضمنها العراق، وقد أسهم في وضع الأسس العامة لانظمة وقوانين التمويل لبلدان (الشرق الأوسط) وتعليم المشورة والاقتراحات لحكومات المنطقة في مجال الاستهلاك وتثبيت الأسعار ومكافحة التصخم وتنظيم تبادل المنتجات الزراعية المحلية بين بلدان (الشرق الأوسط)⁽¹⁾.

لقد واجهت بريطانيا صعوبات جمة في تحقيق مهام المركز منذ تأسيسه عام 1940 لذلك استجذبت بالولايات المتحدة لتسهم جدياً في نجاح مهمة المركز، حيث شاركت أمريكا بإدارة أمور المركز عام 1942 وأصبحت معظم البضائع المستوردة (الشرق الأوسط) تأتي من الولايات المتحدة⁽²⁾. كما أسهم المركز في توزيع المواد المستوردة بموجب قانون الإحارة والتأجير الأمريكي (Lend-Lease Act)⁽³⁾. وقد تشكلت لإدارة هذا المركز لجنة أمريكية مركزها في العاصمة الأمريكية وكان من مهام عملها تنسيق وتوفير جميع طلبات واحتياجات المركز. ورغم التعاون البريطاني-الأمريكي فقد استمر المركز في كونه مؤسسة بريطانية من الوجهتين

(1) المنظم، التمويل في العراق، ص 70.

(2) الأمين، التتلس الأمريكي-البريطاني، ص 86.

(3) كانت السياسة الأمريكية في تلك الفترة قائمة على الدعم البريطاني إدراكاً منها بأن انهيار بريطانيا سيهدد أمن الولايات المتحدة نفسها للخطر وكان التمييز العملي لهذه السياسة هو قانون الإحارة والتأجير الذي صادق الكونغرس الأمريكي في 11 آذار 1941 حيث يحول القانون المذكور الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت أن يقدم لمصلحة الدفاع القومي الأمريكي مواداً ومعلومات دفاعية على سبيل الإحارة والتأجير لأية دولة يرى أن دفاعها ضروري للدفاع الولايات المتحدة. وفي اليوم نفسه أعلن الرئيس الأمريكي أن دفاع بريطانيا ضروري للدفاع الولايات المتحدة، ومنذ ذلك التاريخ بدأت الإمدادات الأمريكية بالوصول إلى البريطانيين بكميات كبيرة. انظر: خليل، تطور السياسة، ص 45؛ المنظم، التمويل في العراق، ص 70.

الإدارية والعملية⁽¹⁾. ولتعزيز مركز أمريكا الاقتصادي في العراق وبالتحديد ضمن نطاق (مركز نموين الشرق الأوسط)، فقد قامت الولايات المتحدة في 2 تموز 1942 بتعيين فريدريك وينانت (Fredrick Winant) ممثلاً مديناً للولايات المتحدة في المركز ويكون اتصاله مباشراً مع المفوضيه الأمريكية في بغداد ووظيفته إدارة أعمال المركز التي تتعلق بتصدير المواد للعراق والإشراف عليها⁽²⁾. وضمن السياق نفسه وبعد دخول الولايات المتحدة كمشارك أساسي مهم في (مركز نموين الشرق الأوسط) كانت رغبة المساهمين الأمريكيين كبيرة تتمثل في تكوين لجنة تقوم بدراسة متطلبات واحتياجات العراق حيث طالب المشاركون الأمريكيون والذين كان ملزمهم القاهرة المفوضيه الأمريكية في بغداد بتسلي هذا الموضوع والتعجيل بتعليقه لخلق حالة من الاستقرار الاقتصادي تكون لأمريكا اليد الكبرى فيها⁽³⁾.

إن الاهتمام الأمريكي بالعراق في سنوات الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة إدراك الولايات المتحدة لأهمية موقع العراق الاستراتيجي وكثرة وجود النفط فيه واعتبارها بأن عليها الاهتمام بتطوير مركزها فيه من خلال مساعدته على التغلب على المشاكل الاقتصادية التي سببتها الحرب⁽⁴⁾. وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد قامت الولايات المتحدة في 1 مارس 1943 بشمول العراق بمساعدات ما يسمى بـ (الإعارة والتأجير) لأن دفاعه حيوي لدفاع الولايات المتحدة الأمريكية وقد حصل

(1) الأمين، الخامس الأمريكي-البريطاني، ص 46

(2) U.S.N.A. , No. 800 . 128 , Telegram Received , Sec. State , Washington , July 2 , 1942 , Film 2 , P.480 .

(3) U.S.N.A. , Telegram Sent , Amlegation , Cairo , Charged to contingent , May 13 , 1942 , Film 2 , P. 568. c

(4) عبد المصغر السابق، ص 78 .

العراق بموجب ذلك على ما قيمته 77.521.021 دولار من للتجات الزراعية والصناعية الأمريكية عام 1943، وما قيمته 12.047.685 دولار في عام 1944⁽¹⁾.

لقد عكس الترجمة الأمريكي نحو العراق أحد مظاهر التنافس الأمريكي البريطاني للسيطرة على المنطقة، فقد عمل الوزير الأمريكي المفوض في العراق على حث حكومته للاستفادة من نشاط الحركة المعادية لبريطانيا في العراق والعمل على التدخل في الشؤون السياسية والاقتصادية واستغلال الفرصة التي هيأها ضعف مركز بريطانيا في العراق رغم فشل الحركة الوطنية في تحقيق أهدافها، وشرح المفوض في تقرير بعث به إلى حكومته الأوضاع السياسية في العراق والمحالات المتاحة أمام المتجات والمؤسسات الأمريكية للتدخل في الأسواق والسيطرة على لاقتصاد العراقي⁽²⁾.

إن سيطرة بريطانيا السياسية على بعض أقطار الوطن العربي ومنها العراق وارتباطها من الناحية الاقتصادية بالإمبراطورية البريطانية والجزء الأكبر من حركة الاستيراد والتصدير التي تتم في المنطقة مع بريطانيا يوضع جرتيا سبب المنافسة بين الأمريكيين والبريطانيين المتواجدين في (الشرق الأوسط) وكذلك بين أعضاء اللجنة المشرفة على إدارة مركز تموين الشرق الأوسط في واشنطن، حيث وصفت علاقاتهم داخل اللجنة بأنها لم تكن منسجمة بما أدى إلى حدوث مناقشات حادة بين الطرفين⁽³⁾. فبعد دخول الولايات المتحدة الحرب وخلال إسهامها في إقامة حياة (مركز تموين الشرق الأوسط) للفترة (1942-1945) لزيادة اهتمام الحكومات والشركات الأمريكية بأمور (الشرق الأوسط) وتداخلت مصالحها السياسية

(1) مراف تطور السياسة، ص 179

(2) جلد المصدر السابق، ص 78.

(3) الامين، التنافس الاميركي - البريطاني، ص 87.

والاقتصادية وكشفت الحكومة الأمريكية منذ سيطرة بريطانيا على الأوضاع الاقتصادية دون ان تفسح المجال لخليفاتها لشاركتها ولو جزئياً، كما ان المصالح والمؤسسات الاقتصادية والمالية الأمريكية وجدت في المنطقة أسواقاً مثلهمة لبضائعها، إلا ان هذه الأسواق تبدو مغلفة بوجه الأمريكيين بسبب احتكار بريطانيا للبحارة بلدان المنطقة، مما أدى إلى استياء وامتعاض جهات ميسبة واقتصادية مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

كان الموظفون البريطانيون المنتشرون في أجهزة الحكومة العراقية يقفون سدا منيعاً وحجر عثرة في طريق المصالح والشركات ورجال الأعمال الأمريكيين منهم من مناقشة أو مشاركة المصالح والمؤسسات التجارية والصناعية البريطانية في افتتاح احتكاراتهم للأسواق العراقية، لا سيما ظهور قلق واضح من قبل الرعايا البريطانيين المقيمين في العراق بسبب خوفهم من وجود مشاريع وأعراض اقتصادية واسعة لدى الحكومة الأمريكية⁽²⁾.

ان العلاقات التجارية بين العراق والولايات المتحدة كانت تشكل أهمية كبيرة بالنسبة للعراقيين، بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، وحاجة العراق للمساعدة الدول الكبرى وخاصة بعد الحارلات البريطانية المذكورة للضغط على العراق اقتصادياً وعسكرياً لجره إلى اتخاذ موقف مؤيد للسياسة البريطانية حيال دول المحور والتدمير الذي أصاب اقتصاديات الدول الأوربية والمنافسة البريطانية الأمريكية في جعل العراق وغيره من دول (الشرق الأوسط) أسواقاً اقتصادية ورغبة هذه الدول في تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية في العراق⁽³⁾. لهذه الأسباب

(1) المصدر نفسه، ص 87.

(2) الاميون، التنافس الأمريكي - البريطاني، ص 88.

(3) المراجع السابق، ص 155.

سارت العلاقات بين كل من بريطانيا وأمريكا في طريق متعرج حيث ان لكل من هاتين الدولتين مصالحها الخاصة في المنطقة والتي تتعارض مع مصلحة الدولة الأخرى⁽¹⁾.

كان الوضع الصعب الذي يعيشه العراق خلال تلك الفترة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادية قد جعل بعض المسؤولين العراقيين يفكرون في التعاون مع الولايات المتحدة والنأي عن بريطانيا، فالعراق كان يأمل الحاجة الى كل ما لدى الولايات المتحدة أكثر مما لدى غيرها، ولا سيما صناعات مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم فهم حقيقة الولايات المتحدة الأمريكية وطبيعة نظامها الذي بدأ يظهر ويميز عن مصالح أكبر وأقوى دولة رأسمالية في العالم منذ ذلك الحين⁽²⁾. فكان من الطبيعي والمطغني ان تراقب بريطانيا وبكل حيلة وحذر ظهور كائن من كان مناصاً لمصالحها الحيوية في إمبراطوريتها، القارية الأطراف في الوقت الذي كانت لشواهد على أقول لهما تتعزز باستمرار⁽³⁾.

وحيث السفارة الأمريكية في بغداد بهذا التعبير في اتجاه السياسة العراقية لصالح حكومتها، حيث تقوى مركز الحكومة الأمريكية في عموم اقطار (الشرق الأوسط) بينما المحصر نفوذ بريطانيا، فهي نهاية عام 1944 تأكدت حقيقة محاولة تقرب العراق نحو الحكومة الأمريكية وتحركها بعيداً عن التأثير المباشر للسفارة البريطانية الأمر الذي دفع بالسفير البريطاني كورنواليس إلى تبني حكومته على

(1) كرسنوفر مونتاجو وورهلوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمه عن اللغة الانكليزية حسين الحقباني، (الطبعة 1965)، ص 219.

(2) لماسة عبد الرحمن اللوري، العلاقات العراقية - الأمريكية 1939 - 1945، الطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد 1989، ص 283.

(3) المصدر نفسه، ص 284.

أهمية العراق الإستراتيجية والاقتصادية وعمل على حثهم بعد التفريط بسيطرتهم على العراق وضياع مصالحهم وإفساح المجال للدول الأخرى وبالذات أمريكا للاستفادة من ثرواته الغنية⁽¹⁾.

لقد شهد عام 1945 حركة دولية لفتح أبواب العراق لاستيراد المتوجات والبضائع الأمريكية وبشكل لم يسبق له مثيل، ففي بداية هذا العام وجهت الدعوة إلى غرفة تجارة بغداد لحضور المؤتمر العام لغرفة التجارة الأمريكية في نيويورك، حيث جرت مناقشات بين أعضاء الغرفة التجارية العراقية وممثلي المؤسسات الصناعية والمالية الأمريكية ونظّموا لهم زيارات لبعض المدن الأمريكية والاطلاع على الحياة الأمريكية مما ترك انطباعاً حاداً لدى أعضاء الغرفة التجارية وأخذوا عند رجوعهم للعراق يشنون الدعاية للمصنوعات الأمريكية ويشجعون تعاملهم أوسع مع المؤسسات والشركات الأمريكية مما أزعج وأقلق السفارة البريطانية ودفع السفير البريطاني إلى كتابة تقرير يصرح فيه أن العراقيين يفضلون التوجه نحو أمريكا لشراء البضائع الكمالية كالراديو والثلاجات والسيارات، كما أن الأمريكيان يرغبون في شراء التمور العراقية، ولعلّاً فقد إتصلت شركة فورد لعقد صفقة لشراء الآف الأطنان من التمور⁽²⁾.

ورغم ذلك فقد اهتمت بريطانيا بالنشاط الأمريكي في العراق وأظهرت مخاوفها منها، وتشير مذكرة وزارة الخارجية البريطانية إلى ذلك مؤكدة أن الولايات المتحدة تحاول سرقة الأسواق التجارية التي كانت تحت سيطرة بريطانيا، وأشارت المذكرة إلى ضرورة مراقبة أي محاولة من شأنها السيطرة على أسواق التعامل في

(1) الأمين الخاص الأمريكي-البريطاني، ص 95

(2) المصدر نفسه، ص 95.

(الشرق الأوسط) بعد الحرب وذهبت مذكرة أخرى إلى ضرورة اتباع سياسة متشددة حيال النشاط الأمريكي في العراق⁽¹⁾

وبالإضافة إلى ما ذكرنا كانت هناك مصالح أخرى للولايات المتحدة في العراق، حيث قامت الولايات المتحدة وحلّل مني الحرب بإنشاء أول ميناء بحري عسكري في أم قصر جنوب العراق⁽²⁾ حيث كان من المقرر إنشاء هذا الميناء قبل الحرب لكن البريطانيين عرقلوا إنشائه، إلا أن الحاجة أيام الحرب وإقامة قيادة وخدمات الخليج العربي لدول الحلفاء⁽³⁾ أدى إلى قيام الحكومة الأمريكية ببناء المشروع واستخدام هذا الميناء ومكة الحديدة التي أوصلت لتخليص المساعدات الجوية للاتحاد السوفيتي في مواجهة القوات الألمانية، وحلما انتهت الحرب سارع البريطانيون إلى تدمير ميناء أم قصر تدميراً تاماً⁽⁴⁾

وبعد كل ما استعرضناه فقد شهد عام 1945 حركة كبيرة لفتح أبواب العراق لاستيراد المتوجات والبضائع الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل، وجرت بين البلدين مفاوضات أمفرت عن تأكيدها على ضرورة التعاون المشترك لتقوية الروابط بين البلدين⁽⁵⁾.

(1) البارك، المصدر السابق، ص 156

(2) محمود الدري، حياة عراقي من وراء البوابة السراية (القاهرة 1976)، ص 102-103

(3) للاطلاع على تفاصيل قيادة خدمات الخليج العربي لدول الحلفاء انظر - مراد، تطور السياسة، ص 106-114

(4) هيد، المصدر السابق، ص 83 .

(5) محمد هويد الدليمي، كامل الجادرجي وحرره في السياسة العراقية 1898-1968، (بغداد 1997)، ص 201 .

وأخيراً تقرر في نهايه عام 1945 إلغاء (مركز محور الشرق الأوسط) نهائياً حيث سبق وان أخذت الاحتياطات في بداية العام للتخفيف من سيطرة المركز وبالتالي سيطرة بريطانيا على عمل الحياة الاقتصادية في العراق وذلك لإعادة الحياة الطبيعية إلى العراق ومنطقة (الشرق الأوسط) ونتيجة لذلك وكعامل مساعد آخر وجدت الصناعة الأمريكية مجال أوسع لعزو الأسواق العراقية⁽¹⁾.

لقد صاحب التوجه الأمريكي نحو العراق مخوف بريطانيا من اتساع حجم هذا التوجه ومن ثم الإضرار بمصالح بريطانيا التي أخذت الحرب معها ما أخذت وأنهكتها وأثقلت كاهلها، فكان أمراً طبعياً أن تحاول الولايات المتحدة الحصول على بريطانيا، لذلك حملت السفارة الأمريكية على تشجيع التجار ورجال الأعمال العراقيين عبر الاتصال بهم وإطلاعهم على المتوجات الأمريكية لاستيراد مختلف البضائع مثل السيارات والأدوات الكهربائية وبالمقابل تشجيعهم على تصدير المتوجات العراقية كالتمور والجلود إلى الولايات المتحدة⁽²⁾.

لقد لمهدت أكبر صورة للصراع الاقتصادي بين بريطانيا والولايات المتحدة في (مركز محور الشرق الأوسط)، واستكمالاً لما ذكرناه فقد كان الموظفون البريطانيون يعملون ما في وسعهم باندفاع فتح المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية من التغلغل داخل العراق وفي الوقت نفسه فأنهم لا يبرؤن على القيام بإجراءات هدية خصوصاً في فترة الحرب خوفاً من اعتبارها إجراء معادي لأمريكا والتي أهم حليف بريطانيا، ولهذا فان مثل هذه الإجراءات التي تعمل على مقاومة

(1) الأمين، التماس الأمريكي-البريطاني، ص 97

(2) عبد الممنر السائق، ص 81 .

اتساع رقعة التاريخ السياسي والاقتصادي الأمريكي في هذه المنطقة تنفذ من قبل البريطانيين بشكل خفي وغير مباشر⁽¹⁾

ولتكريس هذا الصراع بحث السفارة البريطانية بعض المسؤولين البريطانيين لعرقلة تصدير البضائع الأمريكية وتقويت العزيمة على المصانع الأمريكية لتسويق منتجاتها، حيث قام العقيد البريطاني بيتر ريليس (P. Rayless) مدير الاستيراد العام في وزارة التموين العراقية والدكتور بيلي (Bailey) ممثل بريطانيا في (مركز تموين الشرق الأوسط) في القاهرة بالعمل على عدم السماح لتصدير البضائع الأمريكية وخاصة للنسوجات القطنية إلى العراق وإتهما أطلقا إشاعة بأن ليس للشركات والمصانع الأمريكية رغبة في دخول الأسواق العراقية⁽²⁾ مما أثار شجوة لدى الأوساط الأمريكية التي بذلت البحث عن مصدر هذه الإشاعات، فقام آر جي جاكسون (Commander R. G. Jackson) مدير عام (مركز تموين الشرق الأوسط) بالاتصال بالدكتور بيلي ممثل بريطانيا في المركز للتأكد من هذه الإشاعات، فأخبره بيلي أنه لا يعلم مصدرها وأنه ليس له أية يد فيها⁽³⁾. كما أننا نلاحظ في هذه الفترة بالتحديد في عام 1944 إزدياد النشاط الأمريكي-العراقي من حيث الصادرات والواردات، فقد ارتفعت قيمة الصادرات العراقية إلى 617385 ألف دينار عراقي، في حين بلغت نسبة الواردات بـ 196035 ألف دينار عراقي، والسبب في ذلك يعود إلى إقدام بريطانيا على خلق أسواق التعامل التجاري بوجه

(1) الأمين، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 28

(2) المصدر نفسه، ص 29.

(3) U.S.N.A., Embassy Baghdad to State Department, Washington, April 20, 1944, File 24, P. 890

العراق مما اضطره إلى الانحياز والامتناع من الأسواق الأمريكية التي سارعت إلى تلبية المطالب العراقية⁽¹⁾.

إن الوضع الاقتصادي الصعب الذي عاشه العراق خلال فترة السيطرة البريطانية وبالتحديد خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وتسخير طاقات العراق وإمكاناته الاقتصادية لخدمة الجيش البريطاني، دفع الحكومة العراقية إلى إظهار الرغبة في التطرب من الولايات المتحدة حيث أن الحكومة التي جاءت إلى الحكم في أوائل حزيران عام 1944 انتهت منهجاً أكثر استقلالية تجاه البريطانيين، وأصررت أنصار الحكومة في مناسبات الحكومة على تفضيلهم الاستقالة بدلاً من الانصياع لأوامر السفارة البريطانية والمستشارين البريطانيين⁽²⁾.

وبعد هذا التحول الرسمي العراقي حول تشجيع التدخل الأمريكي في شؤون العراق قام وزير الخارجية العراقي لؤي العمري بالاتصال بالوزير المفوض الأمريكي وأخبره بأنه يطمح أن تكون العلاقات بين الولايات المتحدة والعراق بنفس مستوى علاقة العراق ببريطانيا وأنه يوجد هناك شعور بين الطبقة الحاكمة في العراق ومنذ فترة، بأنه يجب توطيد علاقة العراق مع الولايات المتحدة، حيث أن توطيد هذه العلاقات سوف يؤدي إلى تحقيق تقدم اجتماعي وثقافي واقتصادي في المنطقة⁽³⁾.

(1) المبروك المصدر السابق، ص 155 .

(2) هبة المصدر السابق، ص 8 .

(3) U.S.N.A., No. 890.1344 , Henderson to State Department Am Embassy , Baghdad (Washington) , November 25 1944 .

بعد التنافس على النفط :

أشرنا فيما سبق إلى المصالح النفطية الأمريكية-البريطانية حتى عام 1939، وكيفية نشوء هذه المصالح والتنافس والصراع الذي كان دافعا بين الطرفين من أجل الاستحواذ على امتيازات البحث والتنقيب على النفط وكيف استطاعت الولايات المتحدة من الدخول كشريك لبريطانيا في شركة نفط العراق (شركة النفط التركية سابقا) وستحدث في هذا الفصل عن استمرار هذا الصراع خلال فترة الحرب العالمية الثانية وبعدها. إذ ظهرت في الولايات المتحدة موجة من الدعاية القوية في أوساط الرأي العام الأمريكي وفي الفترة 1941-1942 بالتحديد عن قرب نزوب آبار النفط الأمريكية المحلية وعن زيادة اعتمادها على الواردات الأجنبية بما يهدد أمنها وتقدمها القومي والاقتصادي ورفاهية شعبها، وكان الهدف من هذه الدعاية والذي اتضح فيما بعد هو تحقيق سيطرة أكبر للمصالح النفطية الأمريكية على نعط منطقة (الشرق الأوسط) وإضعاف نفوذ بريطانيا في المنطقة وعقد اتفاقيات نفطية بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتيح الأولى احتلال المركز المسيطر على (الشرق الأوسط) ونعط⁽¹⁾

تضاعفت أهمية النفط في الحرب العالمية الثانية، حيث استهلك خلال الحرب مئات الملايين من الأطنان مما زاد في تلهف الدول العظمى في الحصول على امتيازات النفط وتخزين الملايين من أطنانه وضمان الكثير من موارده، فاستمرار الحرب أدى إلى نزوب الكثير من آبار النفط الأمريكية وإلى نقص المخزون من الذهب الأسود في أمريكا مما أدى إلى اتهامها بخر الشرق الأوسط وإلى الصراع في

(1) مصطفى خليل، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، 1974)، ص 19 .

سبيل الحصول على النفط العربي⁽¹⁾. ورغم ذلك فقد بقيت الولايات المتحدة وخلال السنوات الأولى للحرب تحترم السيطرة البريطانية على منطقة الخليج وتعتبرها القوة الأكبر في المنطقة رغم اتساع المصالح الأمريكية فيها ويعتقد أن السبب في ذلك يعود لإشغال صانعي السياسة الأمريكية بفضية واحدة وهي كسب الحرب⁽²⁾.

ومثلما ظهرت حاجة الولايات المتحدة للنفط خلال سنوات الحرب ظهرت حاجة بريطانيا كذلك إليه فزاد الطلب على النفط العراقي وذلك لقلة تكاليفه ودخس أسعاره وسهولة نقله وكان ذلك لتحقيق مصالح الجماعات المساهمة في شركة نفط العراق⁽³⁾.

ومن خلال الاهتمام الأمريكي الخواصل بنفط المنطقة عامة قامت بإجراءات عديدة من أجل تنمية مواردها النفطية في داخل الولايات المتحدة وخارجها، ففي 27 نيسان 1941 أعلن الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت حالة طوارئ محدودة وعين هارولد إيكس (H. Ickes) مسدً ومنظماً للعمل على توحيد مختلف مظاهر الصناعة النفطية لمواجهة حالة الطوارئ التي مرت بالبلاد بسبب حالة الحرب⁽⁴⁾. وما جعل الولايات المتحدة تفكر في الاعتماد على المصادر النفطية من خارج البلاد هو خوفها من تناقص احتياطيها الداخلي، ونتيجة لذلك دعت الشركات النفطية الأمريكية إلى تعديل امتياز شركة نفط البصرة واستثمار نفطها بأقرب وقت، إلا أن شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية (Anglo-Iranian Oil Company)

(1) أحمد موبلم العمري، صراع البترول في العالم الخارجي، (القاهرة، 1960)، ص 68-69.

(2) Bryson, op Cit. P. 115.

(3) خليل، التلويخ السياسي، ص 305.

(4) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط3 (القاهرة، 1950)، ص 133.

عارضت هذا الاتجاه، لأن بريطانيا بالأساس لم تكن راضية في تطوير المنطقة وعرض نتائجها التفصيلية في إيران للمناقشة⁽¹⁾

لقد كانت الشركات المساهمة في شركة نفط العراق متفقة على تأجيل استثمار النفط العراقي حتى الحرب العالمية الثانية، لأنها كانت تمتلك مصادر خاصة بها في أنحاء أخرى من العالم⁽²⁾.

إن ظروف الحرب وفقدان الولايات المتحدة لملايين الأطنان من النفط جعلها تفكر في الاستفادة من المصادر الخارجية، فقد كانت راضية في استثمار حقول شركة نفط البصرة للتعويض عما فقدته خلال فترة الحرب، إلا أن بريطانيا كانت غير راضية في تطوير المنطقة - كما ذكرنا سابقاً - الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من المنافسة بين الشركات الأمريكية والبريطانية في العراق وبالتحديد في شركة نفط العراق.

لقد ارتبطت المصالح النفطية الأمريكية في العراق بشركة نفط العراق فقط، فكان أي عامل سلبي على الشركة يهدد مصالح أمريكا، لذلك كان مركز أمريكا قلقاً في العراق، فعندما شبت الحرب العالمية الثانية وظهرت الأزمة العراقية لبريطانية وأحداث مايس إزداد شعور العداء ضد شركات النفط بزيادة شعور العداء ضد بريطانيا، مما زاد من غلوف الجماعات الأمريكية للمساهمة في الشركة من احتمال إلغاء الحكومة العراقية لامتياز شركة نفط البصرة بعد انتهاء الوقت المحدد لها بالشروع بالحفر في 21 تشرين الثاني 1941⁽³⁾.

(1) خليل، التاريخ السياسي، ص 314.

(2) المصدر نفسه، ص 314.

(3) خليل، التاريخ السياسي، ص 306.

لذلك وفي 12 شباط 1943 طالبت الوزارة الخارجية الأمريكية من وزيرها المفوض في بغداد توماس ويلسون (T. Wilson) أن يقدم مذكرة للحكومة العراقية يبين فيها أن الحكومة الأمريكية تعتبر استلامها لنفط الإيجار المطلق لعام 1942 ومطالبتها بنفط المستحق لعام 1943 يتعارض مع ادعائها بطلان الامتياز وانها تأمل أن تسلم تأكيداً من الحكومة العراقية بأن استلامها لمبلغ الإيجار المطلق قبل نهاية آذار 1943 بمثابة اعتراف باستمرار نفاذ الامتياز⁽¹⁾.

لقد نصت المادة 40 من الامتياز على أن كل أعمال أو عجز يمارس من الشركة عن تنفيذ أو المحار شيء من أحكام الاتفاقية لا يجوز اعتباره خرقاً للاتفاقية إن كان ذلك ناجماً من قوة قاهرة، ونصت المادة 41 على أن كل خلاف في تفسير الاتفاقية يعجز الطرفان عن تسويته بطريقة أخرى يحال إلى حكمين النون يختار كل فريق واحد منهما وعلى وازع يختاره الحكمان قبل الشروع في التحكيم، وبناءً على ذلك أبلغت الحكومة العراقية شركة نفط البصرة في 27 كانون الأول 1941 بأنها قررت حل الخلاف عن طريق التحكيم والافاتها متعبر اتفاقية الامتياز ملغاة، وسارت قديماً في ذلك حين عيّنت في 26 كانون الثاني 1943 وزير خارجيتها عبد الآله حافظ حكماً عنها فيما عيّنت الشركة سكيليروس (Siklirous) مدير إدارة شركة نفط العراق حكماً عنها والذي وصل بغداد في 19 كانون الثاني 1943⁽²⁾. وكانت الجمهورية الأمريكية (شركة استثمار الشرق الأدنى) المساهمة في شركة نفط العراق والمالكة لشركة نفط البصرة على اتصال بمحوريتها حول للوضوح وتطلعها على تطورات الموقف أولاً بأول، وبناءً على تلك للعلومات اعطت الحكومة الأمريكية

(1) المصدر نفسه، ص 354

(2) حليله للتوجه الأمريكي نحو العراق ص 72

خطأ أن رغبة نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي آنذاك) من وراء التحكيم هي فسخ الامتياز فوجلت الفرصة لعلها سانحة لامتزاع الامتياز وتحتين علاقتهما بالعراق، حيث قامت الولايات المتحدة بالضغط على نوري السعيد واغراه بمسألة وزيرها المفوض في بغداد ويلسون بهدف تشجيعه على إلغاء الامتياز ومنحه للشركات الأمريكية⁽¹⁾. إلا أن دوايح نوري السعيد من وراء هذه العملية هو للضغط على الشركة للحصول على قرض إضافي لضمان مصالح بريطانيا لا سيما وأن مصلحته ومصلحة بريطانيا كانت شيئاً واحداً، وحين قابل ويلسون في 17 شباط 1943 نظاماً بأنه لا يريد تطوير المنطقة وإبلعه أيضاً أنه دائماً يعتبر منطقة البصرة احتياطياً وطنياً للضغط⁽²⁾

من خلال المباحثات التي جرت بين نوري السعيد وويلسون، عبر نوري السعيد ووزير خارجيته عبد الآله حافظ عن أسفهما لتدخل حكومته في مسألة تخص العراق والشركة، أما سكليروس فكان يرى أنه المحلل الوحيد للشركة وأن المصالح الأمريكية لا تشكل سوى أقلية في مجلس الإدوار، فحز التدخل الأمريكي كلاً من نوري السعيد وسكليروس على الإسراع في الصالح حول التمهيدات التي طلبتها شركتنا نفط البصرة والموصل، وفي 22 آذار 1943 وقعت بالأحرف الأولى التفتيتين أرسلتا إلى مجلس إدارة الشركة لاختيار أحدهما⁽³⁾

اختار مجلس إدارة الشركة الاتفاقية الثانية والتي تتعلق بشركتي نفط البصرة والموصل معاً والذي ينص على منح الحكومة العراقية تأجيلاً غير محدد لتمهيداتها الخاصة بالحفر وتصدير النفط يبدأ من الثاني من أيار 1941 وينتهي بعد عامين من

(1) حنبل، التوجه الأمريكي نحو العراق، ص 53

(2) حنبل، التاريخ السياسي، ص 315.

(3) المصدر نفسه، ص 317.

توقيع الهدنة مع ألمانيا أو إيطاليا أو اليابان أيهما تكون الأخيرة مقابل قرض مقداره مليون ونصف المليون باون يدفع في الأول من حزيران عام 1943⁽¹⁾.

ويغض النظر عن الاتفاقية الأولى والتي كانت خاصة بشركة نفط البصرة فقط، فقد اختارت الشركة الاتفاقية الأهم والتي تخص شركتي نفط البصرة والموصل معاً والتي من خلالها تضمن بريطانيا مصالح أوسع وأشمل، وهي بالأساس كانت موجهة ضد المصالح الأمريكية التي كانت بأمن الحاجة إلى مصادر النفط في ذلك الوقت، إلا أن الدور الكبير

الذي لعبه نوري السعيد لخدمة المصالح البريطانية للعراق كان لها الأثر الكبير في طمان الرعدة البريطانية على أمريكا.

فيما بعد عرضت الاتفاقية للمناقشة في مجلس النواب في العاشر من نيسان 1943 بعد أن اختارها مجلس الشركة في 25 آذار منه، فانتقدت المعارضة قبول الحكومة على المبلغ الرهيب مقابل تأجيل استثمار النفط لأجل غير محدود لا سيما وأن هذا المبلغ لا يساوي شيئاً في ضوء التضخم النقدي السائد، وأشاروا إلى أن الغبن الذي سيلحق بالعراق من جراءها كبير جداً، ومع ذلك فقد وافق المجلس عليها بالأكثرية⁽²⁾.

أما الصورة الثانية من صور الصراع النفطي البريطاني الأمريكي خلال سني الحرب فقد ظهر عندما تبليغت وزارة الخارجية الأمريكية بوجود أعمال تخريب من قبل موظفين بريطانيين في العراق لمرقلة أعمال شركة النفط العراقية (T.P.C.) (والتي كانت لبريطانيا كما لفرنسا وأمريكا وهولندا 23.5٪ من أسهم الشركة)

(1) المصدر نفسه، ص 317.

(2) تحليل، التاريخ السياسي، ص 318.

حيث كانت هذه الأعمال التخريبية لعرض إساءة وتطوير أعمال شركة النفط الإنكليزية الإيرانية والتي تمتلكها بريطانيا لوحدها⁽¹⁾، حيث أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً إلى الوزير القومض الأمريكي في بغداد في 18 كانون الثاني 1943 فحواه أن وزارة الخارجية الأمريكية علمت من مصادرها أن السبب وراء تدمير النفط والتجهيزات العائدة لشركة النفط العراقية في منطقة الموصل هو شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية، حيث أكدت هذه المصادر على أن هذا العمل التخريبي قد دبر من قبل الجيش البريطاني معللاً سبب ذلك أن هناك قضايا عسكرية وأمنية تستلزم تدميرها، حيث أنها قد دبرت لغرض القضاء على التنافس التجاري. كما أن المصادر تؤكد أن 10-12 ألف طن من المعدات وأدوات الحفر العائدة لشركة نفط العراق والتي سطر عليها الجيش البريطاني قد شحنت من البصرة إلى جهة غير معلومة وتستعمل الآن من قبل شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية وسوف لن تعاد إلى شركة نفط العراق. ويتضح من هذا التقرير أن بريطانيا أرادت إبعاد خطر المنافسة الأمريكية من خلال القضاء على ممتلكات شركة نفط العراق والتي لأمریکا فيها نسبة 23,5٪ والسيطرة على هذه المنابع عن طريق شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية⁽²⁾.

إلا أن الظروف اللاحقة والتطورات الدولية التي حدثت في العالم بسبب الحرب وتزعزع مركز بريطانيا والشعور المعادي لها في العراق قد دفع الحكومة العراقية إلى تغيير سياستها والتقرب من الولايات المتحدة، فضلاً عن رغبة رجال السياسة العراقيين في إقامة علاقات مينة مع أمريكا، فخلال هذه الفترة ازداد

(1) لايم، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 89

(2) U.S.N.A. , No. 890 , G 363 / 378 , S. Walla , State , Department Washington D.C. Tons Embassy , Baghdad , January 2 , 1943 .

اهتمام الولايات المتحدة بزيادة وتطوير إنتاج النفط في العراق بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة، حيث أن الولايات المتحدة بدأت تنظر باهتمام بالغ إلى أهمية العراق بالنسبة للمصالح التغطية الأمريكية في الخليج العربي، فالعراق يمثل على الخليج العربي ووجود قوة معادية للولايات المتحدة في العراق أو وقوع تغييرات سياسية جذرية فيه يمكن أن تؤثر سلباً على المصالح الأمريكية في الخليج⁽¹⁾. وانطلاقاً من التنازع بين السياستين العراقية والأمريكية حاول نوري السعيد من خلال زيارته للولايات المتحدة في 29 أيار 1945 بصحبة الوصي عبد الله، استغلال رغبة الحكومة الأمريكية في تطوير المنطقة من أجل الضغط على شركة نفط العراق لتسوية سياستها في استغلال نفط العراق ومطلب مساعدة الولايات المتحدة للعمل على زيادة الإنتاج في حقول العراق واستثمار نفط البصرة ومد خطوط أنابيب جديدة⁽²⁾.

(1) عبد المصطفى السائق، ص 73.

(2) المصطفى نفسه، ص 74.

الفصل الثالث

**ميادين صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي في العراق بعد الحرب
العالمية الثانية 1945-1958**

أولاً: ميدان التسليح والبعثات العسكرية

ثانياً: التنافس في المجال الاقتصادي

ثالثاً: التنافس في المجالين التعليمي والثقافي

رابعاً: التنافس في ميدان النفط

الفصل الثالث

مبادئ صراع النفوذ البريطاني-الأمريكي في العراق بعد الحرب العالمية الثانية 1945-1958

دار صراع النفوذ البريطاني - الأمريكي حول العراق، وخاصة في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وفي مبادئ مختلفة لعل من أبرزها مبادئ التسليح والبحثات العسكرية، والاقتصاد والنظرة، والتعليم، ولم يكن الصراع في كل الأوقات واضحاً وجلياً، وإنما اتخذ شكلاً دافياً وستعرض لأبرز مبادئ الصراع.

أولاً - ميدان التسليح والبحثات العسكرية.

في يوم الخميس الموافق 6 كانون الثاني 1921، عين في وزارة الدفاع فريق من الضباط العراقيين، وعقد الاجتماع الرسمي الأول لفتح دوائر (المقر العام للجيش العراقي) في (قصر عبد القادر باشا الحضيري) المطل على نهر دجلة قرب الباب الشرقي. ورأس الفريق جعفر العسكري وزير الدفاع الاجتماع وإلى جانبه المهجر أيدي (J. I. Eadi) المستشار البريطاني للوزارة ووكيل القائد الرائد عبي الدين بن صر الخيال ومجموعة من الضباط، وقرر في الاجتماع تأليف المقر العام من أربع دوائر هي الحركات، الإدارة، اللوازم والمخاضات، فكانت تلك الدوائر البذرة الأولى لنشوء الجيش العراقي⁽¹⁾.

(1) وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط1، ج1، (بغداد 1986)،

بعد دخول العراق عضواً في عصبة الأمم في 3 تشرين الأول 1932 كان الجيش العراقي يتكون من (10.000) مقاتل و (22) مدفعاً و (111) رشاشة متوسطة و (137) رشاشة خفيفة و (1053) سيفاً و (13) طائرة وبعض القطعات الساندة والخدمات المتواضعة مما يدل على أن الجيش آنذاك لم يكن بالقدرة على تحقيق الأمان الوطني والقومية وكان الواضح من ذلك أن عرض بريطانيا هو الإبقاء على جيش صغير لا يكاد يكفي لتحقيق الأمن الداخلي، فوجدتها تقاوم كل مسعى وطني لزيادة عدد ورفع مستوى كفاءته القتالية لكي يستجدي المعونة البريطانية عند تعرض أمنه الوطني للخطر⁽¹⁾

كانت الحكومة العراقية آنذاك، تعتمد بصورة كبيرة على بريطانيا في أمور الجيش وكان هناك مستشارون عسكريون بريطانيون في الجيش، وخلال ظروف الحرب العالمية الثانية وبالتحديد خلال ثورة عاصف عام 1941 كان الجيش العراقي يتألف من (1800) ضابط و (45 000) ضابط صف وجندي و (13.000) حيوان من خيول وجمال وبغال، وكانت القوات المحاربة تتألف من (42) فوج مشاة و (21) بطرية مدفعية ومجموع أربع كتائب خيالة وعدة أسراب جوية وأربع برابرة برية وصنوف فنية وإدارية أخرى⁽²⁾. فكان من الطبيعي ونتيجة لموقف الجيش المعادي لبريطانيا خلال ثورة عاصف والحرب العراقية البريطانية وبعد سيطرة بريطانيا على أمور العراق، أن تقوم بريطانيا بإضعاف لجيش العراقي وكسر شوكة، فاعيد بعد انتهاء المعركة وبالتحديد في نهاية عام 1941 الاستشاريون العسكريون البريطانيون ومعظمهم من اللجن عملوا كمستشارين عسكريين في بدء تأسيس الجيش، وقد

(1) يعمر دكي الخيري، تأسيس الجيش العراقي وتطوره في الفترة 1921-1958، مجلة الزحف الكبير، بلدان العدد 4، كانون الثاني شباط 2000، ص 65.

(2) المحسن، المصدر السابق، ج 6، ص 181.

اشتهروا بتزعمهم الاستعمارية وسيطروا على الجيش سيطرة تامة، وكان هدفهم العاء الجيش العراقي نهائياً إلا أنه كان من الصعب عليهم ذلك فعملوا على الإبقاء على هيكله مع تجريده من القيادة الكفومة وروح القتال والوسائل المادية التي تلزمه للدخول في معارك نظامية⁽¹⁾

وبما أن زمام الأمور كانت بيد بريطانيا فإنها سمت جاهدة ومن خلال سيطرتها على قيادة الجيش العراقي في العمل على إضعاف هذا الجيش فنجدتها قد أوعزت إلى رئاسة أركان الجيش بوضع خطة لإعادة تنظيمه في نهاية ولاة نوري السعيد الثامنة (25 كانون الأول 1943-19 نيسان 1944)⁽²⁾. ومن خلال البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية⁽³⁾. والتي عملت على تثبيت وحداته بحجة إشراك الجيش مع الثور ضد الحلفاء، وعملت على إضعاف كفاءته القتالية بتدريسه منذ عام 1944 وحتى منتصف عام 1947 على الحروب غير النظامية فضلاً عن ضعف

(1) المصدر نفسه، ج 6، ص 182 .

(2) وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة، ط 1، ج 3، (بغداد، 1991)، ص 172 .

(3) د. ك. و.، وزارة الدفاع، مجلة الحسابات العسكرية، بغداد، البعثة الاستشارية البريطانية، شباط 1940، و 40، ص 5 . البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية وهي بعثة كان هدفها المعلن الاشراف على الجيش العراقي وتطويره إلا أن هدفها لأسس والخطي كان إضعاف الجيش العراقي على أكبر قدر وباتت بعد أن أصبحت قيادة البعثة بيد الجنرال رتن الذي منح وثبة فويق وكفية لي لجيش العراقي ابتداء من 23 أيار 1944 بموجب الإرادة الملكية 306 في 5 تموز 1944 وعندما شغل منصب المفتش العام للجيش العراقي عهد له نوري السعيد بصفته وكيل وزير الدفاع بزيادة الوحدات العسكرية وتقديم توجيهات الفعالة في إعادة تنظيم الجيش. انظر تاريخ القوات المسلحة، ج 3، ص 172 .

تصليحه وتجهيزه⁽¹⁾.

اقتربت سيطرة بريطانيا المطلقة على أوضاع العراق بمختلف جوانبها بتسخير امكانيات البلد خادمة لبريطانيا، وعندما أراد العراق تأسيس جيش وطني لم تكن بريطانيا واقفة بوجه هذا المطلب إلا أن استطاعت من خلال تغفلها في أجزاء هذا الجيش من السيطرة عليه وإضعافه، فرغم تعهداتها الكبيرة للشووش بالجيش العراقي إلى أعلى المستويات ومن خلال تسليمه كجيش حليف، إلا أنها كانت تريد أن يكون لأغراض الأمن الداخلي فقط وليس للدفاع الوطني، حيث أن بريطانيا كانت مقتنعة دائماً بأن السلاح الذي تسلمه للجيش العراقي سيستخدم، في يوم من الأيام، ضدها أو ضد مصالحها في المنطقة ولهذا لم تسمي إلى تزويد العراقي باحتياجاته العسكرية كما ونوعاً⁽²⁾.

إن الحرب العالمية الثانية قد أنهكت بريطانيا عسكرياً واقتصادياً مما جعلها غير قادرة على حماية المنطقة والدفاع عن مصالح الغرب الرأسمالي تجاه القوى العالمية الجديدة التي ظهرت على المسرح السياسي الدولي ومواجهة حركات التحرر نتيجة لتنامي الشعور الوطني والقومي عند الشعوب التي استعمرتها مما جعلها تنسحب من مناطق مستعمراتها لتحل محلها الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾. هذا الضعف الذي أصاب بريطانيا انعكس على العراق أيضاً فوجد المصالح الأمريكية تتغلغل في هذه الفترة بصورة أوسع، وكانت الولايات المتحدة تبحث عن طرق وأساليب لكي

(1) اغنيو المصدر السابق، ص 67.

(2) مزيد الوائلي، العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958، مجلة دراسات سياسية، بغداد.

العدد 1، شباط 1999، ص 100-101.

(3) أحمد صراع التوتن الطحيز، ص 149.

تصع لها موطن قلم في العراق فوجدت الفرصة سانحة أمامها بعد انتهاء الحرب ومخروج بريطانيا منهكة، فكان الجانب العسكري واحداً من الجوانب التي كان للولايات المتحدة الأثر الكبير فيه والذي خلق منافسة قوية بين بريطانيا على تسليح الجيش العراقي حيث أحدثت مسألة تسليح الجيش وتجهيزه في عام 1946 أهمية أكثر من السابق ودخب البريطانيون في بيع الموجودات الفائضة في مخازن جيشه أو إعارتها بأثمان، واستمرت المراسلات في الدوائر البريطانية ذوات العلاقة للتوفيق بين المتطلبات السوقية (الاستراتيجية) ومتطلبات السياسة الخارجية، واستمرت المناقشات في آذار 1946 حول تجهيز الجيش العراقي وتسليحه، وأشار القائد البريطاني في العراق إلى موضوع إعارة العراق الأسلحة والمعدات المستعملة والتبيرة داخلاً لدى الجيش البريطاني، فأبده المسؤولين العسكريين البريطانيون في العراق مطالبوا مراجعهم بمنح حرية عمل عملية لفائدة العراق، وأكدوا أن العراق منطقة تخضع للمخاطر إضافة إلى أن بيع الموجودات الفائضة في مخازن الجيش البريطاني للحكومة العراقية يتغذى، لكثير من التأخير وينجم عنه، لتخلص من التكاليف العالية للحراسة والإدامة⁽¹⁾.

في الوقت الذي حرصت فيه وزارة الخارجية البريطانية على ضرورة إضاح النفقات التي يتحملها عن إيجار المعدات القديمة، إذا قبلها العراق على سبيل الإعارة إلى أن تتوفر معدات جديدة، بل للسلطات البريطانية أنهم إذا تطلبوا في موضوع بدلات الإيجار قد يخسرون هذه التجارة لتفيدة لهم لا سيما وأنه أصبح واضحاً أمامهم احتمال تحول العراق نحو الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾. ولما

(1) تاريخ القوات المسلحة، ج 3، ص 192

(2) المصدر نفسه، ص 192

تسلمت وزارة أرشد العمري المسؤولية في حزيران 1946 كانت المراسلات بين وزارة الدفاع والجهات البريطانية مستمرة فيما يخص تسليح الجيش ولجهيزته إذ تطلب حل بعض مشكلات تدخل المستويات العليا، ونظراً لسفر الوصي إلى بريطانيا نقل القائم بالأعمال العراقي في لندن شاكر محمود الرادي إلى الموظف المختص بوزارة الخارجية في 2 تموز 1946 رغبة الوصي في مقابلة مونتغمري ليفارغ في مسألة تجهيز معدات للجيش العراقي وأن من مصلحة بريطانيا أن توفر المعدات التي يحتاجها العراق، وعقد الاجتماع في 16 تموز 1946 وأصرّب الوصي خلال اجتماع عن استيائه من المعدات التي جهرها البريطانيون للجيش العراقي لأنها كانت معدات عديمة الفائدة⁽¹⁾

لقد حرم العراق من تسليح جيشه في سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها في حين كانت القوى الوطنية والقومية تضغط باتجاه تلبية الجيش وتميزه وتطالب بتخلي بريطانيا عن مطاري الحبانية والشعبية وتسليم القواعد العسكرية إلى السلطات العراقية وهي القواعد التي نصت على منحها المادة الخامسة من معاهدة التحالف العراقية-البريطانية المؤرخة في 30 حزيران 1930. وبموجب خطة وضعتها وزارة الدفاع في أوائل عام 1946 بتدريب الجيش على الحروب النظامية وتسليحه بالأسلحة الحديثة، نظمت وزارة الدفاع منهج الأربع سنوات لتسليح الجيش وتأمين الاحتياجات الضرورية، وجرى المباحثات التمهيدية بصورة سرية في المدة 7-17 أيار 1947 بين وفد عراقي مؤلف من رئيس الوزراء صالح جبر ووزير الدفاع شاكر الرادي ورئيس أركان الجيش صالح صائب الجبوري ووفد بريطاني مؤلف من نائب مارشال الجو بريان بيكر (Brian Baker)

(1) المصلح نفسه، ص 196 .

ورئيس مارشال الجوا. كراي (A. Gray) والعميد أف. من. كرتس (F. C. Curtis) والقائم بأعمال السفارة البريطانية في بغداد دوكلام بوسك (Douglas Busk) ورئيس البعثة العسكرية البريطانية في وزارة الدفاع القوي رتن (J. M. L. Rentin) والرائد يوناك (P. Uniacke) وعقدت ثلاثة اجتماعات في قصر الرحاب إلا أن المفاوضات توقفت قبل الوصول إلى نتائج نهائية⁽¹⁾

وعلى ما يبدو قد تأثرت عملية تسليم الجيش العراقي بالأحداث الجارية في فلسطين، إذ كان لهذه الأحداث وقع على تزويد العراق بالأسلحة والمعدات الحربية من قبل بريطانيا، ففي بداية الأحداث قامت بريطانيا في 28 نيسان 1948 بسحب البعثة العسكرية الاستشارية البريطانية التي كانت مهمتها ومنذ البداية إضفاء الجيش العراقي معطلة سحب البعثة بطرح الجيش العراقي مرحلة من الكفاءة وأصبح بها في خضم من جهود هذه البعثة ولهي كان الهدف الأساسي من سحبها هو التنصل من أي فشل قد يحدث في الجيش العراقي في فلسطين⁽²⁾ بسبب حالتها السيئة⁽³⁾

كانت حرب فلسطين عام 1948 عكساً لتطبيق بريطانيا المعاهدة البريطانية والإبقاء بنودها لا سيما وأن طلبات العراق من السلاح والعتاد كانت متراكمة في الدوائر البريطانية طوال سنوات الحرب العالمية الثانية في حين تزايدت حاجة الجيش العراقي إلى صرف تلك الطلبات. وفي سبيل الإسراع في إنجاز تلك الطلبات عقد في 29 أيار 1948 اجتماع في وزارة الخارجية بغداد حضره وزير الدفاع ووكيل وزير

(1) تاريخ القوات المسلحة ج3، ص 204.

(2) كان للجيش العراقي شرف المساعدة في حرب 1948 ضد (إسرائيل) للتفاصيل انظر المصدر نفسه ج3، ص 209-241.

(3) الحبر، المصدر السابق، ص 68.

الخارجية أرشد العمري والفريق الركن صالح صائب الجيوري رئيس أركان الجيش والعقيد الركن عباس علي غالب مدير شعبة الحركات ويوسف الكيلاني من وزارة الخارجية وحضرها أيضاً السفير البريطاني وسكرتيره. وشدد في محضر الاجتماع على صرف الطلبات العسكرية ومجث امتناع مستودعات القوة الجوية البريطانية في الحبانية من تجهيز القوة الجوية العراقية من احتياجاتها من الأعنة والقنابر والمواد الاحتياطية، ووجد السفير البريطاني ناخباً حكومته وحتمها على الموافقة على تجهيز الطلبات⁽¹⁾.

وبدلاً من صرف المعدات العسكرية المتعاقد عليها بين العراق وبريطانيا، أمرت الحكومة البريطانية في 2 حزيران عام 1948 بفرض حظر شامل والامتناع عن تزويد العراق بأية أسلحة ومذخرات مهما كان نوعها بدعوى التزامها بميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن فكان ذلك دليلاً على الانحياز إلى جانب إسرائيل وسوء نيتها تجاه الدول العربية ومنها العراق إذ أن ذلك المنع لم يطبق إلا ظاهرياً بحق الصهاينة⁽²⁾.

وفي الوقت نفسه وصل تقريران للمخابرات الأمريكية من الملحق العسكري الأمريكي في بغداد إلى السفير البريطاني في بغداد هنريسون (Henderson) يؤكدان على إرسال معدات عسكرية مهمة للجيش العراقي من قبل الولايات المتحدة، حيث أن بريطانيا أرادت أن تجهز العراق بأسلحة لحماية الأمن الداخلي فقط لأنها كانت تدرك أن أية أسلحة إضافية تصل إلى العراق تأخذ طريقها إلى فلسطين لذلك كانت بحاجة من وصول المساعدات العسكرية الأمريكية إلى العراق لا سيما وأن

(1) تاريخ القوات المسلحة، ج 3، ص 226.

(2) تاريخ القوات المسلحة، ج 3، ص 227.

التحريين اللتين حصل عليهما هندرسون قد وصلا في وقت متأخر، لذلك كانت بريطانيا تسعى لمنع وصول أية مساعدات عسكرية إلى العراق⁽¹⁾.

بعد عودة الجيش العراقي من فلسطين سرزت الحاجة إلى مقر مسيطر في بغداد، فشكلت أمرية موقع بغداد في 6 تموز 1949، وتم العمل على تزويد اقواح المشاة ببنقلية آلية بدلاً من النقلية الخيولية، وفي 15 آب 1950 تم استحداث مديرية الهندسة الآلية الكهربائية وفي 16 تموز 1951 شكلت سرية الدبابات المستقلة نوع نشرشل، وتم تشكيل لواء آلي في 29 كانون الأول 1951 بالاستفادة من موجودات القوة الآلية، وفي 2 أيار 1953 نظم بذلك ليصل الثاني سلطاته الدستورية وأصبح قائداً عاماً للجيش العراقي⁽²⁾.

لقد ظهر شعور، وفي هذه الفترة بالتحديد، بين أوساط المسؤولين العراقيين بموضوع المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق حيث أكد القائد العام للقوات العراقية في البصرة على أهمية تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة من أجل صد أي هجوم روسي محتمل⁽³⁾. ولما كانت قضية تسليح الجيش العراقي إحدى عوامل الاحتكاك بين العراق وبريطانيا ونتيجة لموقف بريطانيا المتشدد في الاستجابة لمتطلبات العراق العسكرية فقد قام رئيس الوزراء العراقي توفيق السويدي في 27 تموز 1950 باطلاع السفير الأمريكي في بغداد وأثناء اجتماع عقد بينهما على الطلبات العسكرية العراقية⁽⁴⁾.

(1) U.S.N.A. , No. 1/27/48 , British Military Shipment To Iraq , January 27 1948 , Film 4 , P. 501

(2) الخيرة، المصدر السابق، ص 68

(3) U.S.N.A. , Foreign Service Dispatch To The Department of State Washington , October 9 , 1952 , Film 15 , P. 219 .

(4) الدليمي، المصدر السابق، ص 201 .

كان هذا الطلب العراقي بداية لتوجه العراق إلى الولايات المتحدة وتغيير سياسة الوزارات اللاحقة، وبالإضافة إلى ذلك شعر العراقيون ونتيجة للضغط الشعبي الكبير لتطوير الجيش إلى حاجة العراق لتزويد جيشه بالمعدات الحديثة والأسلحة المتطورة، وبما أن بريطانيا كانت دائماً تحاول إضعاف الجيش العراقي، واتخذ من قاهلته وتحديد واجباته بحفظ الأمن الداخلي أرثاء وزارة جميل المدفعي السادسة والتي ألفت في 29 كانون الثاني 1953 الانجاء إلى الولايات المتحدة، ورغبة منها في توسيع تشكيلات الجيش العراقي وتقويته طلبت من حكومة الولايات المتحدة في آذار 1953 مساعدات عسكرية ودخلت الوزارة في مفاوضات مع الحكومة الأمريكية⁽¹⁾. إلا أن الوزارة لم تتلق أي جواب لطلبها⁽²⁾.

أدركت الولايات المتحدة وبالتحديد في مطلع الخمسينات، أن مركز بريطانيا في العراق أخذ بالضعف وأنه إذا ما تدهور على نحو متزايد فإن على الولايات المتحدة أن تسارع في تعزيز وجودها هناك، وفي إطار تلك الرؤية الأمريكية جاءت زيارة وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) إلى (الشرق الأوسط) في 27 أيار 1953 وهو أول وزير خارجية أمريكي، وقد رافقه في مهمته عدد من الخبراء الاقتصاديين والعسكريين⁽³⁾. فقامت الوزارة القائمة آنذاك الوزير الأمريكي بضرورة مد أمريكا يد لعون للعراق في المجال العسكري، رغم أن الأمريكيان لم يكونوا قد أجابوا على مذكرة الحكومة العراقية، إلا أن العراقيين واصلوا بحث الموضوع مع السفارة الأمريكية فقامت قائمة الصحابة الذين قاموا بفضجة منشطة في الأوساط العالية للحيلولة دون تلبية هذا الطلب، مما اضطر فاضل

(1) جريدة صوت الأهالي، بغداد، العدد (17)، 20 نيسان 1954.

(2) التليمي، المصدر السابق، ص 202.

(3) عزاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958، ط1، (بغداد 2002)، ص 231.

الجمالي أن يوجه رسالة إلى جون فوستر دالاس وجاء أن تعيد حكومته النظر في طلب العراق المشروع دون أن تتأثر بدعايات الصهاينة⁽¹⁾.

وانطلاقاً من رغبة حكومة الولايات المتحدة في دعمه المنطقة عسكرياً لشوفير غطاء أمني للساحل من المد الشيوعي فإن العراق حصل على اعتبار خاص لما له من صلة تقارب جغرافي بالاتحاد السوفيتي، بحيث أن مسألة المساعدة العسكرية الأمريكية للعراق يمكن أن يكون لها مغزى في تنظيم دفاع إقليمي في (الشرق الأوسط)⁽²⁾.

أن زيارة وزير الخارجية الأمريكي للعراق كانت جهداً للتغارب الدبلوماسي السياسي القائم بين العراق والولايات المتحدة آنذاك، حيث أنه بعد الطلب الذي عرضه رئيس الوزراء العراقي فاضل الجمالي (8 آذار 1953 - 29 نيسان 1954) على الوزير الأمريكي لم ير الأخير متعاضاً من تحقيق طلب العراق ولا سيما بعد أن وثق من تأثر سياسته بالسياسة الأمريكية المغايرة للسياسة الشيوعية العالمية، فوافق على طلب العراق وبعث به إلى سفارة الولايات المتحدة في بغداد لتبلغ بها الحكومة العراقية، حيث كان مهذا الجمالي في الحصول على المساعدة العسكرية الأمريكية لا يأخذ صفة معاهدة أو حلف يضطرنه إلى مراجعة مجلس الأمم للحصول على التشريع اللازم، فتم في 21 نيسان 1954 التوقيع على اتفاقية الأمن المتبادل بين الولايات المتحدة والعراق والتي بموجبها وافقت الولايات المتحدة على تزويد الجيش العراقي بالمساعدات العسكرية بدون أية شروط أو التزامات تحالفية أو سيامية⁽³⁾. وفي ضوء الاتفاقية المذكورة صادقت وزارة الدفاع الأمريكية على

(1) الحسي، المصدر السابق، ج9، ص 109

(2) U.S.N.A., Secretary of Defense, January 11 1945, Film 15, P. 283.

(3) للاطلاع على تفاصيل الاتفاقية انظر الحسي، المصدر السابق، ج9، ص ص 95 - 99.

تزويد العراق بمنحة عسكرية أمريكية عن طريق لجنة التنسيق الأمريكية للأسلحة (الشرق الأوسط) ⁽¹⁾.

لم تكن بريطانيا بعيدة عن محاولات الولايات المتحدة الرامية إلى بسط نفوذها على العراق وبدا ذلك واضحاً بعد زيارة دالاس، وفي محاولة لعدم ترك العراق يعتمد على الولايات المتحدة في التسلح اضطرت بريطانيا إلى تلبية بعض طلبات العراق من السلاح على الرغم من الصعوبات التي سببها توقف إنتاج بعض تلك الأسلحة كي تثبت للعراقيين فوائد المعاهدة العراقية-البريطانية، بالسبب لهم، ولكي تتمكن القوات العراقية من حفظ الأمن الداخلي ⁽²⁾.

وفي الوقت نفسه الذي كانت فيه الولايات المتحدة في منافسة خفية مع بريطانيا لأخذ مكانها بعد أن أصابها الانهيار، كانت (إسرائيل) داخلة في منافسة قوية ومثيرة مع الولايات المتحدة، حيث كانت ترفض توقيع اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق وأمريكا لأن ذلك يعرض أمن (إسرائيل) للخطر، وبما أن العراق يلمد حربي فإن ذلك يعني أن المساعدات التي يتلقاها العراق من أمريكا سوف تستخدم ضدها ويجب على الولايات المتحدة أن تعيد حساباتها وأوراقها في هذا الموضوع ⁽³⁾.

بعد توقيع وزارة الجمالي الثانية والولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية الأمن المتبادل والتي تمخض بالتحديد المعونة العسكرية الأمريكية، شعر البريطانيون

(1) U.S.N.A. , Subject: U S. Arms Program For Iraq , September 7 , 1954 , Film 15 , P. 778 .

(2) الحربي، المصدر السابق، ص 244 .

(3) U.S.N.A. , America Jewish Congress , The Honorable , John Foster Dallas , Secretary of State , State Department to Washington D.C. , May 18 1954 , Film 15 , P. 451 .

بالقلق، وأن هذه الاتفاقية سوف تؤدي إلى إضعاف موقفهم في العراق حيث كانوا يمشون أن يستسلم العراق لتوجيهات دبلوماسية الدولار⁽¹⁾ والتي وصفوها بأنها دبلوماسية متخيلة لا تعود بالنفع على المحتايين⁽²⁾.

لم تكن بريطانيا راغبة في دخول لولايات المتحدة للمنطقة ولم يكن بينها حيلة، لذلك قامت بتشجيع العراق ولكن بحذر شديد لقبول المساعدات العسكرية الأمريكية⁽³⁾. وبعد أن استطاعت أمريكا التغلغل في بلدان (الشرق الأوسط) عن طريق قروض بنك الإنشاء والتعمير ومشروعات القطعة الرابعة⁽⁴⁾. بدأت تتخذ

(1) دبلوماسية الدولار (Dollar Diplomacy) أكد كل من الرئيس ولهم موارد ثالث (1857-1930) رئيس الولايات المتحدة (1909-1913)، من الحرب الجمهوي ووزير خارجيته فرانك نوريس على سياسة الباب المفتوح شي سياساً حوت فيما بعد باسم دبلوماسية الدولار من أجل توسيع تجارة الولايات المتحدة من خلال دعم مشاريع، الأمريكية في الخارج وتشمل أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وخاصة الصين من أجل الحصول على امتيازات خاصة لمسكك حديد، حالها في ذلك حال بريطانيا وفرنسا وألمانيا، وقد تم ذلك جعل إنشاء الشخصي الذي لم تكن له سابقة واقعي وجهه الرئيس ثالث إلى الوصي على العرش الصيني الأمير جن (Chen) بما أدى إلى توليع امتياز تقاسمه الدول الأربع وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا في 20 مارس 1911، وهكذا بدأت المصارف الأمريكية، حالها في ذلك حال المصارف البريطانية الفرنسية والألمانية، تستعمل دبلوماسية الدولار في فتح الأبواب أمام المصالح الأمريكية. انظر: محمد المصدر السابق، ص 44

(2) هانم محمد الحفوي، العراق ومشروع الاحلال الدعاية الغربية 1946-1958 سجلات تاريخية في المواقف الرسمية والشمعية، بحث غير منشور بحرة الباحث، ص 15.

(3) الرنداوي، العلاقات العراقية - البريطانية، ص 95

(4) مشروع أمريكي لتقديم المساعدات للدول التي تطبقها ومن هذا لبدا عقد العراق اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية في 10 نيسان 1951 شملت على خمس مواد تضمنت المادة الأولى تتعاون في المجال الفني والمادى للتية تتعلق بالمشاريع التي تتطلب بموجب هذا الاتفاق والمادة الثالثة تتعلق بالتأهيج والمشاريع للشار إليها في المادة الأولى والمادة الرابعة تتعلق بالموظفين الأمريكيين في

الخطوة التالية وهي الاستحواذ على هذه البلدان سياسياً وعسكرياً واقتصادياً، وتعني بهذا إقامة تكتل عسكري في (الشرق الأوسط) إلا أن بريطانيا ما فتئت تحارب مشروعات التغلغل الأمريكي في المناطق التي تعدها خاضعة لنفوذها⁽¹⁾، لذلك انساق فاضل الجمالي وولد الدعوة الأمريكية لسياسة الأحلاف ولم يترك فرصة منحت له إلا ودعا فيها إلى إقامة حلف دفاعي يربط العراق وأقطار (الشرق الأوسط) بعجلة الغرب⁽²⁾.

ويدون الدخول في تفاصيل هذه الأحلاف وأطرافها الأمر الذي يهمننا فيه هو مدى تأثير هذه الأحلاف على المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وتأثير هذه المساعدات على بريطانيا التي كانت خير راعية في تغلغل النفوذ الأمريكي إلى المنطقة والعراق بالذات لما لبريطانيا من مصالح كبيرة وحساسة فيه، حيث أن أمريكا ومن خلال مشاريع الدفاع الإقليمية اتخذت وسيلة لخلق فئة متأثرة بها، إذ إن ذلك من شأنهم يجعل السياسيين والعسكريين العراقيين يميلون إلى المشاركة في المشاريع الأمريكية وربما يكونون على استعداد للاستمرار في مشروع الدفاع عن العراق من خلال مشروع تركيا وإيران وباكستان أكثر من استعدادهم للانضمام إلى مشروع يضم العراق وبريطانيا فقط⁽³⁾. لذلك كانت المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية كتمهيد لجر العراق للدخول في أحلاف أمريكا التي مستشعها في المنطقة، وحيث أكدت الولايات المتحدة

العراق وامتيازاتهم والمادة الخامسة تتعلق بطرح هذه الاتفاقيات والتعهدات المضادة إليها

انظر الراوي المصدر السابق، ج ٤، ص ٤٥، ص ٤٥، ٤٩.

(1) خالد العزي، حلف بغداد (لا م)، ١٩٥٧، ص ٧.

(2) الحقوقي، المصدر السابق، ص ١٥.

(3) الحربي، المصدر السابق، ص ٢٤٦.

من خلال تقارير وزارة الخارجية أن المساعدات العسكرية التي تقدمها العراق مبنية على مبدأ الأمن الجماعي، لذلك يجب على الحكومة العراقية أن تأخذ بنظر الاعتبار ومن خلال المساعدات المقدمة اليها التشاور مع كل من تركيا وباكستان وبيان هل هي راضية في ربط نفسها مع هاتين الدولتين ولية دولة أخرى حتى تستطيع بعد ذلك تقديم أكبر عون عسكري للعراق⁽¹⁾.

أدركت الولايات المتحدة أن العراق يظهر رغبة واضحة في السير على نفس السياق مع كل من تركيا وباكستان، حيث تأكدت الولايات المتحدة من أن انضمام العراق إلى الحلف يعني حصوله على المساعدات العسكرية الكبيرة بالإضافة إلى تعزيز مكانة الحكومة العراقية لدى أمريكا كما أن القادة العسكريين العراقيين قد بينوا رغبتهم في الانضمام إلى الحلف، ولذلك طمأنت الولايات المتحدة إلى انضمام العراق إلى الحلف⁽²⁾.

إن المساعدات العسكرية الأمريكية للعراق سواء في الحلف أو خارجه أصبحت من مدى تدمير بريطانيا منها، حيث أن بريطانيا ومن خلال سفيرها في العراق قد أعربت عن قلقها الكبير، لذلك أخطر بريطانيا الولايات المتحدة أنه يجب عليها أن تتبع السياقات للتصريح عليها من خلال المعاهدات العراقية-البريطانية حتى تستطيع تنسيق برامج المساعدات العسكرية للعراق، لأن العراق يقع تحت سيطرة بريطانيا ويجب على الولايات المتحدة أن تراعي ذلك⁽³⁾.

(1) U.S.N.A. , Department of State to Am Embassy , Baghdad Priority , April 2 , 1954 , Film 15 , P. 384 .

(2) Ibid , P. 385 .

(3) U.S.N.A. , Secretary of Defense , To Speaker , January 11 , 1954 , Film 15 , P. 283 .

ان لزيادة الاهتمام الأمريكي بالعراق دفع السكرتير القائم بأعمال الخارجية في رسالة معنونة إلى وزير الدفاع في 21 أيلول 1953 طالباً من ايضاح أهمية العراق للرئيس الأمريكي، وان قدرته متزايدة في الدفاع عن نفسه مهمة لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا تتمكن من توسيع مجال المساعدة الأمريكية للعراق⁽¹⁾. لذلك وفي 4 كانون الثاني 1954 أفاد السكرتير المساعد للدفاع أن المساعدات التي ستقدم للعراق سوف تكون ذات قيمة كبيرة خصوصاً وان العراق من المحتمل أن يكون بالمواجهة من الساحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتي⁽²⁾.

ان سياسة الأحلاف التي بدأتها الولايات المتحدة كان لها دور كبير في تميز نفوذها في المنطقة عن طريق ربط هذه الدول بالأحلاف وتقديم المساعدات العسكرية التي كان في ظاهرها ان الولايات المتحدة تدعم الدول الحليفة وتمدها يد العون للدفاع عن نفسها، إلا أنها كانت في باطنها موجهة بالأساس ضد الخطر الشيوعي السوفيتي وحماية المصالح الصهيونية، فكانت سياسة الولايات المتحدة تعاضد مع السياسة البريطانية في العراق، فكانت بحكم ثقل مركز بريطانيا في العراق تخشى المواجهة معها لذلك كانت تستغل ضعف بريطانيا في بعض الأحيان لتقديم المساعدات العسكرية للعراق والتي تعود عليها بالنفع من خلال كسب ود السياسيين العراقيين، حيث كانت سياسة الأحلاف صورية من صبور التنافس العسكري البريطاني الأمريكي.

وقد جسدت صورة ثانية للصراع من خلال المبادرة التي قامت بها الولايات المتحدة بالتعاون مع بريطانيا نفسها في تشرين الأول 1955، حيث قامت الولايات

(1) Ibid , P. 385 .

(2) Ibid , P. 386 .

المتحدة باهلاء العراق عشرة دبابات نوع مستوريون 7 بينما أهدت بريطانيا للعراق دبابتين، حيث كانت الدبابات العشر التي أهدتها أمريكا قد اشترتها من بريطانيا حسب خطة المساعدة الخارجية⁽¹⁾.

لقد تم الاتفاق بين البريطانيين والعراقيين على صيغة البيان الصحفي من المهمة، فاقترح البريطانيون أن تكون الصيغة كما يلي (ان عثراً من هذه الدبابات أعطيت بموجب برنامج المعونة الأمريكي وأنتين هدية من الحكومة البريطانية) أم أمريكا فقد اقترحت أن تكون الصيغة كما يلي (ان الدبابات الأتني عشرة أهديت إلى الحكومة العراقية)، حيث كان القصد فهام الرأي العام ان كل ما يأتي إلى العراق بموجب برامج المعونة هو هبة، فرفض الأطراف الثلاثة على الصيغة⁽²⁾. لا أنه في يوم 24 تشرين الأول 1955 حدث تسرب بمعلومات مجهولة المصدر، فلقد نشرت الصحف الصادرة في بغداد صيغة البيان التالي (ان عثراً من هذه الدبابات أعطيت بموجب برنامج المعونة الأمريكي وأنتين هدية من الحكومة البريطانية) حيث كانت هذه الصيغة بريطانية أرادت من خلالها أن تين للرأي العام أن بريطانيا هي التي ألت للعراق وان الدبابات الأمريكية هي بموجب برنامج المعونة⁽³⁾.

قامت السفارتان البريطانية والأمريكية بإرسال مصورين لتصوير عملية انزال الدبابات من السفينة حتى يتم خبر هذه العملية المشتركة لمساعدة العراقي، ولما وصلت الباخرة إلى البصرة كانت آلات التصوير في عملاتها تنتظر الشروع في التفريغ، ثم فتحت المنافذ وأخذت الرافعات تعمل فرفضت دبابتين مستوريون 7 وقد

(1) ولدمارغلين، عراق نوري السعيد تطباعتي من نوري السعيد بين سنة 1954-1958، (لا م ، لا. ت. د.)، ص 293 .

(2) علمن، المصدر السابق، ص 294 .

(3) المصدر نفسه، ص 294 .

كتب على كل منهما بحروف كبيرة (هبة من صاحبة الجلالة) فُسجِلَت الآت التصوير المشهد⁽¹⁾.

بعد تلك اللقطة انجذبت آلات التصوير لالتقاط صور الدبابات العشر المهددة من الولايات المتحدة ولكن الارتفاعات لم ترفعها لتصفها على الرصيف وبقيت آلات التصوير عاطلة عن العمل طوال النهار فبقيت الهدية الأمريكية قابعة في مكانها ولم تر الضوء إلا في اليوم التالي بعد أن سمع العراق الكفاية عن كرم صاحبة الجلالة، كما عين يوم 3 كانون الثاني 1954 موعداً لتسليم الدبابات رسمياً إلى العراقيين في معسكر الرشيد في بغداد، إلا أنه قبل الاحتفال زار موظف بريطاني السفارة الأمريكية ليوضح لهم الصيغة التي يجب أن يلقبها السفير الأمريكي في خطاب الاحتفال، وعلى ما يبدو كانت بريطانيا تريد فرض سطوتها على أمريكا حتى في الخطاب الذي ألقاه السفير الأمريكي⁽²⁾.

بعد العدوان البريطاني على مصر في 31 تشرين الأول 1956 فقدت بريطانيا مركزها العظيم في (الشرق الأوسط) نتيجة لتأمرها مع (إسرائيل) وفرنسا في هزمو مصر. فحدث فراغ في المنطقة فزلت أمريكا أن تملأ وتحل محل بريطانيا فيها قبل أن يحتل الاتحاد السوفيتي هذه المنزلة، وعلى هذا تقدم دوايت أيزنهاور (Dwight David Eisenhower) (1952-1961) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إلى الكونغرس الأمريكي في 5 كانون الثاني عام 1957 بمشروع تضمن أربع نقاط رئيسية عرفت فيما بعد بمبدأ أيزنهاور⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه، من ص 294-295.

(2) المصدر نفسه، من ص 295.

(3) الحسني، المصدر السابق، ج 10، ص من 53-54 ومن الجدير بالذكر أن مبدأ أيزنهاور هو مبدأ تحول بموجه الرئيس الأمريكي أيزنهاور أن يستعمل قوات الولايات المتحدة للمحافظة على

بعد إعلان هذا المبدأ قررت الحكومة العراقية إيفاد بعثة تضم بعض السياسيين إلى أمريكا لمعرفة أهداف هذا المشروع وتفاصيله وحث الحكومة الأمريكية على تنفيذ وعدها الخاص بتمويل الفرقة العسكرية العراقية الحديثة بالسلاح والعتاد⁽¹⁾. رأى الرئيس الأمريكي أن يوفد مبعوثه الخاص ريتشارد روزفلت (Richard Roosevelt) على رأس وفد إلى بلدان (الشرق الأوسط) لتوضيح مشروعه، فاستغلت الحكومة العراقية هذه الفرصة واستدعت المبعوث فجاء إلى بغداد في 6 نيسان 1957 وأوضح مشروعه إلى المسؤولين العراقيين وقال ' إن القوات الأمريكية لن تتدخل في شؤون أية دولة من دول الشرق الأوسط إلا إذا تعرض ذلك البلد إلى الخطر الشيوعي وطلب حماية الجيش الأمريكي⁽²⁾.

عبر نوري السعيد (رئيس الوزراء العراقي) عن تأييده الطويل لهذا المبدأ ورحب به، كما أيد مجلس الأمة المبدأ بعد فترة قصيرة، وبعد قنوم ريتشارد ودراسة متطلبات العراق حصل العراق على المعونة العسكرية مباشرة حيث استلم الجيش مدفعية والجهاز الإلكترونية⁽³⁾.

ورغم تغافل النفوذ الأمريكي في العراق وتوسعه خصوصاً في مجال المساعدات العسكرية للجيش العراقي إلا أنها لم تكن بالمستوى المطلوب ولم تصل إلى ما وصلت إليه العلاقات العراقية البريطانية من مستوى، ويمكن أن نعلم سبب

استغلال أي بلد في الشرق الأوسط بناءً على طلبها ضد أي عدوان موجه من أي بلد واقع تحت سيطرة الشيوعية، وتقديم المعونة العسكرية لأي بلد يطلبها والتعاون مع أي بلد لبناء قوات اقتصادية ودعم استغلاله. انظر: غلن، المصدر السابق، ص 143.

(1) الحسني، المصدر السابق، ج 10، ص 143.

(2) المصدر نفسه، ج 10، ص 56.

(3) غلن، المصدر السابق، ص 144.

ذلك إلى أن البريطانيين عندما دخلوا إلى العراق اتبعوا سياسة تتمثل في السيطرة على الأمور بصورة مباشرة، خصوصاً وأنهم قاموا بإبدال سيطرتهم العسكرية بسيطرة أخرى تتمثل بالانتداب وتكليف العراق بالمعاملات التي أرغمتها وأجبرته على الانسحاق وراء السياسة البريطانية، حيث سيطر مستشارو بريطانيا تقريباً على كافة فواحي الإدارة مما خلق صراعاً بين هاتين الدولتين على طوال الفترة التي حاول من خلالها الأمريكان التغلغل في العراق وبالتحديد بعد الحرب العالمية الأولى.

لم يقتصر دور البريطاني-الأمريكي في ميدان الجيش على التسليح فقط بل امتد أيضاً إلى البعثات العسكرية التي كان العراق يقوم بإرسالها إلى الخارج أو من خلال الدعوات التي كان يتلقاها الضباط العراقيون من قبل بريطانيا والولايات المتحدة، ورغم الدور المحدود الذي تشكله هذه البعثات من ناحية قلة عدد أفرادها إلا أن جدواها ومردودها انعموي كبير جداً، إذ أن هؤلاء الضباط المومدين إلى بريطانيا وأمريكا يقومون بنقل الخطط والأفكار التي يدرسونها ويتعلمونها في تلك البلاد، وبما أنه كان هناك تنافس بريطاني أمريكي فمن الطبيعي أن تقوم هذه الدول باتخاذ هذه البعثات كوسائل لنقل أفكارها ومبادئها لا سيما وأن هذه الدول تنظر إلى الأمور بمنظار بعيد.

لذلك كانت البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية التي سبق ذكرها تقوم بدور كبير في إضعاف الجيش العراقي، فقد عملت البعثة على تثبيت وحدات الجيش العراقي وبالتحديد في الفترة 1944-1947 وإضعاف قدراته وكفاءته القتالية

بمجة إشراك الجيش مع المحور ضد احتلال، كما عملت على تلوينه على الحروب غير النظامية فضلاً عن ضعف تسليحه وتجهيزه⁽¹⁾.

وقد ظهر واضحاً بصورة لا تقبل الشك التوجه العراقي نحو الولايات المتحدة الأمريكية في مسألة تسليح الجيش العراقي وتطويره وتدريبه، فخلال سني الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في 15 شباط 1940 قام العراقي بإرسال بعثة عسكرية من القوة الجوية الملكية برئاسة الرئيس الأول محمود هبدي وخباط صف وجنود من متسبي القوة الجوية الملكية إلى الولايات المتحدة لتعلم فنون القتال الحربي الجوي وتعلم قيادة الطائرات الحربية⁽²⁾ وفي العام نفسه قام العراقي بإرسال بعثة عسكرية أخرى إلى الولايات المتحدة لغرض الاطلاع على التطور العسكري هناك وشراء المواد الأساسية التي يحتاجها الجيش العراقي من أسلحة ومعدات حربية⁽³⁾.

إن إهماد البعثات العسكرية إلى الولايات المتحدة خلال سني الحرب كان له الأثر الكبير في تطور العلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة، لذلك ارتأت الحكومة الأمريكية أن ترسل بعثة عسكرية أمريكية إلى العراق لغرض الاطلاع على الأوضاع العسكرية هناك والتعرف على متطلبات الجيش العراقي⁽⁴⁾. حيث أن هذه البعثة تمثل انطلاقة كبيرة في مياق العلاقات بين الطرفين لا سيما وأن

(1) الحيدري، المصدر السابق، ص 67.

(2) د. ك. و. البلاط الملكي، الديوان، إهماد بعثة عسكرية إلى الولايات المتحدة، 1569، 15 شباط 1940، و 141، ص 172.

(3) د. ك. و. وزارة الدفاع، شعبة الحركات، بملحق 1569، 15 تموز 1940، و 109، ص 140.

(4) د. ك. و. الحكومة العراقية، وزارة الخارجية، مديرية التشريلات، 311792، 25 كانون الثاني 1942،

لولايات المتحدة أخذت باتباع سياسة الانفتاح على العالم الخارجي آنذاك فكان من الطبيعي أن يكون العراق من الدول التي تحاول الولايات المتحدة جاهدة الوصول اليه للحصول على موطن قدم فيه والاستعواذ على مصادر الطاقة التي يتمتع بها، إذ أن هذا الثغاب أثار في الواقع اهتمام السبر البرطاني في العراق كينهان كورنواليس الذي أدرك بدوره خطورة توجه العراق نحو الولايات المتحدة ورغبة بعض المسؤولين العراقيين في تطوير علاقات العراق بالولايات المتحدة^(١). والواضح أن برطانيا كانت لا تقبل بوجود أي منافس لها في المنطقة على احتبار أن المنطقة هي منطقة نفوذ برطانية، فكانت لا ترحب بوجود الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى على الرسم من أن الولايات المتحدة كانت حليفة لبرطانيا، إلا أن وجودها في المنطقة يسب خسارة برطانيا للكثير من مصالحها وهذا ما لا ترحب فيه برطانيا، لذلك ظهر التنافس بين هذين البلدين وكان الجيش أحد صور هذا التنافس.

بعد عقد اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق والولايات المتحدة في 21 نيسان 1954 سابقة الذكر، وصلت إلى العراق بعثة عسكرية أمريكية في 15 أيار 1954 تتألف من خمسة ضباط برئاسة العميد مايلز (Mauler) لاستطلاع حاجة الجيش العراقي من الأسلحة والتجهيزات فعقد مؤتمر في نفس اليوم بين البعثة الأمريكية والجانب العراقي لبحث وفراسة إسداء المساعدات العسكرية الأمريكية بموجب قانون الأمن المتبادل الأمريكي لعام 1951 والذي ينص على وجوب إجراء اتفاق ثنائي بين الولايات المتحدة والجهة الطالبة^(٢). كما سبق الولايات المتحدة أن

(١) المبارك المصغر السائيه ص 169.

(2) تاريخ القوات المسلحة ص 270-271.

وجهت دعوة إلى الفريق الركن رفيق عارف رئيس أركان الجيش العراقي لزيارة الولايات المتحدة بعد اختتام مناقشات اتفاقية المساعدة العسكرية الأمريكية العراقية⁽¹⁾.

وضمن سياق هذه الدعوة وصل إلى قاعدة كوينسفورد الجوية الأمريكية كل من رفيق عارف والعميد الركن عباس علي خالب في 22 حزيران 1954 في زيارة استغرقت ثلاث أسابيع قام خلالها الوفد العراقي بزيارة للمجمعات العسكرية الأمريكية بدعوة من الجيش الأمريكي، كما وصل في التاريخ نفسه إلى نيويورك العقيد حسن مصطفى للتحقق العسكري لعراقي والذي غول من قبل الجيش الأمريكي للقيام بزيارة إلى مقراته والاطلاع على التطور العسكري هناك⁽²⁾ وبين هذا التطور السريع للعلاقات العسكرية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية مدى تأثير الجيش العراقي بالإمكانيات العسكرية للجيش الأمريكي، ورغبة الحكومة العراقية في تنظيم جيشها على غرار الجيش الأمريكي.

ثانياً : التنافس في المجال الاقتصادي :

بعد المجال الاقتصادي من المجالات المهمة التي لمس حياة الإنسان العراقي مباشرة، وما أنه كان هناك تنافس بين المستعمرين البريطانيين والأمريكيين في العراق فكان من الطبيعي أن يصل التنافس إلى هذا المجال اللهم، ويمكن الإشارة هنا إلى أن الوزارة السعيدية الثامنة (25 كانون الأول 1943 - 19 نيسان 1944) رفعت إلى مجلس النواب في آذار 1944 لائحة قانونية وزارة باسم (وزارة التموين) تلحق بها الدوائر التي يقرر مجلس الوزراء ربطها بها، حيث أن مشكلة التموين من

(1) U.S.N.A. , in Conninc , Telegram Department of State , Baghdad , Secretary of State , April 24 , 1954 , Film 16 , P 25 .

(2)U.S.N.A., Op. Cit., Film 16,p.27

المشكلات التي تمر على الوزارات العراقية كافة حلها مدة الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها، لذا كان إنشاء (مديرية الترميم العامة) ثم (وزارة الترميم) ضرباً من المحاولات العقيمة للتغلب على الصعاب القائمة، وما زاد في تدهور الأوضاع الاقتصادية أن المواطنين البريطانيين كانوا هم الذين يشرفون على الاستيراد والتصدير وكان هؤلاء ميامات وتوجهات، خاصة، حيث كانت إجازات الاستيراد مثلاً وقفاً على اليهود وكان المواطنون من أبناء البلاد لا يحصلون إلا على قدر اليسير منها، كما أن التحاويل كانت تعطى إلى فريق دون آخر⁽¹⁾.

توضح هذه الأعمال مدى سيطرة بريطانيا على الاقتصاد العراقي وعدم قدرة الوزارات على اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يهض بالاقصاد العراقي وبعد الحرب العالمية الثانية وتزعزع مركز بريطانيا في المنطقة ظهرت الولايات المتحدة كمنافس قوي لبريطانيا، والذي ساعدها على هذه المنافسة وجود أنصار لها في المنطقة على حساب النفوذ البريطاني، كما أن وجود أنصار لبريطانيا يقومون بالدور نفسه بسبب المنافسة وتناقض السامتين البريطانية والأمريكية⁽²⁾.

كانت سياسة الولايات المتحدة موجهة بالأساس إلى إزاحة بريطانيا عن المنطقة لأن أمريكا لديها من الأموال والقدرة الصناعية ما يمكنها من بسط نفوذها على بعض الدول في (الشرق الأوسط)، أما بريطانيا فلمس لديها من الأموال والقدرة الصناعية والتجارية ما تستطيع به أن تقاوم النفوذ الأمريكي الذي يزداد انتشاراً بسرعة فائقة⁽³⁾.

(1) الحسني، المصدر السابق، ج 6، ص 180.

(2) جريدة عدى الاحراء، العدد 37، السنة 2، 5 تشرين الثاني 1949.

(3) المصدر نفسه.

وعلى الرغم من ذلك، فقد تقلصت الحكومة العراقية، وفي محاولة منها لمعالجة الموقف بطلب العديد من الخبراء والمستشارين في مجالات التنمية الصناعية والأعمال التجارية حيث بلغ عدد الخبراء البريطانيين العاملين في الدوائر الحكومية العراقية عام 1945 نحو 200 خبير وهو رقم كبير والسبب في ازدياد عدد الخبراء البريطانيين هو اتفاقية عام 1930 بين العراق وبريطانيا والتي بموجبها التزمت الحكومة العراقية بعدم استخدام أي خبير أجنبي أو عربي إلا بعد اعتذار بريطانيا عن تلبية الاحتياج⁽¹⁾.

لقد تطرقنا فيما سبق إلى مركز نمون الشرق الأوسط والأمس التي قام عليها هذا المركز والخلاف الدائريين بريطانيا والولايات المتحدة داخل أجواء هذا المركز بما أدى إلى إلغائه في نهاية عام 1945 حيث اتخذت بعض الخطوات في بداية العام لتخفيف من سيطرة المركز وبالتالي سيطرة بريطانيا على عمل الحياة الاقتصادية في العراق. لذلك وجدت البضائع الأمريكية مجالا أوسع لغزو الأسواق العراقية، وتدافع التجار العراقيون للتعاون مع المؤسسات والشركات الأمريكية المعروفة والتي بدورها منحهم تسهيلات مالية كبيرة لتشجيعهم على التعامل معها وإيقال لتعامل مع الشركات البريطانية المناسبة، لذلك وبعد فترة قصيرة أصبحت أسماء لشركات والمنتجات الأمريكية أسماء مألوفة في الأسواق والبيوت العراقية، وعلى أثرها فقدت البضائع والمنتجات البريطانية سيطرتها التامة على الأسواق العراقية لعدم قدرتها على منافسة البضائع الأمريكية في مناخ التنافس التجاري الحر⁽²⁾.

(1) محمد إبراهيم الوتدادي، العراق في التطوير التنموي للفترة البريطانية 1944-1958، ط1، (بغداد، 1992)، ص 60.

(2) الامم المتحدة التنافس الأمريكي البريطاني، ص 97-98.

حاولت بريطانيا يشنّ المواصلات والطرق، ربط الاقتصاد العراقي باقتصادها، لذلك قامت في عام 1941 بربط العراق بالمنطقة الإمبريالية⁽¹⁾. والتي من خلالها تحمّل العراق خسائر مالية ضخمة، حيث وصل في عهد الوزارة السعيدية التاسعة (21 تشرين الثاني 1946-29 آذار 1947) وفد مالي بريطاني لبفاوض الحكومة العراقية في كيفية تسوية الأرصدة الإمبريالية التي للعراق في بريطانيا والتي تصل إلى 70 مليون جنيه إسترليني، إلا أن المفاوضات لم تتم من شيء وبقي العراق تحت المنطقة الإمبريالية⁽²⁾.

على الرغم من دخول البضائع الأمريكية إلى العراق ومعرفة الناس بهذه البضائع إلا أن السيطرة البريطانية على الأوضاع الاقتصادية في العراق لم تنتهي، إذ أنه رغم إلغاء مركز تموين الشرق الأوسط إلا أن التأثير البريطاني في وزارة التموين ظل مستمراً بسبب وجود المستشارين البريطانيين في دوائر الوزارات العراقية، لذلك فإن أمريكا كانت تواجه صعوبة في تغلبها الاقتصادي في العراق لأنها كانت تدرك موقع بريطانيا في العراق لذلك كان الصراع الخفي بين الطرفين يمتاز بالتحفظ

(1) منطقة الأسترالي أو كتلة الأسترالي اصطلاح اقتصادي يعني منطقة تضم عددا من الدول التي على اعتبار الجنب الأسترالي البريطاني أساساً لمعاملات التحويل في داخل هذه المنطقة. بمعنى أن هذه المعاملات قابلة للتمويل على أساس سعر صرف ثابت تواجهه الجنب الأسترالي، ويصبح ذلك ضرورة احتفاظ هذه الدول بنظام عملتها من الأرصدة المالية أو جانب منه في بنك إنكلترا وهو بنك الإصدار أو البنك المركزي، كما يحتفظ البنك باحتياطي الدولار الخاص بالمنطقة كلها، وتضم منطقة الأسترالي بريطانيا ومجموعة دول الكومنولث باستثناء كتلة كما انضمت إليها اختيارياً دول أخرى هي: يوغوسلافيا وجمهورية أيرلندا والعراق والكويت والأردن وليبيا وجمهورية جنوب أفريقيا، كما تشمل منطقة الأسترالي المحيطات والأقاليم الواقعة تحت الوصاية البريطانية، والانضمام إلى المنطقة يكون اختيارياً. انظر: عتبة فهم المصدر السابق، ص 123.

(2) الخفي، المصدر السابق، ج 6، ص 180.

لأن لكل واحد منهما مصالح في العراق والمنطقة لذلك كانوا لا يريدون أن يكون التنافس بينهما واضحاً قد يؤثر على مصالحهما في المنطقة، وانطلاقاً من ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد البريطاني فقد وقعت بريطانيا مع العراق في 12 نيسان 1946 اتفاقية العملة التي بموجبها تقوم بريطانيا بتنظيم استيراد العراق للبضائع الضرورية من الدول الأجنبية، حيث أن بريطانيا وبموجب هذه الاتفاقية سوف تنظم عملية استيراد العراق لاحتياجاته الضرورية في مجالات مختلفة⁽¹⁾

إن السياسة الخارجية العراقية بعد الحرب العالمية الثانية اتجهت نحو الولايات المتحدة وقد ظهر ذلك واضحاً خلال وزارة أرشد العمري (1 حزيران 1946 - 14 تشرين الثاني 1946) الذي اتصف بميله للأمريكان، ففي عام 1946 وعندما شكّن العمري وزارته التي اعتبرت كماً للأمريكيين لمحت السفارة الأمريكية في بغداد باقناع حكومتها لتوجيه دعوة رسمية إلى الوصي عبد الآله لزيارة الولايات المتحدة الأمريكية والتي قبلها مسروراً رغم تحفظ السفارة البريطانية. وهكذا تهيأ الجو للولايات المتحدة لكي تؤدي دوراً بارزاً في الحياة السياسية والاقتصادية العراقية وسارت في خطة مبرجة لزيادة نفوذها في العراق⁽²⁾.

دلع وجود الوصي عبد الآله في الولايات المتحدة الأمريكية أصحاب الشركات الكبرى وبعض الأشخاص هناك والذين يرغبون في تطوير العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والعراق إلى أن يتركوا في ذهن عبد الآله انطباعاً موداه إن بريطانيا هي المسؤولة عن تدهور الأوضاع الاقتصادية في العراق وهي

(1) U.S.N.A. , Department of State in Coming , Telegram Secret Baghdad , Via War , April 15 , 1946 , Film 5 , P. 567

(2) الأمين، التنافس الأمريكي-البريطاني، ص 58 .

لتي يجب أن تلام إلى درجة كبيرة من النقص الحاصل في كمية الدولار ليس في العراق فحسب بل في أقطار (الشرق الأوسط) بصفة عامة^(١).

لم يكن هدف الولايات المتحدة الأمريكية من أن تجعل لها موطئ قدم في العراق ومن الحصول على امتيازات واتفاقيات اقتصادية في العراق أن تجعل العراق بدلاً متقدماً صناعياً على غرار الدول الكبرى، بل أن هدفها هو نفس هدف بريطانيا ألا وهو الاستحواذ على مقدرات هذا البلد الاقتصادية، فالعراق يمتلك مقومات اقتصادية كبيرة تستهوي الطامعين فيه، وعدم وجود حكومة قوية قادرة على الوقوف بوجه هؤلاء الطامعين هو الذي دفعهم إلى السيل من مقدرات هذا البلد وهو الذي خلق نوع من المنافسة بين بريطانيا وأمريكا للاستحواذ على المصادر الاقتصادية فيه. إذ أن هذه الدول لا يهمها سوى مصلحتها لذلك لمجد حالة البلاد الاقتصادية تسوء يوماً بعد يوم.

دعت هذه الأوضاع المتردية وزارة لرشد المصري المذكورة إلى التفكير بمشروع الهدف منه نقل العراق من حاته هذه إلى حالة تحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي، حيث شعر أرشد المصري بحاجة البلاد إلى نهوض شامل وإصلاح هام، إذ كان يصرح بوجوب وضع مشروع يستهدف النهوض بالبلاد اقتصادياً حيث حمل مجلس الوزراء على اتخاذ قرار في 30 حزيران 1946 يدعو إلى تأليف لجان في بعض الوزارات يعهد إليها تقديم بعض المقترحات للقيام بهذا الإصلاح، كما عين لجنة برئاسته لتقديم إليها المقترحات المذكورة لتسمر على غسوتها في وضع التفاصيل النهائية لمشروع كامل ينفذ خلال عشر سنوات، إلا أن المعارضة لتي

(١) هاري ستورسن، مفكرات ستورسن يانغا طيمب العائلة الملكية في العراق 1918-1946، ترجمه صن

اللغة الانكليزية سليم طه التكريتي، ط ١، (بغداد، 1980)، ص 280

قامت في وجه الوزارة وانصراف الحكومة في مواجهة خصومها حال دون السير بهذا المشروع، على أن أهداف هذا المشروع بدأت تغد بالتدريج ولكن في جهود أخرى⁽¹⁾.

إن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية للنهوض بالاقتصاد العراقي المتردي لم تكن بالمستوى المطلوب، حيث كان الوضع الاقتصادي في العراق يسير من سيئ إلى أسوأ والسبب في ذلك يعود إلى أن بريطانيا وبمكّم سيطرتها على الأوضاع الاقتصادية فإنها كانت تعطي الإجازات التجارية لليهود حصراً - كما ذكرنا سابقاً - فأدى ذلك إلى المحسار النشاط التجاري بصورة كبيرة جداً بسبب امتناع اليهود عن تقديم الأموال، كما أن الحكومة قامت في عام 1948 بتخفيض الروامات في محاولة منها لرفع الميزانية التجارية⁽²⁾.

كان الاقتصاد العراقي مرتبطاً بالاقتصاد العالمي، بحكم أن للعراق علاقات تجارية مع الدول الأخرى، لذلك من الطبيعي أن يتأثر الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الخارجي، حيث تلبية التجارة الاستيراد العراقية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ عانى العراق من أزمة التصخم المالي حتى عام 1949⁽³⁾ والتي أثرت بصورة كبيرة على الاقتصاد العراقي ودفعته إلى الاستعانة بالأموال الخارجية لغرض تمويل وإنشاء مشاريع، حيث كان العراق قد قدم طلباً للحصول على قرض من بريطانيا لغرض تمويل مشاريع السكك الحديدية العراقية، حيث تم في 13 كانون الأول 1949 الاتفاق مع بريطانيا على تزويد العراق بمبلغ قدره 13 مليون

(1) الحسني، المصدر السابق، ج7، ص 98.

(2) الرمادي، العراق في التقارير السنوية، ص ص 100-101.

(3) حسن، التطور الاقتصادي، ص 226.

جنبه استراتيجي، حيث يعد هذا القرض للقلم للعراق صورة من صور الاستغلال والاحتواء الاقتصادي البريطاني للعراق⁽¹⁾

كان لنقص النقد المتداول بالعراق دور كبير وخطير في تأجيل الكثير من المشاريع التي لو نفذت لكان الاقتصاد العراقي في حالة خير الحالة التي هي عليها آنذاك، حيث أن نقص هذا النقد كان عاملاً خطيراً في هرقلة خطط العراق التنموية وكانت سبباً في تأجيل إنشاء مجلس الأعمار الذي لم يشكل إلا في عام 1950⁽²⁾. الذي كان يعتبر نقلة نوعية في تاريخ العراق الاقتصادي حيث أصبحت كل المشاريع والمنشآت الاقتصادية تدار من قبل مجلس الأعمار.

التنافس البريطاني - الأمريكي في مجلس الأعمار:

أن سياسة العراق كانت تهدف إلى استثمار فوائد النفط لتمويل المشاريع الكبرى في البلاد، وحتى عام 1950 لم تكن العوائد التي يتسلمها العراق من النفط كبيرة إلى درجة تكفي لتمويل تلك المشاريع، لذلك أنشأت الحكومة مجلس الأعمار لكي يقوم بالإشراف على استغلال فوائد النفط في تنمية اقتصاديات البلد وتقديمها⁽³⁾.

بعد تأسيس مجلس الأعمار نقطة تحول أساسية في حياة العراق العامة وبداية سياسة إنشائية تستهدف النهوض بالعراق اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً وثقافياً، وحددت المسؤوليات للمجلس بأن يبحث في إمكانيات العراق ويصمّم موارده،

(1) U.S.N.A. , Department of State , Memorandum of Conversation Conclusion of U.K. Loan to Iraq , December 13 , 1949 , File 5 , P. 385 .

(2) الرندلوي، العراقي في الظاهر، ص 102

(3) كاتلين أم. لانتكلي، تصنيع العراق، ترجمه عن اللغة الانكليزية خطاب مبكر للعراقي، (بغداد، 1963)، ص 271-273 .

الإنتاجية وفقداته الطبيعية، أما مائة المجلس فتكون من 70٪ من مجموع حصص الحكومة من واردات النفط المقبوضة من الشركات ذوات الامتيازات⁽¹⁾.

أسس مجلس الأعمار في العام 1950 وفقاً لقانون كان يتضمن بأن تحول إلى مجلس الأعمار كل إيرادات النفط كما ذكرنا وكان المجلس يتألف آنذاك من ثمانية أعضاء من بينهم رئيس الوزراء ووزير المالية وستة أعضاء من غير الموظفين الذين يتلقون المرتبات تعلن أسمائهم بإرادة ملكية ويكثرون في الوظيفة خمس سنوات⁽²⁾. كما ضم المجلس في عضويته أدهيكون ميلر (J. W. Edington Miller) عضواً مالياً وسكرتيراً عاماً للجيش وهو بريطاني⁽³⁾. ووزلي نلسن (Wezly Nilson) الخبير الأمريكي الشهير في شؤون الري وبناء السدود وخزن المياه⁽⁴⁾.

قام المجلس في بداية أعماله بمفد اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية سميت (معاهدة التطوير) في 20 كانون الأول 1950، حيث أن هذه المعاهدة تعد من المعاهدات المهمة في المجال الاقتصادي لأنها قامت بحل خيار أمريكا إلى العراق، فقام هؤلاء بوضع خطط التي من شأنها نقل الاقتصاد العراقي إلى حالة أحسن مما هي عليه⁽⁵⁾. وتم تعيين دونالد بنت آدمز (Donald Bennett Adam's)

(1) كنه، المصدر السابق، ص 233-235.

(2) فوريكر، المصدر السابق، ص 60.

(3) جورج كيرك، الشرق الوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمة من اللغة الانكليزية سليم طه التكريتي، ط 1، ج 1، (بغداد 1990)، ص 190.

(4) منهل أساحيل العلمي بك، لوشد العمري 1448-1978 دراسة تاريخية في نشاطه الإداري والسياسي، ومائة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة الموصل، 1997، ص 25.

(5) U.S.N.A., Foreign Service of the United State of American, Treaty Affairs Office of the Legal Adviser, Baghdad, December 20, 1950, Film 28, P. 1334.

كمدير لجنة تطوير العراق في 6 شباط 1951، حيث تم تعيينه وفقاً لبعض الشروط ويعطى راتباً مقداره كمقدار بقية مدراء الهيئات من البريطانيين⁽¹⁾. كما أن عمل لجنة تطوير العراق يعتمد على ما يتوفر لها من إمكانيات مالية تستخدم في مشاريع تطوير العراق، إلا أن هذه الأموال ومدى توفرها يرتبط بتطور الاقتصاد العراقي الذي شهد نمواً ملحوظاً، حيث أن هذا التحسن والتطور لفت انتباه العديد من الأجانب الذين عملوا في العراق⁽²⁾.

إن مشكلة الخبراء كانت من المشكلات التي تواجه الحكومة العراقية، حيث جذب المجلس الكثير من الأجانب إلى العراق، فاستخدم المستشارين وعين الخبراء وصحى المهندسون ويمثلو الشركات الأجنبية لمرخص خدماتهم على المجلس⁽³⁾. إذ أن المشكلة كانت تكمن في المنافسة بين الخبراء البريطانيين والأمريكان المتشربين في المجلس، حيث كان الصراع يتمثل بصورة خفية في مظاهر عشية ويصنف خاصة في السكك الحديدية وما يتخلل تلك المنافسة من ملاعبات قد تؤدي إلى تصارب بين مصالح الشركات الأمريكية والبريطانية وتزاحم على المقاولات والتعهدات، وقد تفر إلى تدخل السفارة البريطانية في إنهاء عقود بعض الخبراء والمستشارين⁽⁴⁾.

وأوضح صورة على التنافس البريطاني الأمريكي في المجلس هو ما حصل عندما انتهى عقد الخبير الأمريكي وزلي نلسن، فقد كان عقد الخبير الأمريكي

(1) U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Donald Bennett Adam's Engaged for Iraq Development Board , Baghdad , February 6 , 1951 , Film 21 , P. 485 .

(2) U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy , Baghdad , Monthly Economic Report - February 1952 , March 8 , 1952 , Film 16 , P. 569 .

(3) لا تكفي، المصدر السابق، ص 141 .

(4) حمري أمين العمري، اختلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ط 1، (بغداد 1979)، ص 96

ينتهي في عام 1956 وكان هذا الحخير على درجة عالية من الكفاءة، وكفاءته معترف بها في داخل القطر وخارجه وكان توري السعيد من المعجيين به جداً، إلا أن الذي حصل هو أن السفير البريطاني في بغداد قام بزيارة السفير الأمريكي ولدمار ضمن بسبب انتهاء عقد نلسن في 21 كانون الأول 1955، وخلال الزيارة تبين للسفير الأمريكي أن السفير البريطاني لا يريد تجديد عقد نلسن في المجلس، حيث رأى السفير البريطاني أن نلسن يجب أن يغير آخر يجعل عمل المجلس أكثر تسجماً، إذ اتضح أن العضو البريطاني في المجلس كان قد لبل السفير البريطاني وأخبره أن العلاقة بينه وبين نلسن مثيرة ويجب إبداله، إلا أن السفير الأمريكي أخبر السفير البريطاني أن مسألة إلغاء عقد الحخير الأمريكي هي قضية تخص الحكومة العراقية وليس لأي شخص حق التدخل فيها⁽¹⁾

اتضح فيما بعد أن رغبة العضو البريطاني في إراحة نلسن موجهة بالأساس ضد الحكومة والشركات الأمريكية التي أدخلت تنفق إلى العراق لغرض المساهمة في المشاريع التي أوجدها مجلس الاعمار، حيث أن العضو البريطاني كان لا يرغب في تجديد عقد إحدى الشركات الأمريكية الموجودة في العراق والتي تعمل ضمن مشاريع مجلس الاعمار، إذ أن وجود نلسن يمنح تحقيق رغبته والنجا إلى السفير البريطاني لغرض إنهاء عقد نلسن، وبالفعل تم إنهاء عقد نلسن بسبب الضغوط البريطانية على الحكومة العراقية مما أثار ضجة كبيرة على الحكومة، إذ أن رؤساء الوزارات السابقة جاءوا محتجين على إلغاء عقد نلسن قائلين أن العراق لا يزال

(1) غلمن، المصدر السابق، ص 299.

بحاجة إلى خدماته، واحتجوا أيضاً على تدخل البريطانيين في شؤون العراق الداخلية⁽¹⁾.

لقد كانت مسألة الخير الأمريكي نلسن إحدى المسائل التي دار الخلاف عليها بين الطرفين البريطاني والأمريكي والتي من خلالها تبين مدى امتناء الخبراء البريطانيين من وجود الخبراء الأمريكيين بينهم ووجود الشركات الأمريكية التي تعمل في العراق حيث كان البريطانيون يريدون أن يقروا هم أصحاب الكلمة الأولى والأخيرة في العراق بغض النظر عن متطلبات العراق واحتياجاته ورغبته في التعامل مع الدول الأخرى في محاولة للتخلص من النفوذ البريطاني وسيطرته على مجلس الاعمار سمي العراق لإقامة علاقات جيدة مع الولايات المتحدة، إذ تم في آب 1952 عقد اتفاقية ثنائية بين العراق وأمريكا نصت على استئجار خبراء أمريكيين للعمل في العراق في مجال التنمية الاقتصادية والمساهمة في المشاريع التي يخطط لها مجلس الاعمار⁽²⁾.

وضمن نفس السياق وقع الطرفان في 15 آذار 1954 اتفاقية اقتصادية نصت على إعفاء الواردات والصادرات الأمريكية من ولى العراق من الرسوم الكمركية وخصوصاً المواد التي تستعمل للأغراض الشخصية، حيث أن إعفاء هذه السلع من الرسوم سوف يجعل من عملية الاستيراد والتصدير، كما نصت الاتفاقية على أن الحكومة العراقية متقوم وبكل وسعها بالعمل جاهدة على توفير العملة العراقية إلى الحكومة الأمريكية لاستخدامها في تغطية النفقات الإدارية والعمليات التي لحملتها في العراق لغرض تنفيذ بنود هذه الاتفاقية، كما اتفق الطرفان على سرية العمليات

(1) غلبن، المصدر السابق، ص 300-301.

(2) U.S.N.A., Telegram Department of State, Baghdad, Security of State, March 15, 1954, Film 15, P.P. 326-327.

التي تجري بينهما والحفاظ على الأمن الداخلي لهذه المعاهدة، وقد اعتبرت الاتفاقية نافذة المفعول من تاريخ توقيعها حتى يتم التوقيع على اتفاقية أخرى بديلة عنها⁽¹⁾.
إن هذه الاتفاقيات المعقودة بين كل من العراق والولايات المتحدة كانت تمثل الجسر الذي يربط العراق بأمريكا والذي من خلاله سوف يتوافد إلى العراق الصناع والتجار الأمريكيون الذين يطمحون في أن تصل استثماراتهم إلى العراق خصوصاً بعد أن تلقوا الدعم الكبير من حكومتهم، حيث اهتم بعض الممولين الأمريكيين بإمكانية إنتاج الورق في العراق وأنفقوا الكثير من الأموال على التحاليل التي أجروها في الولايات المتحدة لمعرفة مدى صلاحية القصب الذي ينمو في العراق في منطقة الأهوار لصنع الورق⁽²⁾.

وفي الوقت الذي نشاهد فيه تطور في العلاقات العراقية-الأمريكية من انسانية الاقتصادية لم تكن بريطانيا غافنة عن هذا التطور الذي كانت تشعر أنه موجه بالأساس ضدها، لذلك عملت بطورها على زيادة النشاط التجاري في العراق في محاولة منها لعدم رمي العراق بثقله الاقتصادي إلى الولايات المتحدة، حيث استقدمت مديرية البلديات العامة وضمن خطة مجلس الأعمار ويتوجه من العضو البريطاني في المجلس مهندسين بريطانيين في هذا المجال، حيث وعمل أول مهندس بريطاني إلى العراق في تشرين الأول 1954 وأسمه بيل وهو مهندس مدني ذو خبرة واسعة ولسنوات عديدة في بريطانيا لمساعدة الحكومة العراقية في إنشاء مشاريع الماء والكهرباء الجديدة وفي مختلف أنحاء العراق، أما المهندس الآخر فإنه

(1) U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy Baghdad , To the Department of State Washington , Technical Specialist in (Or. Duc.) , to Iraq From National and International Source , August 15 , 1952 , Film 17 , P. 741 .

(2) لا تكلي، الفصل السابق، ص 141-145 .

وصل إلى العراق في فترة لاحقة للمساهمة في وضع التصاميم للمشاريع المقترحة في نفس المجال⁽¹⁾

وبالاهتمام نفسه وعلى قرار تقوية موقع بريطانيا الاقتصادي في العراق قررت بريطانيا القيام بعمل معرض تجاري لها في بغداد في 25 تشرين الثاني 1954، حيث يمثل هذا المعرض أكبر واجهة تجارية لعرض الصناعة البريطانية، إذ يؤكد المعرض على مدى قوة العلاقات العراقية-البريطانية (من وجهة نظر بريطانيا) ومدى الثقة الكبيرة التي توليها بريطانيا للعراق من الناحية الاقتصادية⁽²⁾.

منذ عام 1953 أصبح التنافس البريطاني-الأمريكي في العراق تنافساً جلياً وواضحاً ليمسك النشوء على العراق والفوز بمشاريع التنمية الجديدة لمجلس لاعمار، حيث أن السفارة البريطانية لم تحف مشاعر القلق من السياسة الأمريكية في العراق خصوصاً وأن بعض المسؤولين في العراق أحلوا يوحسبون رغبتهم في الحصول على المساعدات الأمريكية الاقتصادية. وما زاد في هذه المخاوف فشل بريطانيا في إقناع العرب بالمشاركة معها والغرب في تأسيس منظمة إقليمية للدفاع عن (الشرق الأوسط)، حيث دفع هذا فشل الولايات المتحدة الأمريكية متمثلة بوزير خارجيتها جون فوستر دالاس بأن يطرح مشروعه المعروف بحلف دول الجوار الشمالي والذي أسس عليه فيما بعد حلف بغداد عام 1955، حيث راقبت السفارة البريطانية بمختر واسع هذه الرحلة بوصفها دليلاً على رغبة أمريكا بتعزيز نفوذها في منطقة (الشرق الأوسط)⁽³⁾. وما زاد مخاوف بريطانيا بحسب فاضل الجمالي إلى رئاسة الوزراء في 17 أيلول 1953 والذي اقترح بموالته للأمريكيين،

(1) جريدة صدى الأحرار، بغداد، العدد 243، السنة 7، 13 تشرين الأول 1954.

(2) المصدر نفسه.

(3) (لوتفلوي، العراق في التقارير السنوية، ص 162.

حيث أن حكومة الجعالي هي التي مهتت الطريق أمام تقدم وغزو النفوذ الأمريكي في العراق، إذ طالب الجعالي ومن خلال مذكرات بعثها إلى الخارجية الأمريكية الحكومة الأمريكية بتطوير علاقاتها مع العراق على نحو سريع في المجال الاقتصادي مطلقاً من إيمانه بوجود قوى تتمثل في بريطانيا تعارض ويستخط كبير إعطاء الولايات المتحدة دوراً مهماً في العراق⁽¹⁾. إذ أن تعزيز مركز الولايات المتحدة في المنطقة والعراق بالتحديد دفعها إلى المنافسة مع بريطانيا والقيام بهدم النفوذ البريطاني فيه والحلول محلها في المبادى التجارية والاقتصادية⁽²⁾.

انقسمت الفئة الحاكمة في العراق على نفسها، حيث ظهر لمرئان سياسيان في العراق، الفريق الأول مثله الوصي عبد الآله الذي وجد في الولايات المتحدة الأمريكية الوسيلة للحفاظ على موقعه ووجوده، والفريق الثاني الذي مثله نوري السعيد واستمراره في موالات بريطانيا، حيث كان الوصي يرى أن بريطانيا قد أنهت دورها في البلاد العربية بعد أن قضى عليها اشتراكها في العدوان الثلاثي على مصر وأن انسحاب بريطانيا سيترك فراخاً في المنطقة لابد من ملئه وأنه يرى أن أمريكا وحدها دون غيرها تستطيع أن تملأ هذا الفراغ، كما أن تحسك البريطانيين بنوري السعيد كان يحفز عبد الآله إلى التقرب إلى الأمريكيين⁽³⁾.

لقد أنشأ مجلس الأعمار مشارباً كبيرة في البلاد، حيث تم في 1 نيسان 1956 تدهين سد سامراء والذي يسيطر على مياه فيضان دجلة ويوجهها إلى الشرائر والذي يأتي بفوائد ضخمة للشعب العراقي، حيث كان ذلك الحدث مناسبة سعيدة

(1) حسان شريف التكريتي، العراق في الوثائق الأمريكية من 1952-1954، ط1، (بغداد، 1995)، ص 43-44

(2) كنه المصطفى، ص 214

(3) فاضل، المصطفى، ص 97.

للجالية الأمريكية في العراق، إذ تولت بعثة العمليات الأمريكية في العراق -وهي وكالة تامة بموجب اتفاقية التعاون الفني مع العراق- نشر دعاية واسعة كانت الحكومة بأمر الحاجة إليها عن منجزات وزارة الأعمار، حيث أصدرت بعثة العمليات الأمريكية بطلب من ضياء جعفر (وزير الأعمار) وموافقة نوري السعيد نشرة مصورة تصف بها المشاريع المقرر افتتاحها خلال أسبوع الأعمار، كما نشرت صوراً فوتوغرافية للاحتفالات التي جرت لتوزع في أنحاء البلاد وأخرجت فلماً ملوناً عن حوادث الأسبوع⁽¹⁾.

ولما جاء أسبوع الأعمار لعام 1957 أصبح المنهاج أكثر تنوعاً وبدأ من المناسب أن تقدم واشنطن للعراق هدية كانت تفكر بها منذ زمن، حيث أصدرت الحكومة الأمريكية في 24 آذار 1957 للحكومة العراقية مختبراً للطاقة الذرية كتذكار لاهتمام الحكومة الأمريكية في استخدام الطاقة الذرية للغايات السلمية، فتم افتتاح المختبر وتسلم رئيس الوزراء نوري السعيد (17 كانون الأول 1955-8 حزيران 1957) الشريط وأعلن أن المختبر جاهز للاستعمال بإدارة عالم عراقي متميز هو الدكتور محمد حسين آل كاشف الغطاء الذي كان قد حصل على منحة من مؤسسة فولبرايت الأمريكية للدراسة في مختبر أولون الوطني للجنة الطاقة الذرية الأمريكية في لامون بولاية أيلينوي⁽²⁾.

لقد كان عند الخبراء الأمريكيين العاملين في العراق وبالتحديد في مجلس الأعمار قرابة 100 فني أمريكي يساعدون في تحسين أحوال البلاد من بينهم مهندسون واختصاصيون في الصحة العامة والإدارة العامة وزراعيون، كما أن نوري

(1) علمن، المصدر السابق، ص 192.

(2) علمن، المصدر السابق، ص 193.

السميد كان معجيباً بالخبراء التخصيصيين في إنشاء السكك والسيطرة على
الفيضانات وتحسين الري وإنشاء الطرق العامة⁽¹⁾.

لقد كان مجلس الأعمار صورة من صور التنافس البريطاني-الأمريكي في
العراق وقد تمثل هذا التنافس بصورة كبيرة بين الخبراء والمستشارين البريطانيين
والأمريكيين المنتشرين في المجلس، حيث أن هؤلاء كانوا يمثلون سياسة حكوماتهم
والتي كانت في ماطنها تعبر عن حقد وكرهية لبعض الجانب الآخر، على الرغم من أنهم
في الظاهر يتعاملون بصورة ايجابية إلا أنه لا يهمهم سوى مصلحته وتحقيق أهدافهم
وغاياتهم التي لا تنتهي.

بغض النظر عن الصراع البريطاني-الأمريكي فإن أمريكا أصبحت نشعر في
هذه الفترة بقوة مركزها في العراق وأصبحت تطور علاقاتها الودية معهم من أجل
تركيز مصالحها الاقتصادية وخاصة بعد أن أدركت أن مركز بريطانيا بدأ يضعف في
العراق، حيث أكد السفير الأمريكي غلمن على ضرورة اهتمام الولايات المتحدة
بالعراق ودعا حكومته إلى ترك سياسة العزلة والتوجه نحو العراق⁽²⁾، حيث أن
النشاط الاقتصادي الأمريكي في مجال الاستثمار في العراق أصبح قوياً، ففي بداية
عام 1957 أصبحت مساهمة رأس المال الأمريكي في العراق تزيد على 60 مليون
دولار منها 48 مليون دولار استثمار في عمليات النفط والباقي استثمار في معامل
وتجهيزات يملكها بعض المغاولين في العراق⁽³⁾.

أن المساعدات الأمريكية خارج نطاق اتفاق النقطة الرابعة تمثل في قيام
شركات أمريكية بعمليات المسح والكشوفات اللازمة لإنشاء طرق برية بين العراق

(1) المصدر نفسه، ص 194 .

(2) لندارك للمصدر السابق، ص 179 .

(3) لندارك للمصدر السابق، ص 179 .

وتركيا عام 1957 وامكانية قيام الولايات المتحدة بمساعدة العراق لتحسين وسائل الاتصال البري وطرق المواصلات والسكك الحديدية كما اتفق العراق مع الولايات المتحدة على اجراء المسوحات والكشوفات اللازمة لتأسيس شبكة مواصلات تربط العراق سلكياً بكل من تركيا ويران والباكستان⁽¹⁾

ثالثاً : التنافس في المجالين التعليمي والثقافي :

أ. المنافسة في المجال التعليمي :

تأثر العراق خلال الحرب العالمية الثانية بالثورات العالمية الكبيرة التي كان لها التأثير الكبير على أسس حياته وغيّرت الكثير من اتجاهاته ولا سيما في الحقل التعليمي، حيث أنه بعد عام 1941 شهد التعليم انتكاساً في نوعه وفي فروع أهدافه. إذ أن الحرب العالمية الثانية أثرت تأثيراً كبيراً في تغير ملامح الاتجاه القومي للتعليم في العراق من خلال عودة بريطانيا لتسيير شؤون التعليم بالشكل الذي يتقدم مصالحها ومن خلال إضعاف الاتجاهات الوطنية والقومية لدى الطلاب⁽²⁾.

قامت بريطانيا في تلك الفترة بإبعاد عدد من المدرسين العراقيين المعروفين بشاغلانهم الوطنية والقومية عن وزارة المعارف واستلمت مدرسين من بريطانيا ومصر ولبنان ليوصلوا سياسة التعليم في العراق. وبعد مجيء الدكتور هملي (Hemly) إلى المعارف دفعة تحول في مسارها، إذ أصبحت المعارف بمجملتها خاضعة

(1) فاطمة حمدي عبد الرحمن العاني، العلاقات العراقية-الأمريكية بين 1967-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1982، ص 2.

(2) عازي دحام مهد الموسوي، التعليم في العراق 1932-1943 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986، ص 126.

للاستشارة البريطانية، حيث أن السياسة التعليمية التي لوغهم العراق على السير بمقتضاها كان لها أكبر الأثر في إضعاف الشعور القومي بين المعلمين⁽¹⁾.

بالرغم من الحالة السيئة التي كن يعيشها التعليم في العراق آنذاك إلا أنه لم يكن يخلو من بعض المحاولات التي كنت ترمي إلى النهوض بالواقع التعليمي المتدهور، حيث كتب الكثير من العراقيين والخبراء الأجانب الذين استقدموا للدراسة ومعالجة مشاكل التعليم في العراق دراسات كثيرة قدموها بعد دراسة أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية والزراعية والصحية، إلا أن تلك التقارير كان نصيبها السيان والإهمال بسبب عدم إسهاد الوظائف الفنية لذوي الاختصاصات في إدارة التعليم من جهة وعدم استقرار الموظفين في هذه الوظائف بسبب كثرة القبولات بالرغم من وجود علاقة بين اختصاصهم الحقيقي والوظيفة المستندة اليهم من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى خياع تلك التقارير بين طيات النسيان⁽²⁾.

تعد الفترة الواقعة بين عامي 1945-1958 من أصعب مراحل تطور العراق السياسي المعاصر، لأنها شهدت أحداثاً ونشاطات سياسية على الصعيد العراقي والعربي والدولي، ومن خلال استعراض أحداث هذه المرحلة نجد أنها تميزت بعدم الاستقرار السياسي، وتجهل ذلك بوضوح على المستوى الحكومي من خلال تغير الكثير من الوزارات التي شكلت منذ أواخر الحرب العالمية الثانية وحتى قيام 14

(1) المحني، المصدر السابق، ج6، ص 89 .

(2) صادق جلال "التعليم الصناعي في العراق"، مجلة نظم الجليل، بغداد، ج1، السنة 18، كانون الأول 1954، ص 50 .

توز 1958، إذ بلغ عددها 24 وزارة⁽¹⁾، الأمر الذي انعكس بدوره على التعليم، حيث شهدت وزارة المعارف تغييراً في رئاستها إذ بلغ عدد الوزراء الذين شغلوا هذا المنصب 17 وزيراً تبوأ قسم منهم هذا المنصب بين وكيل ووزير أكثر من مرة، وقد انسحبت عملية التغير تلك على بقية المناصب الإدارية في الوزارة ابتداءً من ديوان الوزارة وحتى مديريات المعارف في الأتوية⁽²⁾.

لقد كانت وزارة المعارف في تلك الفترة تعاني من ظاهرة عدم الاستقرار الإداري على الرغم من تخلصها من مرض خطير وهو ما عرف به (الاستشارة البريطانية)⁽³⁾ التي كانت تحكم بشؤون المعارف في العراق خدمة للمصالح البريطانية⁽⁴⁾. إلا أنه رغم تخلصه من ذلك المرض طيت بريطانيا ضاعطة على هذا الميدان الحيوي، إذ أنها قامت بإرسال وانتداب بعض الأساتذة للتدريس في العراق، حيث انتدبت أربعة مدرسين لتدريس اللغة الإنكليزية في المدارس الثانوية العراقية مع اختيار خير بريطاني لإرشاد مدرسي اللغة الإنكليزية في البلاد⁽⁵⁾.

إن الشعور الذي ساد الأوساط الحاكمة في العراق بعد الحرب العالمية الثانية والذي تمثل في محاولة التغرب من الولايات المتحدة الأمريكية لم ينحصر في المجال

(1) صالح محمد حاتم عبد الله، تطور التعليم في العراق 1945-1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب جامعة بغداد 1994، ص 44.

(2) المصدر نفسه، ص 5.

(3) وفعت الاستشارة البريطانية عن الوزارات بعد دخول العراق صبة الأمم في عام 1932، إلا أنها أعيدت مرة ثانية بعد فشل ثورة مارس 1941 واحتلال بريطانيا للعراق مرة ثانية. أنظر: المصدر نفسه، ص 48.

(4) المصدر نفسه، ص 48.

(5) جريدة الاستقلال، بغداد العدد 3489، 25 تشرين الأول 1939.

السياسي فقط بل شمل المجال التعليمي أيضاً، فمن خلال هذا التوجه طلب فحيب الراوي وزير المعارف العراقي في 18 آب 1949 استخدام بعض المدرسين الأمريكيين للعمل في المدارس الأمريكية بحجة عدم قدرة المدرسين البريطانيين العاملين في العراق على سد حاجة المدارس العراقية⁽¹⁾، الا ان مسيّب طلب للمدرسين الأمريكيين هو رغبة العراق في فتح صفحة للتعاون مع الولايات المتحدة، وما ان الولايات المتحدة لم تكن راحة في الدخول في صراع مع بريطانيا اوضح الجانب العراقي انه لا توجد أية مشكلة لاستخدام المدرسين الأمريكيين لأن بريطانيا غير قادرة على توفير العدد المطلوب من الاساتذة في الاختصاصات المطلوبة، حيث أكد العراق ان المدرسين الأمريكيين ينتحون بعقلية علمية كبيرة من المعرفة والتدريس وان رواتبهم سوف تدفع بالدولار وان طريقة استخدامهم إلى العراق سوف تتم من طريق التفاوض مع السفارة الأمريكية في بغداد⁽²⁾.

ان اوضاع التعليم في العراق رغم ذلك بقيت على وضعها، الا ان التغيير الحقيقي لها حدث بعد إنشاء مجلس الاعمار والذي كان نصيب التعليم منه كمنصب الجلات الأخرى.

1. مجلس الاعمار والتعليم في العراق :

اشرنا فيما سبق إلى ان مجلس الاعمار اسس عام 1950، وانبطت به مسؤولية وضع سياسة تنمية شاملة لموافق البلاد تستهدف النهوض بالعراق اجتماعياً واقتصادياً وعمرانياً وثقافياً، وكان ذلك عن طريق اجراء البحوث والدراسات

(1) U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Iraqi Education Minister Wants to Hire U.S. Teachers for Iraq , Baghdad , August 19 , 1949 Film 4 , P 1037 .

(2) Ibid , P 1038 .

لتحري موارده الإنتاجية وثروته وقواء الطبيعة لغرض استغلالها مما يتخدم عملية التنمية الشاملة، وقد وجدت له 70٪ من مجموع حصة الحكومة من واردات النفط، هذا فضلاً عن المبالغ التي كانت تخصص له يقاتلون من حين إلى آخر، مما جعل المجلس يملك موارد مالية تمكنه من تنفيذ مشاريعه المطلوبة⁽¹⁾.

قال مجال التعليم قسماً لا يأمن به من اهتمام مجلس الاعمار، إذ أن قيام هذا المجلس بمشاريع الري والسيطرة على المياه والمشاريع العمرانية والصناعية والزراعية وغيرها دفعه إلى إعداد أطر متخصصة في هذه الميادين، لهذا سارع إلى إرسال البعثات العلمية إلى خارج العراق فكانت أول بعثة علمية في العام الدراسي 1950-1951 أرسلت بالسراف وزارة المعارف وضممت 33 طالباً لدراسة الموضوعات الهندسية بمختلف أنواعها⁽²⁾، إذ بذلت وزارة المعارف خلال المدة 1950-1955 جهوداً كبيرة للنهوض بالتعليم ومؤسساته تمثلت ببعضها للإفادة من برامج مجلس الاعمار التنموية في خدمة التعليم والافادة من توصيات بعثة بنك الاعمار الدولي⁽³⁾ التي قدمت إلى العراق للدراسة أوضاعه بصورة عامة وتنسيق

(1) عبد الله المصطفى السابق، ص 190 .

(2) وثيقة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1950-1951، ص 42

(3) هو بنك انشا أمقاب الحرب العالمية الثانية، ولد بفكر فكرة انشائه في بداية الأربعينات عندما ظهرت في مؤتمر وزراء الحزبة الأمريكية فكرة إنشاء جهتين دوليين يميلان بالتمويل الاقتصادي بين الدول بعد الحرب، فأنشأ لذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار . وقد شارك العراق ومصر في المؤتمر الذي عقد في لندن 1944 في قرية برنسون وودز في ولاية نيوهاما بمشيد الأمريكية، وقد نجح المؤتمر في الوصول إلى اتفاق حول مواد الاتفاقية المنصحين بإنشاء الصندوق والبنك . للتفاصيل انظر غيرلحم شحاته البنك الدولي والعالم العربي تحديات وآفاق الاقتصاد المصري، كتاب الهلال، (المعارف 1990) ص 12-13 ومن الجدير بالذكر انه هناك من أشار إلى أن البنك الدولي للاتشاء والتمويل هو الذي اشترط إنشاء مجلس الاعمار عندما قدم العراق

الجهود مع منظمة اليونسكو لتطبيق برامج مشروع التعليم الأساسي والعمل على تنظيم حركة التعليم في البلاد⁽¹⁾.

التصمت الحكومة العراقية في 11 تشرين الأول 1950 رسمياً من بنك الاعمار الدولي ارسال بعثة إلى العراق للدراسة امكثات الاقتصادية ووضع توصيات من شأنها مساعدة الحكومة على وضع برامج للاعمار في البلاد، وبعد ان اتفق الطرفان تم ايجاد هذه البعثة فوصلت إلى العراق في 25 شباط 1951 برئاسة إيفاروت (Ayfaroth) ومعهما عدد من الخبراء والمستشارين في مبادئ الاقتصاد والري والسيطرة على التهيضات والزراعة والصناعة وتخطيط المجتمع ومسكن الصحة والإدارة العامة والأمور المالية والتربية الحيرانية والتعليم⁽²⁾. وقدمت البعثة تقريرها إلى الحكومة العراقية فيما يخص التعليم حيث تضمن عشر نقاط أساسية للنهوض بواقع التعليم العراقي، ثم خاضت البعثة في 27 حزيران 1951 إلى الولايات المتحدة الأمريكية⁽³⁾.

2. البعثات العلمية :

شهدت البعثات العلمية خلال الفترة 1945-1958 من حيث ازدياد عدد الطلبة المرسلين وتنوع فرووعها واختصاصاتها وتوجهها نحو الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الأقطار الأخرى، تطوراً ملحوظاً ومرد هذا التطور هو السياسة

توقفاً يبلغ 12.8 مليون دينار لبناء مشروع القنطرة لكي يكون هذا المجلس مستغلاً عن التنازعات السياسية. انظر: تقي عبد سال، تخطيط التنمية الخارجية مع اشارة خاصة إلى تخطيط تنمية العراق الخارجية، ط1، (بغداد، 1979)، ص 333

(1) عبد الله، المصدر السابق، ص 190 .

(2) عبد الرزاق الخلال، معجم العراق، ج1، (بغداد، 1949)، ص من 170-172 .

(3) للاطلاع على التوصيات انظر: عبد الله، المصدر السابق، ص من 192-193

التعليمية الجديدة التي اختطتها وزارة المعارف والرامية إلى توسيع نطاق التعليم في جميع مجالاته ومنها البعثات

العلمية بهدف إعداد العناصر المتخصصة والكفوءة لسد حاجات الوزارة ضمن معاهدتها وكلياتها، كما أن الحالة التتموية والاهتمام الذي شهده العراق تطلب إعداد الفنيين والاختصاصيين في مختلف الميادين، هذا فضلاً عن تحسين الوضع المالي للدولة واتساع دائرة علاقاتها الثقافية مع البلدان الأخرى، وقد أقدمت وزارة المعارف على فتح ما يعرف بالكلية التحضيرية لكي تقوم بإعداد طلبة البعثات المتوجهين للدراسة في الخارج لغوياً واجتماعياً⁽¹⁾.

لقد أرسلت البعثات العلمية بالدرجة الأولى إلى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا بما يدل على أن وزارة المعارف كانت ترسل البعثات إلى الدول التي تعد من أفضل بلدان العالم تقدماً وأرخصها جامعات من الناحية العلمية وأحسنها سمعة، وفيما يأتي جدول يوضح سير البعثات وعدد طلابها بين عامي 1954-1958⁽²⁾

(1) وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المطرف لسنة 1955-1956، ص 167 .

(2) أرقام الجدول مأخوذة من وثيقة وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارف لسنة 1957-1958، ص

الطلبة العائد من	الطلبة المرسلين إلى البعثات									العام الدراسي
	إجمالي	الولايات المتحدة	فرنسا	ألمانيا	إيطاليا	البحرين	الكويت	قطر	البحرين	
77	14	-	-	-	-	5	10	37	3	1955-54
88	9	-	1	-	-	-	4	55	4	1956-55
148	12	3	-	2	46	-	68	38	3	1957-56
158	8						60			1958-57
	20	ملاحظة : لم يتم توزيع الطلبة على الأقطار								
	3	خلال هذا العام								

من خلال ملاحظة الجدول تبين أن البعثات العلمية كانت تزداد عاماً بعد آخر بنسب متفاوتة حتى سجلت أعلى نسبة في العام الدراسي 1957-1958 وهي 203 طالب، وإن أكثر البعثات كانت ترسل إلى الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يؤكد تفوق الولايات المتحدة على بريطانيا في علاقاتها مع العراق ولعل مردود ذلك يعود إلى تأثير اتفاقية الخطة الرابعة الأمريكية التي قامت بدور كبير في تطوير العلاقة بين أمريكا والعراق، كما أن هذه المرحلة تمثل مرحلة التفوق الأمريكي

على بريطانيا في الصراع الذي احتدم بين الدولتين حول المنطقة في مختلف المجالات⁽¹⁾.

أصبحت العلاقات العراقية-الأمريكية متينة وقوية تمثلت في توجه السياسيين العراقيين الذين كانوا يوالون بريطانيا نحو الولايات المتحدة والذي مثل أكبر ضربة للموجود البريطاني في العراق، إذ نجد نوري السعيد يتقدم بطلب إلى المساهمين الأمريكيين في شركة نفط العراق بدلاً من المساهمين البريطانيين للموافقة على تسليف العراق مبلغ 500 ألف دينار لإنشاء مجمعات صناعية في مختلف أنحاء العراق، وقد حصل على الأموال المطلوبة وعلى خير أمريكي للقيام بتلك المهمة، إلا أن قيام ثورة 14 تموز 1958 أدى إلى إلغاء هذه الصفقة⁽²⁾.

به المنافسة في المجال الثقافي.

اهتمت وزارة المعارف في الفترة ما بين 1951-1955 في بناء علاقات ثقافية وثيقة مع بلدان مختلفة قائمة على أسس من التضام في ميادين التربية والتعليم والثقافة بهدف تبادل الخبرات والاطلاع على ما هو جديد ومتطور في هذه المجالات لغرض الاستفادة منها في دفع عجلة التعليم والثقافة في البلاد، لهذا عقدت الوزارة اتفاقية ثنائية مع برنامج القطعة الرابعة الأمريكي، حيث أن العراق وقبل تلك الفترة سعى لتقوية علاقاته مع الولايات المتحدة، إذ أنه عقد معها وفي 24 تشرين الثاني 1949 اتفاقية نصت على التعاون الثقافي بين الطرفين وشملت عرض الأفلام الأمريكية في العراق، حيث أن هذه الأفلام تمثل سلسلة من عمليات التواصل

(1) عبد الله، المصدر السابق، ص 323

(2) أتيارك، المصدر السابق، ص 179-180.

التحاق بين الولايات المتحدة والعراق ولا سيما أن العراقيين أُنلوا اصجالياً وترحيباً كبيراً بعرض هذه الأفلام في العراق⁽¹⁾.

مشروع النقطة الرابعة بين العراق وأمريكا وموقف بريطانيا منه :

كان الرئيس الأمريكي هاري ترومان قد ألقى خطابه أمام الكونغرس في عام 1949 وضع فيه (منهجاً للسلام) في أربع نقاط تضمنت النقطة الرابعة منه تقديم الولايات المتحدة المساعدات الفنية من التجهيزات العلمية والصناعية للدول التي لم تكتمل نهضتها بعد، وقد أقر الكونغرس في عام 1950 قانوناً لتقديم تلك المساعدات إلى الدول الراقبة بموجب اتفاق خاص يعقد بين الطرفين، تشمل المساعدات الفنية تقديم الإرشاد الفني وذلك بإنفاقها للدولة الطالبة خبراء فنيين تقوم الولايات المتحدة بدفع رواتبهم ونفقات سفرهم، كما تشمل تدريب الخبراء الأجانب في الولايات المتحدة على نقلتها اليها وتزويد الدولة الطالبة بالمنطوبات الرسمية والمعلومات الفنية وأدوات الإيضاح وغيرها من الأمور الأخرى⁽²⁾ ومقابل الخدمات التي تقدمها الاتفاقية للبلدان الطالبة للمساعدة بتوجب عليها بالمقابل إعفاء مستخدمي الولايات المتحدة والاعتمادات والعدد التي ترسلها إلى أراضي تلك الدول من ضريبة الدخل والرسوم الأخرى، كما أنها لا تكلف سوى المساهمة بقدر مناسب من نفقات المشاريع والمساعدة الفنية بما يتفق عليه الطرفان⁽³⁾. ويتضح من خلال ما ذكر مدى قوة الاقتصاد الأمريكي، إذ أن تقديم المساعدات للدول التي تحتاجها يتطلب توفير أموال كبيرة، وهذا ما لم تستطع بريطانيا تقديمه

(1) U.S.N.A. , Unclassified Restricted Appendix attached Iraq . Assured World Finest Film , Baghdad, November 24 , 1949 , Film 27 , P. 43 .

(2) عبد الله، المصدر السابق، ص 200 .

(3) الفصل نفسه، ص 201 .

للسول الواقعة تحت سيطرتها فكان من الطبيعي أن يتضعف وجودها في المنطقة ليمحل محله التقدم الأمريكي، بالإضافة إلى رغبة الدول ومنها العراق في الاحتكاك بالعالم الخارجي والتأثر به ومواكبة التطور الحاصل والتخلص من سيطرة النفوذ البريطاني، إذ أن المشاريع الأمريكية التي نعم بها دول المنطقة موجهة بالأساس ضد بريطانيا التي وقتت عاجزة عن صد الزحف الأمريكي.

حاولت الحكومة العراقية في بداية عام 1951 الاستفادة من مشروع النقطة الرابعة فشكلت لهذا الغرض لجنة وزارية للدراسة المشروع وبيان رأيها فيه، وقد أوصت اللجنة بضرورة الاستفادة من هذا المشروع، فقرر مجلس الوزراء التفاوض مع الولايات المتحدة⁽¹⁾، وبعد المناقشات بين الطرفين تم التوقيع على مشروع النقطة الرابعة للتعاون الفني بين العراق والولايات المتحدة، سابقة الذكر، تعهد الطرفان خلالها بتبادل الخبرات والمعلومات والمطبوعات بما يخدم مصلحتهما⁽²⁾

ولغرض الاستفادة من بنود هذه المعاهدة والخبرات التي تقدمها الحكومة الأمريكية للعراق ألفت وزارة المعارف لجنة برئاسة محي الدين يوسف مفتش المعارف العام وحضوية كل من رجبى حميد كلية الهندسة والست أمت السعيد عميد كلية الملكية عالية وجعفر الخطاط المفتش الاختصاصي بوزارة المعارف لإجراء المباحثات مع ممثل السفارة الأمريكية في بغداد لتحديد نوع المساعدات التي سوف تحصل عليها وزارة المعارف بموجب هذه الاتفاقية⁽³⁾.

استمادت وزارة المعارف في السنوات اللاحقة من اتفاقية النقطة الرابعة في ميدان التعليم، إذ أنها استلمت عدداً من الأساتذة الأمريكيين لتدريس بعض

(1) جريدة الاتحاد الدستوري، بغداد، العدد 235، 18 كانون الثاني، 1951.

(2) القراوي، المصدر السابق، ص 145-149.

(3) جريدة الاتحاد الدستوري، العدد 286، 19 آذار، 1951.

الاختصاصات العلمية النادرة في الكليات العراقية ولوسلت عدداً من الطلبة ضمن زمالات دراسية بموجب اتفاقية لدراسة الاختصاصات الفنية في الولايات المتحدة، هذا فضلاً عن استخدام عدد من الخبراء الأمريكيين لتطوير التعليم المهني في العراق⁽¹⁾.

أثار برنامج النقطة الرابعة حفيظة البريطانيين في العراق، حيث تحدثت تقاريرهم السرية بإسهاب عن السلبيات التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية لبسط نفوذها في العراق ومنها مساعدات النقطة الرابعة وبالذات إرسال الخبراء الأمريكيين للعمل في العراق مجاناً ومنح الزمالات الدراسية للطلبة العراقيين للدراسة في أمريكا، إذ أصبحت بريطانيا على يقين تام أن ذلك من شأنه أن يدفع الحكومة العراقية إلى عدم التصكير بالاعتماد على بريطانيا من جهة وأنه سوف يخلق فئة عراقية متعلمة ومتأثرة بالمحيط الأمريكي ستضعف مركز بريطانيا مستقبلاً عند تسلم تلك الفئة الحكم من جهة أخرى⁽²⁾.

وضمن سياق زيادة التعاون الثقافي بين الولايات المتحدة والعراق زار العراق وفد أمريكي في نيسان 1951 مؤلف من كل من نيلس كرام كوك (Nilsa Gram Cook) والبروفيسور كايلر يونك (Kaylary Young) من جامعة برنستون وهي جامعة أهلية في برنستون في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية لغرض عرض مسرحيتهم المسماة (الوبرا الشرق الأوسط Middle East Opera) في بغداد وقد لاقى عرض المسرحية ترحيباً كبيراً من لندن الجمهور العراقي، وقد قرر الوفد زيارة العراق مرة ثانية عند الاحتفال بألفية ابن سينا وذلك في نيسان عام

(1) جريدة لواء الاستقلال، المجلد 1271، 1672 في 10 مارس 1951 و 11 أيلول 1952 جريدة لفرمان العدد 4628، 6 كانون الثاني 1953.

(2) عبد الله الصلح السابق، ص 202.

1952، كما أن الوفد التقى بالعديد من الشخصيات الأدبية العراقية أمثال الشيخ محمد رضا الحسيني (1886-1965) والشاعر محمد مهدي الجواهري (1903-1992) وقد تم خلال اللقاء التباحث في نشاطاتهم الأدبية وتم الاتفاق على ترجمة بعض الحكايات العربية إلى اللغة الأجنبية لفرض عرضها ضمن برنامج الوفد المخصص للاهتمام باللغة ابن سينا إذ أن الوفد رغب في التعرف والاطلاع على بعض القصص العربية القديمة ومحاولة ترجمتها لجعلها مادة للأوبرا، ومن هذه المواضيع قصة عن صلاح الدين الأيوبي ولرواية العربية الشهيرة مجنون ليلى⁽¹⁾.
 أن هذا التقارب قد أدى إلى استياء بريطانيا لأنها كانت تدرك أنه موجه ضدها، وقد أشار خليل كته وزير المعارف آنذاك، إلى أن مشروع النقطة الرابعة كان بهم نوايا خفية للولايات المتحدة تهدف إلى إبعاد النفوذ الثقافي البريطاني عن العراق وحلق فتنة عراقية تدلّس بالولاء إلى أمريكا مستقبلاً⁽²⁾.

ينضج مما تقدم أن بريطانيا لم تكن راعية في أن يقوم العراق بتوقيع اتفاقية النقطة الرابعة لأنها كانت تعلم علم اليقين أن هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى تعقد بين العراق والولايات المتحدة وفي أي مجال هي ضربة موجعة لبريطانيا، لذلك كانت لا تشجع أي تقارب بين الطرفين، إلا أن ضعف موقفها في العراق قد جعلها غير قادرة على مجابهة الأمور كما كانت في السابق فلم تستطع بريطانيا أن تقف في موقف المجابهة مع الولايات المتحدة خوفاً من أن تحصر نفوذها في العراق أو

(1) U.S N.A. , Foreign Service of the United State of American , Baghdad , Visit of Mrs. Nilla Gram Cooc and Professor cuylary anny , March 17 , 1951 , Film 27 , P. 25 .

(2) عبد الله الصلح السابق، ص 202 .

تخسر الفصل حليف لها في المنطقة ألا وهي الولايات المتحدة، لذلك رأت بريطانيا التسليم بالأمر الواقع.

وابتداءً من التنافس في ميدان النفط :

كانت شركة نفط العراق تقوم بكل العمليات الإنتاجية من استخراج وتصدير ومعالجة، وقد عملت الشركة منذ البداية وبمساعدة المستشارين البريطانيين على حرمان العراقي من الاشتراك في إدارتها بحجة عدم توفر الكفاءات العراقية القدرة على المساهمة في إدارة الشركة، وقد أوضحت الشركة أن بإمكان الحكومة العراقية الاعتماد على الموظفين البريطانيين في إدارة أعمال الشركة ومع أن الامتيازات التي منحت إلى الشركات الثلاث⁽¹⁾ أعطت للعراق الحق في تعيين مدير واحد في مجلس إدارة كل شركة يتمتع بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المساهمون الآخرون ويتقاضى عنها الراتب والمخصصات من الشركة⁽²⁾ إلا أن المدراء اللبيين مثلوا العراق في مجلس إدارة الشركات لم يكونوا يمتلكون أي خبرة في شؤون النفط، وكثيراً ما كان المدير العراقي يحضر الاجتماع دون أن يزود بتعليمات الوزارة المختصة، وكان يعاجى بالفصاها التي تطرح للمناقشة ولا يتمكن من الرد على استفسارات زملائه في مجلس الإدارة، لعدم الإلمام بها، ومع ذلك فإن الشركات كانت تتخلص من المدير العراقي بعقد جلسات خاصة تسمى جلسات الشركة لا يحق له حضورها تناقش فيها القضايا المهمة التي لا تريد إطلاع الحكومة العراقية عليها، ولم يكن للمدير العراقي حق التصويت أو حضور اجتماعات حملة الأسهم

(1) الشركات الثلاث هي شركة نفط العراق، شركة نفط البصرة، شركة نفط الموصل

(2) تحليل، الطريق السياسي، ص 328 .

ولا يزود بجميع المعلومات التي يحق لحملة الأسهم الحصول عليها، وليس له مكتب في مقر الشركة⁽¹⁾.

يتضح من ذلك أن بريطانيا أرادت إبعاد العراق بصورة تامة عن المشاركة في خطط الشركة حتى لا يعلم مدى الخسائر التي تلحق به من جراء سيطرة بريطانيا المطلقة عليها، إذ أن بريطانيا لم تصح في حساباتها أنها ستفقد العراق يوماً ما وأن العراق سوف يحكم نفسه بنفسه وأنه سيؤمّن نفطه ولن يبقى لها أو لأمريكا أو لأي دولة أخرى وجود في العراق إلا بشكل رسمي ضمن المصالحات الدولية.

كانت هناك فكرة تشييد مصفى حكومي لسد حاجة الاستهلاك المحلي من النفط في زمن الملك فيصل الأول، حيث وجه رئيس الطيران الملكي في 21 تموز 1922 كتاباً إلى رئيس الوزراء يعرب به عن رغبة الملك لاتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء مصفى حكومي في بغداد بحسب اعتبارات النفط المخطط لشركات النفط المستغلة لهذه المادة، إلا أن الضائقة المالية التي كانت البلاد تمر بها حالت دون اتخاذ أي خطوة لتحقيق هذه الرغبة⁽²⁾.

تعهدت شركة نفط العراق بسد احتياجات العراق من النفط ومشتقاته وبأسعار محدودة يجري تعديلها بين وقت وآخر وفقاً للتغيرات التي تطرأ على الأسعار العالمية للنفط، وأن تنشئ على حساب الحكومة العراقية وعند طلبها مصفى للنفط في العراق، ولهذا وفي آذار 1932 أسست شركة نفط العراق شركة تسويق بأسم شركة نفط الرافدين (Rafidain Oil Co.) لتتولى سد احتياجات العراق من النفط، إلا أن عدم تخصيص الأموال اللازمة من قبل شركة نفط العراق

(1) المصدر نفسه، ص 329.

(2) الحصري، المصدر السابق، ج 9، ص 182.

لغرض إنشاء المصفي كان سبباً في تأجيل المشروع مما دفع شركة نفط الراقدين إلى شراء النفط من مصفى الوند التابع لشركة نفط خافقين وتبيعه للمواطنين⁽¹⁾.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تم إعادة النظر في فكرة إنشاء المصفي، إذ تم التفاوض مع شركة كيلوج الأمريكية (M.W Kellog) لتزويد العراق بالمساعدات اللازمة لإنشاء المصفي، فتم التوقيع على اتفاقية لغرض استيراد المواد اللازمة لإنشاء المصفي في 4 كانون الأول 1948⁽²⁾.

رغم التوقيع على الاتفاقية المذكورة إلا أن بريطانيا لم يكن يروق لها ذلك، فبدأت تبحث عن الذرائع والحجج لغرض حرقلة إنشاء المشروع وصرف النظر عنه بحجة أن المشروع غير اقتصادي ويطلب نفقات باهضة مما يؤدي إلى حرقلة الاتفاقية. إلا أن الأحداث التي وقعت في إيران في عام 1951 والتي نتج عنها تأسيم النفط هناك أجبرت بريطانيا على التساهل، فقرر مجلس الوزراء أن يعهد إلى شركة كيلوج مرة ثانية لتجهيز المعدات والمكانس اللازمة لإنشاء المشروع⁽³⁾. فجرى العمل في المصفي لمدة أربعة أيام واختتم المصفي في بغداد في 28 تشرين الثاني 1955 وحضر الافتتاح الملك فيصل الثاني ورئيس وزرائه وعدد كبير من المسؤولين⁽⁴⁾.

كان الصراع البريطاني-الأمريكي في العراق وفي المجال النفطي بالتعديدها يمثل بشركة نفط العراق، ففي سنوات الحرب العالمية الثانية والسنوات التي لحقتها برزت ظاهرة واضحة في السياسة الأمريكية الخارجية في المنطقة التي أخذت

(1) خليل، التاريخ السياسي، ص 303.

(2) U.S.N.A. , Department of State , Division of Communications and Records Telegraph Branch , Secretary of State , Washington , Baghdad , December 7 , 1948 . Film 5 , P. 725 .

(3) خليل، التاريخ السياسي، ص 331.

(4) الحسني، المصدر السابق، ج 9 ص 153.

تستلزم انتباه العديد من الأطراف، إذ أن الحكومة الأمريكية أخذت تبدي اهتماماً ملحوظاً بمسائل النفط خارج حدود بلادها بطريقة رسمية تفصح عن مشروعاتها وسياساتها في المنطقة، إذ عيّزت هذه المرحلة بالتعارض والتصادم بين المصالح الأمريكية والبريطانية المعنية بشؤون النفط^(١).

لقد أثار التوجه الأمريكي إلى المنطقة مخاوف بريطانيا الشديدة، إذ أن أمريكا أعلنت أن سبب توجيهها هو نفاذ احتياطها من النفط، فأدركت بريطانيا أن هدف الولايات المتحدة هو توسع من نفاذ احتياطها من النفط، إذ أن أمريكا أرادت أن تفتح المجال في كل مكان لصادراتها من رؤوس الأموال والسلع المختلفة، وما النفط إلا أسلوب من الأساليب التي تساهم في تحقيق هذا الغرض مساهمة فعالة، وبما أن منطقة (الشرق الأوسط) منطقة غنية آتلة بالنهوض والتقدم وفي حاجة إلى أسباب هذا النهوض فإن هذه المنطقة لها ليمتها في نظر الأمريكيين، لذلك أخذت تحاول بريطانيا بالازدياد^(٢).

كانت الحكومة العراقية الموالية لبريطانيا في العهد الملكي تشعر بأن الظروف العالمية بعد الحرب العالمية الثانية وارتفاع أسعار الحاجيات والمعيشة وأسعار النفط في الأسواق لا يتفق والنفس الذي كان لاحقاً بالعراق بسبب اتفاقيات النفط القديمة، لذلك وبسبب ضغط الرأي العام في العراق اضطرت الحكومة العراقية في عام 1951 أن تطلب من الشركات الاحتكارية إجراء مباحثات تهدف إلى تعديل الامتيازات الممنوحة لها في الأعوام 1925، 1932، 1938 بالإضافة إلى ذلك كان هناك سببين مهمين دفعا بالحكومة العراقية للمطالبة بتعديل الامتيازات وهما -

(١) ألكسندر برمانوف، نفط الشرق الأوسط والاحتكارات النفطية، ترجمه عن اللغة الروسية بسام خليل، ط١، (بيروت، 1984)، ص ص 19-20.

(٢) ألكسندر نفسه، ص 127.

1. قيام المملكة العربية السعودية بالتوقيع على اتفاقية النفط مع شركة أرامكو الأمريكية والتي تقضي بتقسيم الأرباح مناصفة.
2. تأميم النفط في إيران بموجب انقلاب المتخذ من قبل دليس وزدالها الدكتور محمد مصدق في شهر آيار 1951⁽¹⁾.

دخلت الحكومة العراقية في معوضات مع شركة نفط العراق لزيادة سعر الذهب وزيادة حصة الحكومة العراقية، وفي نفس الوقت كانت الحكومة الأمريكية تعمل بانسجام تام وبشكل سرّي مع شركاتها النفطية للسيطرة على أكبر كمية من احتياطي النفط خارج الولايات المتحدة، وقد دعمت الحكومة الأمريكية شركاتها النفطية لا سيما المستقلة للحصول على الامتيازات في العراق في حالة الغائتها من قبل الحكومة العراقية وبصورة خاصة امتياز شركة البصرة، ففي بداية عام 1951 زار عدد من مسؤولي شركات النفط الأمريكية ومن جملتهم السيناتور السابق تايدنك (M.M. Tydings) لغرض اقناع المسؤولين العراقيين باعطاء امتياز شركة نفط البصرة إلى إحدى الشركات الأمريكية المستقلة، لا سيما بعد أن قدموا عروضهم إذ تعهدوا بأن تقوم الشركة، إذا ما حصلوا على الامتياز، بإنتاج 20 مليون طن من النفط سنوياً وأن تقسم الأرباح الصافية مناصفة بينها وبين العراق⁽²⁾.

دفعت الولايات المتحدة الوسيط الدولي ويليام ريكيت (William Rickett) ممثلاً عن شركة سلفر الأمريكية النفطية لغرض مفاوضة الحكومة العراقية بخصوص التخلي عن امتيازات شركتي نفط البصرة ونفط الموصل لصالح الشركات

(1) حكمت سامي سليمان، خط العراق بين الأسس واليوم في المجال السياسي والاستراتيجي والاقتصادي، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 10، السنة 3، حزيران 1978، ص 18.

(2) حليل، التاريخ السياسي، ص 396-397.

الأمريكية، مما دفع السفير البريطاني في بغداد إلى الاتصال بنوري السعيد رئيس الوزراء العراقي للتعرف على وجهة نظر الحكومة العراقية والعروض التي تقدمها ريكيت، إذ أن نوري السعيد أخبر السفير البريطاني بأنه من المحتمل إعطاء امتياز شركة نفط الموصل إلى ريكيت وأن يعرض شركة نفط العراق عن الخسارة التي لحقتها من جراء خسارتها لحقوق شركة نفط الموصل، وأن يعطى في المقابل امتياز شركة نفط البصرة إلى البريطانيين في محاولة لإرضاء الطرفين⁽¹⁾.

أثار هذا الموقف حفيظة بريطانيا ولا سيما بعد ظهور مبدأ مناصفة الأرباح، إذ ضمنت الشركات الأمريكية على شركات النفط البريطانية لتطبيق هذا المبدأ انتقدت الأوساط الرسمية الأمريكية السياسة البريطانية في منطقة (الشرق الأوسط) منذ الحرب العالمية الثانية وحدثها سبباً للأوضاع المتردية في المنطقة، ودعت إلى إرضاء مطالب الوطنيين بتعميم مبدأ مناصفة الأرباح كوسيلة للوقوف بوجه انتشار حركة التأميم⁽²⁾.

وجدت الحكومتان البريطانية والأمريكية أن الموقف في المنطقة والعراق بصورة خاصة أصبح متوتراً لذلك لجأ الطرفان إلى اتخاذ إجراء مشترك، خوفاً على مصالحهما، للوقوف بوجه حركة التأميم حتى لا تصل إلى العراق، فاتفق الطرفان على توجيه انذار إلى الحكومة العراقية بطريقة غير مباشرة تحذرهما فيه من اتخاذ أي خطوة لتأميم آبار النفط⁽³⁾. إلا أنه في الوقت الذي كانت فيه الحكومتان الأمريكية والبريطانية متفئتان على اتخاذ خطوات لمنع العراق من تأميم تقطه، كانت الحكومة

(1) U.S.N.A. , Department of State , Telegraph Branch , Secret , Baghdad Secretary of State , October 25 , 1950 , File 24 , p. 187 .

(2) خليل، التطبيع السياسي، ص 397-398.

(3) جريدة الزمان، بغداد 1 نيسان 1951 .

الأمريكية تعمل سراً على تحري الحكومة العراقية بالمطالبة بتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح⁽¹⁾.

إن الضغط الجماهيري الكبير الذي تعرضت له الحكومة العراقية لغرض تعديل امتيازات النفط الذي انعكس بدوره على موقف بريطانيا في العراق وتغيير سياسة الحكومة العراقية تجاهها والتوجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن الدور الحلفي الذي كانت تلعبه أمريكا من حيث السياسة العراقية على ضرورة تعديل الامتيازات النفطية والنسك بهذا مناصفة الأرباح، دفع الحكومة البريطانية وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق إلى التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح والتي وقعت بتاريخ 3 شباط 1952⁽²⁾.

لم تحقق هذه الاتفاقية للشعب العراقي ما كان يصبو اليه من الحصول على أكبر قدر من موارد النفط لأجل تسخيرها في إنشاء المشاريع العمرانية والخدمات ونقل البلاد إلى حالة أحسن، بل على العكس إذ أصبحت الشركات الأجنبية هي التي تتحكم بموارد النفط ولم تكن الحكومة على علم بالكميات المنتجة والمبالغ التي تحصل عليها الشركات من جراء بيع النفط، وما أن الحكومة العراقية لها نسبة 50٪ اضطرت الشركات إلى زيادة الإنتاج لغرض تعمية الغبن الكبير الذي يتعرض له العراق في الحصول على نصيبه من الأرباح لا سيما وأن عائدات النفط عام 1952 بلغت نسبة كبيرة، إذ أن الإحصائيات والتقديرات توقعت أن تزيد النسبة في إنتاج

(1) خليل، التاريخ السياسي، ص 398.

(2) جريدة الوقائع العراقية، بغداد العدد 3064، 8، شباط 1952. وللإطلاع على بنود الاتفاقية انظر

العباس، وثائق امتيازات النفط، ج 2، ص 37. الرزوي، المصدر السابق، ج 6، ص 204-218.

النفط العراقي إلى 250 مليون دينار عام 1957 أي ما يزيد على عشرة أضعاف ما كان يستلم في عام 1950⁽¹⁾.

إن الدور الذي قامت به الولايات المتحدة تجاه الحكومة العراقية من خلال دفعها لعقد اتفاقية مناصفة الأرباح مع شركة نفط العراق لم يكن بقصد ضرب المصالح البريطانية في العراق فقط، إنما كانت الولايات المتحدة تهدف إلى تحقيق غايات كبيرة، إذ أن أسلوبها في التعامل يمثّل في الاحتواء الاقتصادي من خلال السيطرة على مصادر الثروة النفطية وربط اقتصاد البلدان المنتجة للنفط بالاقتصاد الأمريكي، وأقامت علاقات تؤدي إلى التبعية الأمريكية من خلال الفروض والمعونات وربطها بالسوق الرأسمالي الأمريكي⁽²⁾. وهذا ما كانت الولايات المتحدة قبله من تعاملها مع العراق وحققه لاتفاقيات اقتصادية وبرنامج المساعدة واتفاقية النخلة الرابعة وغيرها.

يتضح عما سبق أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت احتواء المنطقة من خلال الاتفاقيات والفروض التي قدمتها لهذه البلدان وضممتها العراق الذي عقدت معه اتفاقية الأمن للتبادل والتي بموجبها أصبح العراق ضمن المنطقة الأمنية التي وضعتها الولايات المتحدة للوقوف بوجه المد الشيوعي وإحكام قبضتها على الدول التي تعقد معها مثل هذه الاتفاقيات، أخففين بنظر الاعتبار أن التصور الأمريكي للأمن في أي منطقة من العالم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود المصالح

(1) U.S.N.A. , Foreign Service Dispatch , Am Embassy , Baghdad , Monthly Economic Report - February 1952 , March 8 , 1952 , File 16 , P. 569 .

(2) هاشم مهروسة، البترول وقاعدة التخطيط للاقطار العراقية، مجلة الدراسات العربية، بيروت، لعددان 9-10، السنة 22، تموز-آب 1986، ص 60.

الأمريكية فيها مهما كانت طبيعتها ومن هذا، فإن مصطلح الأمن لا يعني السلم والاستقرار بالضرورة، بل يعني أمن المصالح الأمريكية سواء أن تطلب ذلك استقرار المنطقة المعنية أو إحداث حالة عدم استقرار فيها، لذلك فإن ما تعنيه أمريكا بأمن الخليج العربي، بما فيه العراق، هو تأمين مصالحها الأساسية في المنطقة وفي مقدمتها استمرار الحصول على كميات كافية من النفط وبأسعار مناسبة⁽¹⁾.

إن الدوافع وراء توجيهات الولايات المتحدة الأمريكية نحو نفط المنطقة والدخول في ميدان المنافسة مع بريطانيا سبها ذكره رئيس مجلس صناعة النفط فيها في إحدى المناسبات (أن عاصمة النفط تنهج نحو الشرق الأوسط وعلى الولايات المتحدة الأمريكية أن تستعجل في الدخول في هذه الإميراطورية ثوراً، ولكني أتمنى لأمريكا تحقيق غايتها المنشودة ببنين عليها أن تعد نفسها سياسة ثابتة مرسومة في شؤون النفط)⁽²⁾.

إن الشركات النفطية ومن ورائها حكوماتها كانت تعد النفط سلاحاً مباشراً للتهديد والضغط دون النظر إلى المصالح الحقيقية للدول للنتيجة، وينظر الحكومات الغربية مادام النفط سلعة إستراتيجية، فهي تعطيه أو تمنعه لاعتبارات سياسية، ولتكريس هذا المبدأ لجأت الشركات النفطية إلى تخفيض الإنتاج للضغط على الحكومة العراقية لحملها على التراجع عن الخطوات التي اتخذتها في نطاق السياسة النفطية والتي تهدف إلى سيطرة العراق على جميع المساحات الخاضعة لامتيازات الشركات والتي لم تكن تستمرها، كما طلب العراق من الشركات أن تبعة 20% من أسهمها، إلا أن الشركات لم تلي هذا الطلب، إذ حاولت الشركات وبشئ

(1) خليل علي مراك، الولايات المتحدة والضغط وأمن الخليج العربي في السبعينات، مجلة الخليج العربي، القبرية المجلد 14، العدد، 1982، ص 16.

(2) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، (بغداد، 1979)، ص 65.

الوسائل الوقوف بوجه مطالب العراق ورغبته في التحرر من سيطرة الشركات الأجنبية، وعندما استمر العراق جرعاً من نفطه وطناً بدأت الشركات الاحتكارية لمطالبة النفط العراقي وقامت بتخفيض الانتاج للضغط على الحكومة العراقية ووضعت العراق في وجه مشاريع التنمية يتقاص العائدات أو تأخيرها لكي يستجيب العراق لمطالبها⁽¹⁾.

ما سبق يبين ان الخلاف بين البريطانيين والأمريكيين قد تكرر لغرض المحافظة على وجود الشركات النفطية العاملة في العراق، إذ ان هذه الشركات مدعومة بحكوماتها وصلت إلى حد تهديد الحكومة العراقية إذ ما حاول العراق تأمين نفطه أو استثماره وطناً، فكل من هذين الطرفين كان يحاول من خلال دعمه لشركائه ضمان استمرار تدفق النفط إلى دولها بغض النظر عن متطلبات وحاجة العراق.

لم تكن الأحداث التي جرت بعد التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح بتلك الأهمية في مجال التنافس البريطاني الأمريكي على نفط العراق، حيث توضحت صورة كلا الاستعمارين تجاه العراق، فبريطانيا منذ دخولها العراق كانت سبيلها تهدف إلى استثمار العراق وامتصاص خيراته ومصادر ثروته وهذا ما بقيت عليه حتى قيام ثورة 14 تموز 1958، أما الولايات المتحدة فأنها وبعد الحرب العالمية الثانية وازدهاد حاجتها إلى النفط اندفعت نحو الوطن العربي لغرض تعويض النقص الهائل الحاصل في نفطها بسبب الحرب والذي تضارب مع مصالح بريطانيا وأدخلها في تنافس معها، وما سهل موقف أمريكا الضعف الذي أصاب بريطانيا بعد الحرب، إلا أن الذي يشار إليه هو أن العراق بقي تابعاً للسياسة الغربية وأرسل

(1) مهروسة المصدر السابق، ص 59 .

اقتصادياً بهذه الدول، وبالرغم من أنه الملك، اثنى النفط إلا أنه لم يكن بالقدرة على التحكم بهذا المورد المهم، إذ أنه عندما تعرض الأنبوب العراقي لتصدير النفط إلى التمسك في عام 1956 بسبب حرب السويس والعدوان الثلاثي على مصر والذي أدى إلى الاضرار بالاقتصاد العراقي لجأ العراقي إلى شركة النفط العراقية من أجل الحصول على قرض لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية، إذ عقد العراق في 17 آذار 1957 اتفاقية مع شركة نفط العراق تضمنت أحد عشر بنداً حدد بموجبها كمية القرض وفترة تسديده والفوائد المترتبة عليه والقوة التي سينحصرها العراق في حالة عدم تسديده للدين⁽¹⁾.

مهما يكن من أمر فإن قصة امتيازات النفط في العراق والصراع بين الاحتكارات الدولية للسيطرة والاستحواذ على ثروات العراق قد أظهرت عندها من الخلافات التي يمكن اعتبارها السياق الذي مار عليه الاستعمار في العراق، إذ إن سيطرة النفطية هو الصفة الرئيسة لشكل الاستعمار، إذ جاء في وثيقة سرية عرسية أعدتها شركة النفط الفرنسية عندما نشب النزاع بين المساهمين في شركة نفط العراق بعد الحرب العالمية الثانية ما يسلط الضوء على طبيعة أعمال شركات النفط الاستعمارية، إذ ذكرت الوثيقة (كان تأسيس شركة نفط العراق وتنفيذ اتفاقية الخط الأحمر بداية لحظة طويلة الأمد للسيطرة على النفط في الشرق الأدنى وعلى توزيعه في العالم)⁽²⁾.

إن نشوء الحركة الوطنية في العراق دفع الحكومة إلى إعادة النظر في حساباتها، إذ بدأت تتضح أمام الشعب العراقي الحسابات المادية الكبيرة التي تلحق بالعراق من

(1) العباس، وثائق امتيازات النفط ج2، ص 276-281

(2) صلاوي، المصدر السابق، ص 77-79.

جراء سيطرة شركات النفط الأجنبية على منابع النفط فيه، حيث كانت شركة نفط العراق ومن خلال الامتيازات التي حصلت عليها خلال فترات متلاحقة تسيطر على منابع النفط إلى أطول فترة ممكنة، ولم تكن تضع في حساباتها قيام ثورة في العراق تطيح بالنظام الحاكم آنذاك، فبعد ثورة 14 تموز 1958 أعلنت أسواق الاستثمار المالي والبريطاني بشكل خاص أن ثورة تموز جاءت بضرية قاسية لمصالح الاستثمار بشكل عام، إذ أنها أكبر ضرية وجهت لبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية⁽¹⁾.

(1) المصدر نفسه، ص 178 .

الخلاصة

من خلال الرسالة التي تقدمت بها، والتي احتوت في طياتها على العديد من الأحداث والتغيرات السياسية التي شهدتها العراق خلال الفترة قيد الدراسة، ومن خلال الدخول في أعماق الصراع البريطاني - الأمريكي على العراق مخرج البحث ببعض النتائج كان أبرزها:

1. لم تكن بريطانيا في القرون الأولى من التاريخ الحديث لمحاول الدخول والسيطرة على العراق بصورة مباشرة لأنها لا تريد أن تدخل في نزاعات هي في غنى عنها لا سيما وأن العراق كان يمثل حلقة الوصل بين بريطانيا والهند المستعمرة البريطانية العظيمة المسماة (درة التاج البريطاني).
2. كان لاكتشاف النفط في العراق الدور الرئيسي في توجيه أنظار بريطانيا والدول الاستعمارية الأخرى إلى العراق، لذلك سعت بريطانيا جاهدة لكي تستحوذ على العراق وبالتالي تستحوذ على منابع النفط فيه مع عدم إهمال موقع العراق الاستراتيجي وغناه الحضاري.
3. يمثل النفط نقطة التحول في السياسة الخارجية لكل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. فبريطانيا لجدها تدخل في صراع مع الدول الأوروبية منذ اكتشاف النفط، لذلك وجهت ميامتها للاستحواذ على ما يمكن الاستحواذ عليه من امتيازات من الباب العالي العثماني بخولها بالتنقيب على النفط في المنطقة والعراق بصورة خاصة. أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها لم تظهر على الساحة بصورة مباشرة إلا أثناء الحرب العالمية الثانية وقرب نفوس احتياطها من النفط، فلم يكن أمامها سوى الالتجاء إلى الدول الغنية بالنفط، والعراق أحد هذه الدول، فكان لابد أن تصادم

المصالح الأمريكية بالمصالح البريطانية في العراق، فكان النفط الشرارة التي أوقعت الصراع بين الطرفين.

4. اختلفت سياسة بريطانيا ووجودها في العراق عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، فبريطانيا منذ الحرب العالمية الأولى وجدت أن الاستحواذ على العراق والسيطرة على خيراته وإمكاناته الكبيرة لا يتم إلا بالسيطرة عليها عسكرياً فكان لها ذلك بين 1914-1918 عندما احتلت العراق احتلالاً عسكرياً فجعلت منه العروة يدها وسخرت كل إمكاناته وطاقاته خدمة لمصالحها. أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت تنظر إلى الأمور بمنظار بعيد فهي لم تكن تريد أن تدخل في صراع مع بريطانيا لا سيما وأن بريطانيا حليفها بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة أرادت أن تدخل إلى العراق من طريق بريطانيا فلذلك نجحها وحتى عام 1939 تساند وتسايروا بريطانيا ولا تقف بوجهها.

5. حتى عام 1939 كان الصراع بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا حول العراق صراعاً خفياً وربما يعود السبب في ذلك إلى أن الطرفين لهما نفس الأهداف إلا أن الوسائل في الوصول إلى تلك الأهداف كانت مختلفة، فبريطانيا كانت تريد الاستحواذ على العراق بصورة مباشرة، أما الولايات المتحدة فكانت تريد الحصول على النفط وغيره من الثروات عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات التي تقوم بالاستحواذ على ما تريد الاستحواذ عليه.

6. استخدم الطرفان في صراعهما أهم المجالات التي من خلالها يمكن لها التدخل في شؤون العراق والتأثير على الحكومات العراقية والتلاعب بمشاعر الناس، فتسلح الجيش بجانب مهم وليس كل الناس والمصالح

الاقتصادية تمس حياة الناس ومعيشتهم، والتعليم والضغط ولكل من هذه المجالات تأثيره، فتجد كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة يتنازعان فيما بينهما أما لكسب ود الحكومة العراقية أو للحصول على امتياز أو توقيع لمعاملة معينة تمنح إحداهما حرية التصرف في جانب أو جهة معينة أو لتسليم بعض السلع التي تصل إلى الناس لكسب ودهم تحت غطاء سياسي.

7. مهما يكن من أمر الصراع بين الطرفين فقد كان الخاسر الوحيد في هذا الصراع هو الشعب العراقي الذي لم يكن آنذاك يتمتع بوجود حكومة وطنية قوية تستطيع الوقوف بوجه المستعمرين الغزاة للملك فحملت القوى الوطنية والقومية بالتعاون مع منظمة الضباط الأحرار مسؤولية تغيير النظام في العراق، وقد تحقق ذلك في ثورة 14 تموز 1958، فبدأت عندها مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر كان لها متطلباتها وأشكاليتها

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق العراقية غير المنشورة :

أ. وثائق البلاط الملكي محفوظة في (د.ك.و) في بغداد.

1. 1569 ، إيضاد بعثة إلى أمريكا بتاريخ 6 / 8 / 1941 ، رقم الوثيقة 91 ، ص 121.

2. 1569 ، إيضاد الرئيس الأول عمود هندي وطباط صف متسي القوة الجوية الملكية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، رقم الوثيقة 141 ، ص 172.

ب. وثائق وزارة الخارجية محفوظة في (د.ك.و) في بغداد.

1. 311/792 ، بعثة عسكرية أمريكية نصل إلى العراق بتاريخ 17 / 1 / 1942 ، رقم الوثيقة 8 ، ص 8

2. 311/792 ، تقرير وامتنان الحكومة الأمريكية لما أظهرته الحكومة العراقية من الاهتمام بتشجيع جثمان وزير أمريكا المفوض في بغداد بتاريخ 17 / 1 / 1942 ، رقم الوثيقة 1 ، ص 1.

ج. وثائق وزارة الدفاع محفوظة في (د.ك.و) في بغداد.

1. 10 ، البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية ، رقم الوثيقة 4 ، ص 5.

د. وثائق وزارة الاعلام نسخ محفوظة في وزارة الاعلام.

1. أرشيف رئاسة الوزراء ، استبول ، أوراق بلديز ، رقم الوثيقة 255 ، تاريخها شباط 1933.

2. أرشيف رئاسة الوزراء ، استبول ، دفتر نامه عمليون ، تاريخها 14 ذي القعدة 1245 هـ.

هـ محاضر جلسات غرفة تجارة الموصل

الجلسة 430 في 13 كانون الثاني 1930

ثانياً : الوثائق العراقية المنشورة :

أ. الحكومة العراقية، تقرير لجنة الكشف التهديفي، محرر تقرير لجنة الكشف بول
مونرو، (بغداد، 1932).

ب. وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة،
ط1، ج1، (بغداد 1986).

ج. وزارة الدفاع، هيئة التاريخ العسكري، تاريخ القوات العراقية المسلحة،
ط1، ج3، (بغداد، 1991).

د. وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارك لسنة 1950-1951.

هـ. وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارك لسنة 1955-1956.

و. وزارة المعارف، التقرير السنوي عن سير المعارك لسنة 1957-1958.

ثالثاً : الوثائق الأجنبية غير المنشورة :

- الوثائق الأمريكية.

- وثائق الأرشيف القومي الأمريكي، وثائق محفوظة في دار الكتب والوثائق
في بغداد.

- ملفات وزارة الخارجية الأمريكية

1. U.S.N.A. , R-1 , No. 53 , From Consulate General Of the U S A. , Consular in able to the department of state , subject : appointment of consul to Baghdad , April 30 , 1895.
2. U.S.N.A , Department of State Washington , to the American minister Resident and Consul General Baghdad , Iraq , Date August 17 , 1934 , Film 19 , P. 439.
- 3 U.S.N.A, No 879.6, Charged to Telegram Sent, Staco Sterp, January 26, 1934 , Film 19 , P.533.
4. U.S.N.A, Recapitulation of American interests in Iraq , Film 23 , P. 127.
5. U.S.N.A , No. 1443 , Iraq Decision Regarding participation in the Worlds Fair in 1940 , Baghdad, Iraq , November 29 , 1939 , Film 30 , P. 429.
6. U.S.N.A , No. 8 , Telegram Sent , Sec. State , Washington , January 29 , 1940 , Film 31 , P. 828.
7. U.S.N.A , No. 890 , G 42 , The Minister Resident In Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , May 16 , 1940.

8. U.S.N.A. , Department of State , Washington , American Minister Resident and General , Baghdad , Iraq , December 30 , 1940 , Film 33, P. 273.
9. U.S.N.A. , No. 890 , G 1115 , The Minister Resident in Iraq (Knabenshue) to the Secretary of State , Baghdad , April 29 , 1941.
10. U.S.N.A. , Telegram Sent , Amlegation , Cairo , Charged to contingent , May 13 , 1942 , Film 2 , P 568, E
11. U.S.N.A. , No 800. 128 , Telegram Received , Sec. State , Washington , July 2 , 1942 , Film 2 , P 480.
12. U.S.N.A. , No. 851. 149 , Telegram Received Sec. State , Washington , August 4 , 1942, Film 1, p.513.
13. U.S.N.A. , No. 890 , G. 363 / 378 , S. Walla , State , Department Washington D.C Tous Embassy , Baghdad , January 2 , 1943.
14. U.S.N.A. , Embassy Baghdad to State Department , Washington , April 20 , 1944 , Film 24 , P. 890
15. U.S.N.A., No. 890.1.344 , Henderson to State Department Am Embassy , Baghdad (Washington) , November 25 1944.

16. U.S.N.A. , Telegram Received , Secretary of State Washington , D C, March 29 , 1944 , Film 6 , P. 735.
- 17 U.S.N.A. , Secretary of Defense , January 11 1945 , Film 15 , P. 283.
18. U.S.N.A. , The White House Washington , Memorandum for the Acting Secretary of State, May 3, 1945 , Film 3 , P. 69.
19. U.S.N.A. , Department of State in Coming , Telegram Secret Baghdad, Via War , April 15 , 1946 , Film 5 , P. 567.
20. U.S.N.A. , No. 1/27/48 , British Military Shipment To Iraq , January 27 1948 , Film 4 , P. 501
21. U.S.N.A. , Department of State , Division of Communications and Records Telegraph Branch , Secretary of State , Washington , Baghdad , December 7 , 1948. Film 5 , P. 725.
22. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Iraqi education minister wants to hire U.S. Teachers for Iraq , Baghdad , August 19 , 1949 , Film 4.
23. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Iraqi Education Minister Wants to Hire U.S. Teachers for Iraq , Baghdad , August 19 , 1949 Film 4 , P. 1037.

24. U.S.N.A. , Unclassified Restricted Appendix attached Iraq. Assured World Finest Film , Baghdad, November 24 , 1949 , Film 27 , P. 43.
25. U.S.N.A. , Department of State , Memorandum of Conversation Conclusion of U.K. Loan to Iraq , December 13 , 1949 , Film 5 , P. 885.
26. U.S.N.A. , Department of State , Telegraph Branch , Secret , Baghdad Secretary of State , October 25 , 1950 , Film 24 , p. 187.
27. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Treaty Affairs Office of the Legal Adviser , Baghdad , December 20 , 1950 , Film 28 , P. 1334.
28. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Donald Bennett Adam's Engaged for Iraq Development Board , Baghdad , February 6 , 1951 , Film 21 , P. 485.
29. U.S.N.A. , Foreign Service of the United State of American , Baghdad , Visit of Mrs. Nilla Gram Cooc and Professor cuylary auny , March 17 , 1951 , Film 27 , P. 25.

30. U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy , Baghdad , Monthly Economic Report - February 1952 , March 8 , 1952 , Film 16 , P. 569.
31. U.S.N.A. , Foreign Service Despatch , Am. Embassy Baghdad , To the Department of State Washington , Technical Specialist in (Or. Due.) , in Iraq From National and International Source , August 15 , 1952 , Film 17 , P. 741.
32. U.S.N.A. , Foreign Service Despatch To The Department of State Washington , October 9 , 1952 , Film 15 , P. 213.
33. U.S.N.A. , Secretary of Defense , To Specter , January 11 , 1954 , Film 15 , P. 283
34. U.S.N.A. , Telegram Department of State , Baghdad , Security of State , March 15 , 1954 , Film 15 , P.P. 326-327
35. U.S.N.A. , Department of State to Am Embassy , Baghdad Priority , April 8 , 1954 , Film 15 , P. 384
36. U.S.N.A. , in Commuc , Telegram Department of State , Baghdad , Secretary of State , April 24 , 1954 , Film 16 , P. 25.
37. U.S.N.A. , America Jewish Congress , The Honorable , John Foster Dallas , Secretary of State , State Department to Washington D.C. , May 18 , 1954 , Film 15 , P. 555.

38. U.S.N.A. , In coming , Telegram Department of State ,
Baghdad , To Secretary of State , April 24 , 1954 , Film 16.
- 39 U.S.N.A. , Subject : U.S. Arms Program For Iraq , September 7
, 1954 , Film 15 , P. 778.

رابعاً : الكتب العربية :

1. الأعظمي، وليد محمد سعيد، امتحاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية-البريطانية 1941 دراسة موثقة في المضامين السياسية والقومية والامترابجية لثورة مايس 1941، (بغداد، 1987).
2. أحمد، ابراهيم خليل، وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، (الموصل، 1989).
3. أحمد، ابراهيم خليل، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني 1516-1916، (الموصل، 1986).
4. --- تطور التعليم الوطني في العراق 1869-1932، ط1، (البصرة، 1982).
5. الأدهمي، محمد مظفر، المجلس التأسيسي العراقي دراسة تاريخية، (بغداد، 1974).
6. البازي، حامد، البصرة في الفترة المظلمة وما بعدها، ط1، (بغداد، 1970).
7. البراوي، راشد، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط3، (القاهرة، 1950).
8. الهزاع، عبد الرحمن، محاضرات عن العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ط2 (القاهرة، 1960).
9. تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، دور احتكار النفط الدولي في العراق، (بغداد، لا.ت.).

10. التميمي، حيد حنان أحمد، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد، 1979).
11. التميمي، عبد المالك خلف، التبشير في منطقة الخليج دراسة في التاريخ الاجتماعي والسياسي، ط1، (الكويت، 1982).
12. الجعفري، محمد حمدي، بريطانيا وإعراق حقبة من الصراع 1914-1958، (بغداد 2000).
13. الحربي، هلاء جاسم محمد، العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958، ط1، (بغداد، 2002).
14. حسن، محمد سلمان، التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، ج1، (بيروت، 1965).
15. الحسي، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية تسعة أجزاء، (بيروت، 1978).
16. حسين، فاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية-الإنكليزية-التركية وفي الرأي العام، (بغداد، 1955).
17. الحصري، ماطح، مذكراتي في العراق 1927-1941، ط1، ج1، (بيروت، 1968).
18. حمادة، سعيد، النظام الاقتصادي في العراق، (بيروت، 1938).
19. الخطيب، رجاء حنين حسني، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921-1941، (بغداد 1985).

20. خليل، مصطفى، أزمة العلاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، 1974).
21. خليل، نوري عبد الحميد، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق 1945-1952، ط1، (بغداد، 1980).
22. الدرة، محمود، الحرب العراقية-البريطانية 1941، ط1، (بيروت، 1969).
23. —، حياة عراقي من وراء الهواية السوداء، (القاهرة، 1976).
24. الدليمي، محمد حويد، كامل الجادر جي ودوره في السياسة العراقية 1898-1968، (بغداد، 1997).
25. سالم، تقي عبد، تحطير التجارة الخارجية مع إشارة خاصة إلى تخطيط تجارة العراق الخارجية، ط1، (بغداد، 1979).
26. سميد، أمين، الثورة العربية الكبرى، ج2، (القاهرة، لا.ت.).
27. —، الوطن العربي، (القاهرة، لا.ت.).
28. شحاتة، إبراهيم، البنك الدولي والعالم العربي تحديات وآفاق الانعصاف المصري، كتاب الهلال، (القاهرة، 1990).
29. الشرقاوي، محمود، أمريكا وبترول الشرق الأوسط، (القاهرة، لا.ت.).
30. شوكت، ناسي، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، (بغداد، 1974).
31. صالح، زكي، بريطانيا والعراق حتى عام 1914 دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري، (بغداد، 1968).

32. الحزبي، خالد، حلف بغداد، (لا.م.، 1957).
33. العقاد، صلاح، البترول أثره في السياسة والمجتمع العربي، (القاهرة، 1973).
34. العطار، حسن، الوطن العربي دراسة مركزة لتطورات السياسة الحديثة، ط2، (القاهرة، 1966).
35. عطية الله، أحمد، القاموس السياسي، ط3، (القاهرة، 1968).
36. هلاوي، إبراهيم، البترول العراقي والتحرر الوطني، ط1، (بيروت، 1967).
37. الملوجي، عبد الحميد، خضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للبنفط العراقي، ط1، ج1، (بغداد، 1973).
38. العمري، أحمد سويلم، صراع البترول في العالم العربي، (القاهرة، 1960).
39. العمري، محيى أمين، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد، ط1، (بغداد، 1979).
40. القهواتي، حسين محمد، دور البصرة التجاري في الخليج العربي 1869-1914، (بغداد، 1980).
41. كنه، خليل، العراق أمه وغده، ط1، (بيروت، 1966).
42. مراد خليل علي، تطور السياسة الأمريكية في منطقة الخليج العربي 1941-1947، (البصرة، 1980).
43. مجموعة باحثين، الفصل في تاريخ العراق المعاصر، ط1، (بغداد، 2002).

44. نظمي، وميض عمر، ثورة 1920 لجنود السيامية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق، (بغداد 1985).
45. نظمي، وميض عمر وآخرون، التطور السياسي المعاصر في العراق، (بغداد لا.ت.).
46. نعميني، عبد المجيد، تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية الحديث، ط1، (بيروت، 1983).
47. نوار، عبد العزيز سليمان، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باش إلى نهاية حكم ملحت باشا، (القاهرة، 1986).
48. الهاشمي، طه، مذكرات طه الهاشمي، تقديم : خلدون ساطع المصري، ط1، ج1، (بيروت، 1967).
49. الهلالي، عبد الرزاق، تاريخ التعليم في العراق في عهد الاحتلال البريطاني 1914-1921، (بغداد 1975).
50. ———، تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني 1838-1917، (بغداد 1959).
51. ———، معجم العراق، ج1، (بغداد 1949).
52. وهيم، طالب محمد، التنافس لبريطاني-الأمريكي على نفط الخليج العربي 1928-1939، (بغداد، 1982).
53. يزبك، يوسف إبراهيم، النفط مستعد الشعوب، ج1، (بيروت، 1934).

خامساً : المكتبة العربية :

1. آدموف، ألكسندر، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ج 1، ترجمه عن اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (البصرة، 1982).
2. أحمد، كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمه عن اللغة الكردية، أحمد الملا عبد الكريم، (بغداد 1984)
3. أوغلي، أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ج 1، ترجمه عن اللغة التركية صالح معناري، (استنبول، 1999).
4. أمين، عبد الأمير محمد، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1747-1787، ترجمه عن اللغة الإنكليزية هاشم كاطع لازم، (بغداد 1977).
5. آيرلند، غيليب ويلارد، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمه عن اللغة الإنكليزية جعفر الحياطة، (بيروت، 1949)
6. آيس، جون فان، أقدم أصدقاء العرب، ترجمه عن اللغة الإنكليزية جليل همسو، (بغداد، 1949).
7. برهاكوف، الكسندر، فسط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمه عن اللغة الروسية سام خليل، ط 1، (بيروت، 1984).
8. سامبسون، أنتوني، الشقيقات السبع شركات البترول الكبرى والعالم الذي صنعته، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سامي هاشم، ط 1، (بيروت، 1967).
9. سندرسن، هاري، مذكرات سندرسن باشا طبيب العائلة الملكية في العراق 1918-1946، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي، ط 1، (بغداد، 1980).
10. خلن، وللمار، عراق نوري السعيد : انطباعاتي عن نوري السعيد بين سنة 1954-1958، (لام.لا.ت.).

11. فوستر، هنري. أ. تكوين العراق الحديث، ترجمه عن اللغة الإنكليزية عبيد
المسيح جويلا، (بغداد، 1939)
12. ———. نشأة العراق الحديث ط 1، ج 1، ترجمه عن اللغة الإنكليزية سليم
طه التكريتي، (بغداد، 1989).
13. كيرك، جورج، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمه عن
اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي، ط 1، ج 1، (بغداد، 1990).
14. كونلوف، ل. ن. ثورة العشرين التحررية الوطنية في العراق، ترجمه عن اللغة
الروسية عبد الواحد كرم، (بغداد، 1971).
15. لانكلي، كاتلين أم، تصنيع العراق، ترجمه عن اللغة الإنكليزية خطاب صكر
العائلي، (بغداد، 1963)
16. لوريمر، جون كوردن، دليل الخليج، القسم التاريخي، ترجمه عن اللغة
الإنكليزية مكتب أمير دولة قطر، ج 1، (قطر، لا. ت.).
17. لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث 1900-1950، ج 1، ترجمه عن
اللغة الإنكليزية سليم طه التكريتي
18. متشاشفيلي، ألبرت م.، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمه عن
اللغة الروسية هاشم صالح التكريتي، (بغداد، 1987).
19. وورهاوس، كريستوفر مونتاجو، لسياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب
العالمية الثانية، ترجمه عن اللغة الإنكليزية حسين المضيبي، (القاهرة، 1965).

سادساً: الكتب الوثائقية.

1. التكريتي، هصام شريف، العراق في الوثائق الأمريكية من 1952-1954،
ط 1، (بغداد، 1995).

2. الراوي، فؤاد، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية في عام 1921، ج4، (بغداد 1975)
3. العباس، قاسم أحمد، وثائق امتيازات النفط في العراق، وثائق منشورة، ج1، (بغداد، 1972).
4. قرانجي، فؤاد، العراق في الوثائق البريطانية 1905-1930، تقديم : عبد الرزاق الحسيني، (بغداد، 1989).
5. الوندائي، مؤيد إبراهيم، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958، ط1، (بغداد، 1992).
6. الياسري، عبد الجبار ناجي ونوري عبد الحميد العائلي، ثورة العراق التحررية سنة 1941 في برقيات صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية، (بغداد، 1998).

سابعاً : المكتب التركي

- Resat Ekram , Osmanlı Muhtedatıve Kaptıası Yonder 1300-1920 ,
Lozan muahde desi , (İstanbul , 1924).

ثامناً : المكتب الأجنبية

- 1- Thomas A. Bryson , American Diplomatic Relation with the middle East , 1784-1975 , (N. P. , 1979).
- 2- Stanford J. Shaw and E. K. Shaw , History of the Ottoman Empire and Modern Turkey , (Cambridge , 1977) , Vol 2.

- 3- Roger Owen , The middle East in the World Economy 1800-1914 , (London , 1981).
- 4- S. H. Longrigg , Iraq 1900 – 1950, (London , 1953).
- 5- John A. Deuveo , American interests and Policies in the middle East 1900-1939 , (Minneapolis , 1968).
- 6- Van Ess Dorothy , Pioneers in the Arab World , (Michigan , 1974).
- 7- Helmut Mecher , Imperial Quest For Oil Iraq 1900-1928 , (London , 1976).
- 8- T. Arnold Wilson , Loyalties Mesopotamia 1914-1917 , (N.D., N.P.).

تاسعاً : الأطاريح والرسائل الجامعية

أ. الأطاريح .

1. أحمد، فاضل عبد القادر، صراع القوتين العظميين في القسم الشرقي من البحر المتوسط بعد الحرب العالمية الثانية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد 1989.
2. الخديشي، عبد الرحيم ذوالنون زويد، خرفة تجارة بغداد 1926-1964 دراسة تاريخية اقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1997.
3. النوري، أسامة عبد الرحمن، العلاقات العراقية-الأمريكية 1939-1945، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1989.

4. عبدالله صالح محمد حاتم، تطور التعليم في العراق 1945-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب جامعة بغداد 1994
5. محمد سعاد رؤوف شير، التفاعل الامريكسي في العراق 1921-1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد 1990.
6. النحاس، زهير علي احمد النشاط التجاري في الموصل بين الحريين المائتين 1919-1939، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب جامعة الموصل 1995.

بيد الرسائل :

1. احمد، ابراهيم تحليل، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية 1908-1922، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد 1975.
2. بك، مهمل اسماعيل العلي، لوشت العمري 1888-1978 دراسة تاريخية في نشاطه الاداري والسياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1997.
3. حسن، جاسم محمد العراق في العهد الحمدي 1876-1909، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بغداد 1975.
4. سرحان، اباد علي ياسين، بواكير النشاط الامريكسي في العراق حتى عام 1921، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل 2001.
5. السعدي، محمد داخل، المصالح الاجنبية في الموصل 1834-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1999.
6. السوداني، هشام سوادي هاشم، المواصلات التجارية في العراق 1831-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 1997.

7. شبيب، صلاح حربي عباس، فرقة تجلوة الموصل 1926-1964، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل 2001.
8. العاني، فاطمة حملي عبد الرحمن، العلاقات العراقية - الأمريكية بين 1967-1987، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد 1982.
9. عبد، كوثر عباس، تطور العلاقات العراقية - الأمريكية للمفردة 1945-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، الجامعة المستنصرية 1982.
10. علي، غانم محمد، النظام الملكي العثماني في العراق 1893-1914، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.
11. المرسومي، هادي دحام فهد، التعليم في العراق 1932-1945 دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1986.
12. النحاس، زهير علي، التموين في العراق 1939-1948، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.

ملاحق : البحوث والدراسات :

أ. البحوث غير المنشورة :

1. الحفر، غانم محمد، العراق ومشاريع الأحلاف اللغافية الغربية 1946-1958 : صفحات تاريخية في المواقف الرسمية والشعبية ، بحث غير منشور بحوزة الباحث.

2. الحلاف، ابراهيم خليل، "الولايات المتحدة الأمريكية وتقط العراق حتى عام 1928 دراسة تاريخية"، بحث غير منشور بحوزة الباحث.

بـ البحوث والدراسات المنشورة :

1. أحمد، كمال مظهر، "النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط ونود الرئيس ولسن"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 1، تشرين الثاني 1976.
2. الأمين، مظفر عبد الله، "التنافس الأمريكي-البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 14، العدد 2، 1982.
3. ———، "الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 15، العدد 1، 1983.
4. جلال، صادق، "التعليم الصناعي في العراق"، مجلة المعلم الجليل، بغداد، ج 1، السنة 18، كانون الأول 1954.
5. الخليلي، عبد الرحيم، "العراق في الحرب العالمية الثانية الحالة السياسية في العراق عام 1941"، مجلة الجامعة، الموصل، العدد 2، السنة 12، أيار 1982.
6. الحسي، قاضل محمد، "التنافس البريطاني-الأمريكي حول امتياز النفط في عمان 1922-1937"، مجلة الوثيقة، البحرين، العدد 37، السنة 19، 2000.
7. خضر، هادل محمد، "الصراع الدولي في الخليج العربي"، مجلة قضايا عربية، العدد 9-10، المجلد 8، بيروت، أيلول تشرين الأول، 1981.
8. خليل، نوري عبد الحميد، "التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد 9، أيلول 1989.

9. الخيرو، يعمر زكي، "تأسيس الجيش العراقي وتطوره في المدة 1921-1958"، مجلة الزحف الكبير، بغداد، العدد4، كانون الثاني - شباط 2000.
10. الزبيدي، مفيد كاسد، "بريطاني والمشرق العربي في القرن العشرين"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد5، أيار 1993.
11. سامي، عبدان، "الموقف العراقي رسمياً و شعبياً من السياسة الأمريكية تجاه العراق 1958-1968"، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد29، 1997.
12. السبيعي، عبد الله ناصر، "نشاط لإرسالية الأمريكية-العربية للبشر في شرق الجزيرة العربية"، مجلة الدارة، السعودية، السنة 2، العدد1، 1982.
13. سميد، عبد التواب أحمد وعبد الرحيم ذو النون، "العراق في تقارير السفير البريطاني كينهان كورنواليس 1941-1945"، مجلة آداب الرافدين، الموصل، العدد23، 1992.
14. سليمان، حكمت سامي، "نقط العراق بين الأمس واليوم في المجال السياسي والاستراتيجي والاقتصادي"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد10، السنة 3، حزيران، 1978.
15. شبيب، محمود، "أسرار من تدرج العراق الحديث"، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد3، 1975.
16. العباس، قاسم أحمد، "وثائق اتفاقيات النفط اتفاقية لوند-سيرغييه"، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد8، 2 أيار، 1977.
17. العلاف، إبراهيم خليل، "الخدمات البرقية والبريدية في العراق أبان العهد العثماني"، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، تونس، العدد21، أيلول، 2000.

18. الفاروك، حفيظ عبد الوهاب، "العلاقات العراقية-الأمريكية 1930-1962"،
مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، لعدد 7، السنة 4، 1984.
19. مراد، خليل علي، "الولايات المتحدة الضغط وأمن الخليج العربي في
السبعينات"، مجلة الخليج العربي، البصرة، المجلد 21، العدد 3، 1975.
20. مصطفى، أحمد عبد الرحيم، "أسس السياسة البريطانية في العراق"، مجلة
الخليج العربي، البصرة، المجلد 21، العدد 3، 1975.
21. مصطفى، مازن محمد، "التنافس الاستعماري على البترول العراقي"، مجلة
أفاق عربية، بغداد، العدد 2، السنة 10، تشرين الأول، 1984.
22. مهيمنة، هاشم، "البترول وقاعدة الضغط للأقطار العربية"، مجلة دراسات
عربية، بيروت، العددان 9-10، السنة 22، تموز-آب، 1986.
23. ناجي، عبد الجبار، "موقف الولايات المتحدة الأمريكية من حركة مائيس
اعتماداً على برقيات نابنشو إلى وزير الخارجية الأمريكي"، مجلة أفاق عربية،
بغداد، العدد 9، 1980.
24. النداوي، محمد جاسم، "تطور استراتيجيات القوى الكبرى في الخليج
العربي حتى الحرب العالمية الثانية، مجلة أفاق عربية، بغداد، العدد 2، السنة
12، آب، 1987.
25. الوندائي، مريد، "العلاقات العراقية-البريطانية 1945-1958"، مجلة
دراسات سياسية، بغداد، العدد 3، السنة 1، شباط، 1999.

أحدى عشر: الموسوعات :

1. عبد المنعم، خالد "الأثريون"، موسوعة العراق الحديث، ج 1، (بغداد،
1977).

2. مراد، خليل علي، "تجارة الموصل"، موسوعة الموصل الحضارية، المجلد 4، (الموصل، 1992).

اثنا عشر : الفتوات :

1. الشيخ، رأفت خنيسي، "الولايات المتحدة الأمريكية وانجازات التعليم الوطني في العراق دراسة لرد الفعل الأمريكي نحو تشريعات التعليم الوطنية بالعراق عام 1940"، بحث الندوة العالمية الثالثة لمركز دراسات الخليج العربي بجامعة مصر، مركز دراسات الخليج العربي، الكتاب الثاني، (بغداد، 1979).

2. الحلاف، إبراهيم خليل، "الجلود التاريخية للمطامع الأمريكية في العراق"، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون يوم 4 مارس 1995.

3. مراد، خليل علي، "نشأة المصالح الأمريكية في نفط العراق"، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمتها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون يوم 4 مارس 1995.

ثلاثة عشر : الصحف :

1. جريدة الأحوال، بغداد، العدد 373، السنة الثانية، الخميس، 20 تشرين الثاني، 1941.
2. جريدة الاستقلال، بغداد، السنة 20، العدد 3489، الأربعاء، 25 تشرين الأول، 1939.
3. جريدة الزمان، العدد 4628، 6 كانون الثاني، 1953.

4. جريدة صدى الأحرار، بغداد، العدد 37، السنة 2، 5 تشرين الثاني، 1949.
5. جريدة صدى الأحرار، بغداد، العدد 243، السنة 7، 16 تشرين الأول، 1954.
6. جريدة لواء الاستقلال، العدد 1277-1672 في 18 مارس 1951 و 11 أيلول 1952.



دار قیوم انتشارات

تلفن: ۰۲۱-۸۸۸۸۸۸۸۸ - فکس: ۰۲۱-۸۸۸۸۸۸۸۸
پست: ۱۱۵۲ - تهران
وبسایت: www.darqayoom.com

کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران



1157992



9789657480643